

فانون

المرافعة والاملاك

مع الإشارة الى القوانين الالهية والمنظمة والفرنسية

بعد ادخال التعديلات لغاية سنة ١٩٢٤

وضمنه قانون الخبراء وقانون قاضي
التحضير وقانون بدم جواز توقيع الحجز
على الاملاك الزراعية الصغيرة وتعريف
الرسوم القضائية وقانون تشكيل محاكم
الاخطاط ولائحة الاجراءات المدنية
والمخالفات امام محاكم الاخطاط وقانون
يجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة
محاكم الاخطاط ولائحة تعريف الرسوم
القضائية امام محاكم الاخطاط .

محمد بن الحسين الفقيه

استاذ في الحقوق بجامعة باريس

الطبعة التجارية الكبرى

طبعة ١٩٢٤

التم ١٠٠ ملين

فَائِزٌ

المرفع عن الأهل

مع الإشارة إلى القوانين الأصلية والمختلطة والفرنسية

بعد ادخال التعديلات لغاية سنة ١٩٢٤

وشملته قانون الخبراء وقانون قاضي
التحضير وقانون بعدم جواز توقيع الحجز
على الاملاك الزراعية الصغيرة وتعريف
الرسوم القضائية وقانون تشكيل محاكم
الاخطاء ولائحة الاجراءات المدنية
والمخالفات أمام محاكم الاخطاء وقانون
مجمع بعض عقود عرفية تحت مراقبة
محاكم الاخطاء ولائحة تعريف الرسوم
القضائية أمام محاكم الاخطاء .

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

استاذ في الحقوق من جامعة باريس

الطبعة التجارية الكبرى

طبعة ١٩٢٤

التمن ١٠٠ ملين

مقدمه

بعنى تعضيد المليك لشعبه ، الى أن افتقأ أثر ناشرى القوانين
الفرنسية فى طريقهم ، فبدأت بنشر مجموعة القوانين الأهلية
المصرية ، مشيراً عقب كل مادة منها الى ما يقابلها من القانون
المختلط والقانون الفرنسى وكذلك الى كافة المواطن التى للمادة
دخل فيها . معتقداً أنى بذلك قد اقتصدت من وقت حضرات
طلبة الحقوق ، ورجال المحاماة ، والقضاء ، اذا ما شاءوا العود الى
أصل المادة أو البحث عن كافة ما يتعلق بها من المواد
وانى مع رجائى أن يكون معتقدى هذا عند حسن ظنى به ،
ارجو أن يبارك الله فى حياة من تتوج باسمه الاحكام ، جلالة
مليكنافؤاد الاول ؛ وأن يجعل عصره عصر تقدم فى مختلف
العلوم والفنون

محمود حسن الفريق

ملحوظة : جاء فى صحيفة ٢٤٥ كلمة قانون قاضى التحقيق

نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ وصحتها قانون قاضى التحضير

فهرست الاختصارات

اهلى	ظ	انظر	ا ه
ت القانون التجارى	ع	قانون المرافعات	ت
تاه » » الاهلى	ع اه	» » » الاهلى	تاه
تف » » الفرنسى	ع ف	» » » الفرنسى	تف
تم » » المختلط	ع م	» » » المختلط	تم
تب » » البحرى	ع م	» » » المختلط	تب
تبا ه » » » الاهلى	ع ق	» » » العقوبات	تبا ه
تبف » » » الفرنسى	ع ق اه	» » » قانون العقوبات الاهلى	تبف
تبم » » » المختلط	ع ق ف	» » » الفرنسى	تبم
تح قانون تحقيق الجنايات	ع ق م	» » » المختلط	تح
تحا ه » » » الاهلى	ق	قانون	تحا ه
تحف » » » الفرنسى	ل	لائحة ترتيب المحاكم الاهلية	تحف
تح م » » » المختلط	م	مختلط	تح م
د ديكريتو	+	وما يليها	د
مد ممدنى مختلط			مد م
مداه » اهلى		ملحوظة : الارقام تشير الى المواد	مداه

المواد التي عدلت أو ألغيت أخيراً من قانون المرافعات الاهلي

المادة	أُلغيت بذكر يتو ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢	في حضور الاختصاص أو وكلائهم (١)	الرجوع قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠	الحاضر بقاضي التعقيب وهو على مر ٢٧
٤٤	»	»	»	»
٤٥	»	»	»	»
٤٦	»	»	»	»
٤٧	»	»	»	»
٥١	»	»	»	»
٥٢	»	»	»	»
٥٣	»	»	»	»
٥٤	»	»	»	»
٥٥	»	»	»	»
٥٦	»	»	»	»
٥٧	»	»	»	»
٥٨	»	»	»	»
٥٩	»	»	»	»
٦٠	»	»	»	»
٦١	»	»	»	»
٦٢	»	»	»	»
٦٣	»	»	»	»
٦٤	»	»	»	»
٦٥	»	»	»	»
٦٦	»	»	»	»
٦٧	»	»	»	»
٦٨	»	»	»	»
٥٥٤	أُلغيت بذكر يتو ٩ مايو سنة ١٨٩٥	»	»	»
٥٥٥	»	»	»	»
٦٢٢	»	»	»	»
٦٢٣	»	»	»	»
٦٢٤	»	»	»	»
٦٢٥	»	»	»	»

فهرست

قانون المرافعات وما يتعلق بها
في المواد المدنية والتجارية

صحيفة

قواعد عمومية ابتدائية ٣

الكتاب الاول

في المرافعات أمام محاكم اول درجة

الباب الاول - في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة

لانواع القضايا وأهميتها ١٢

الباب الثاني - في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة

لمركزها ١٩

الباب الثالث - في حضور الاخصام أو وكلائهم ٢٦

قانون قاضي التحضير ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠ ٢٧

الباب الرابع - في الاحكام ٣٨

الباب الخامس - في الاحكام الصادرة في غيبة احد الاخصام ٤٥

الباب السادس في الاوامر التي تصدر على عريضة أحد

الأخصام ٤٧

- الفصل الاول - في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل
الدخول في موضوعها ٤٩
- الفرع الاول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة
بالدعوى وطلب الاحالة على محكمة
اخرى ٥٠
- الفرع الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة
الطلب أو غيرها ٥٢
- الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد ... ٥٣
- الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت ... ٥٦
- الفرع الاول - في استجواب الاخصام ... ٥٦
- الفرع الثاني - في التيمين ٥٩
- الفرع الثالث - في التحقيقات ٦٢
- الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة ... ٧٣
- في تعيين الخبراء ٧٨
- » واجبات الخبراء ٧٩
- » اجور الخبراء ٨٠
- » تأديب الخبراء ٨٢
- احكام عمومية ٨٣
- » وقتية ٨٤

التنفيذ	٨٥
الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة	٩٢
الفرع السادس - في تحقيق المخطوط	٩٣
الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التزوير	٩٩
الفصل الرابع - في الدعاوى الفرعية	١٠٣
الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة أو تركها	١٠٥
الفصل السادس - في رد القضية عن الحكم	١٠٨
الباب الثامن - في طرق الطعن في الاحكام	
الفصل الاول - في المعارضة	١١٤
الفصل الثاني - في الاستئناف	١١٧
الفصل الثالث - في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي اصدرته	١٢٦
الباب التاسع - في التنفيذ	
الفصل الاول - قواعد صميمية	١٢٩
الفصل الثاني - في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين	
لدى غيره من المنقولات وفي الحجز على	
ذلك تحفظاً	١٣٧
الفصل الثالث - في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان	
المنقولة وبينهما	١٥٠

- (قانون بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك
الزراعية الصغيرة) ١٥٥
- الفصل الرابع - في حجز وبيع الارادات المقررة
والسندات والسهام والديون ١٦٦
- الفصل الخامس - في القسمة بين الورثاء ١٧٤
- الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار - الفرع الاول ١٨٢
الفرع الثانى - في المسائل الفرعية التى تنشأ عن
نزع الملكية وفى اعادة بيع العقار
بالمزايدة الخ ١٩٨
- القسم الاول - فى الاجراآت التى تحصل بانضمام
بعض الدائنين الى بعض . . ١٩٨
- القسم الثانى - فى دعوى الغير باستحقاق العقار ١٩٩
- القسم الثالث - فيما يتعلق ببطلان الاجراآت ٢٠١
- القسم الرابع - فى اعادة بيع العقار بالمزايدة
على ذمة الراسى عليه المزايا الاول ٢٠٢
- القسم الخامس - فى بيع عقارات المفاس والقاصر ٢٠٤
- القسم السادس - فى بيع العقار اختياراً وفى بيعه بطريق
المزاد لعدم امكان قسمته بشتر ضرر ٢٠٦

الفصل الثالث — في التنفيذ على المنقولات والمزروعات	٣٠٨
الفصل الرابع في التنفيذ على العقار	٣١٢
الكتاب الثاني — في المرافعات في مواد المخالفات	٣١٢
الباب الاول — في رفع الدعوى	٣١٢
الباب الثاني — في اجراءات الجلسة والاحكام	٣١٣
الباب الثالث — في الاستئناف	٣١٤
الباب الرابع — في التنفيذ	٣١٥
الكتاب الثالث — في حلف اليمين	٣١٥
قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٣ بمجمل بعض عقود عرفية	
تحت مراقبة محاكم الاخطا	٣١٦
قانون نمرة ١٨ لسنة ١٩١٣ بالتصديق على لائحة تعريفية	
الرسوم أمام محاكم الاخطا	٣١٩
لائحة تعريفية الرسوم أمام محاكم الاخطا	٣٢٠
الباب الاول — في مقدار الرسوم	٣٢٠
الباب الثاني — في تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها	٣٢٣
الباب الثالث — في تحصيل الرسوم المستحقة للخزينة	٣٢٤
الباب الرابع — في تحصيل الاعفاء من الرسوم	٣٢٥
الباب الخامس — في أحكام عمومية	٣٢٦

الباب الثانى فى اختصاص المحكمة	٢٨٩
الباب الثالث — فى حضور الخصوم وفى الاجراءات التى	
تحصل فى الجلسة	٢٩١
الباب الرابع — فى دعوى بطلان ورقة الحضور الخ	٢٩٣
الباب الخامس — فى الاجراءات المتعلقة بالثبوت	
الفصل الاول — فى الشهود	٢٩٤
الفصل الثانى — فى اليمين	٢٩٦
الفصل الثالث — فى انتقال المحكمة للمعاينة	٢٩٧
الفصل الرابع — فى انكار الختم أو الخط	٢٩٩
الفصل الخامس — فى استجواب الخصوم	٣٠٠
الفصل السادس — فى سلطة المحكمة فى انتداب أحد	
أعضائها لاجراء تحقيق	٣٠٠
الباب السادس — فى الاحكام	٣٠١
الباب السابع — فى الاستئناف	٣٠١
الباب الثامن — فى رد رؤساء وأعضاء محاكم الاخطا طعن الحكم	٣٠٢
الباب التاسع — فى التنفيذ	٣٠٤
الفصل الاول — قواعد عامة للتنفيذ	٣٠٤
الفصل الثانى — فى التنفيذ على ما للمدين لدى الغير	٣٠٧

- (٥) في تأديب الخبراء ٢٤١
(٦) في أحكام عمومية ٢٤٢
(٧) في أحكام وقتية ٢٤٣
(٨) التنفيذ ٢٤٤

٢٤٥ قانون قاضى التحضير

(ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠)

٢٥١ قانون بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة

(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣)

٢٥٤ تعريف الرسوم القضائية بالمحاكم الاهلية

٢٧٨ قانون تشكيل محاكم الاخطاء

(نمرة ١١ سنة ١٩١٢)

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣ فى المواد والمخالفات

أمام محاكم الاخطاء ٢٨٧

لائحة الاجراءات فى المواد المدنية والمخالفات

أمام محاكم الاخطاء

٢٨٨ الكتاب الاول — فى المرافعات فى المواد المدنية

الباب الاول — فى رفع الدعاوى أمام المحكمة ٢٨٨

الفرع الثالث — في توزيع ثمن المبيع على حسب

درجات المداينين ٢٠٨

الباب العاشر — في مرافعات واجراآت متنوعة

الفصل الاول — في مخاصمة القضاة ٢١٥

الفصل الثاني — في الاجراآت التحفظية ٢١٨

الفصل الثالث — في اختصاص الدائن بقارات مدينه

لحصوله على دينه ٢٢١

الفصل الرابع — في عرض الدين على الدائن وايداعه

ان لم يقبله ايداعا رسميا ٢٢٣

الفصل الخامس — في اعطاء الصور ٢٢٦

الفصل السادس — في تحكيم المحكمين ٢٢٧

قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية

(١) في جدول الخبراء ٢٣٣

(٢) في تعيين الخبراء ٢٣٧

(٣) في واجبات الخبراء ٢٣٨

(٤) في أجور الخبراء ٢٣٩

أمر عال

نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤
يونيه سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية ؛ وعلى المادة
الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢
سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛
وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة
رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى

قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا
هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من
ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات
القطار المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة
الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بمرأى تأيدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)
محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نغري

قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ — كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الاخصام لبعضهم
يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء
على طلب الاخصام .

١٢٤
٢ — اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لاحد القرى
للاجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد
ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من أجابة طلبه
وجب عليه اجراء الامر المكلف به وذكر حصول الامتناع في
المحضر الذي يحضره .

٣ — الاوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون
مشملة على البيانات الآتية :

(أولاً) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة ؛
(ثانياً) اسم الخصم الذي تملن هذه الاوراق في مصلحته

ولقبه وصنعته أو وظيفته ومحلّه (١)

(ثالثاً) اسم المحضر والمحكمة الموظف بها ؛

(رابعاً) اسم ولقب المعلن إليه المعلومين وصنعته أو وظيفته

ومحلّه ،

(خامساً) ذكر اسم الشخص الذي تسلم إليه الأوراق المعلنّة ،

(سادساً) ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع

من بذلها في الاحوال المبينة في المادة السابقة .

ع ٣٢ ف ٦١

٤ — الأوراق التي تعلن على ايدي المحضرين يجب أن

تكون نسختين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير

الاحوال المستثناة بموجب نص صريح .

ويتكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخضم

المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخضم المذكور

طلب منه الاعلان مباشرة فاذا تراءى له الخضم في هذه الحالة وجه

في الامتناع عن الاعلان وجب عليه ان يتوجه مع الخضم في

نفس اليوم الى القاضي المعين من المحكمة للامور الوقتية ليحكم

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للانسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله

وايفاء ما عليه ويشتبر وجوده فيه على الدوام ولولم يكن حاضراً فيه في بعض

الاجيان أو أغلبها وانه لايجعل مايجعل فيه مما يتعلق بنفسه

٤٠

بإزوم الاعلان أو بما يراه من التغييرات التي يصح بها الاعلان
ويأمر المحضر بما ينبغي اجراؤه .

٤٢٤ +

٥ — يجب على المحضر أن يبين في ذيل الاصل والصورة
من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم
عليه القاضي المعين من المحكمة للامور الوقتية بغرامة مائة قرش .
ديوانى بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر
أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام .

٤٢٥ ع ٧ ف ٦٧

٦ — يجب أن تسلم الاوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم
أو لمحله

٤٢٨ ع ٨ ف ٦٨

ظ م ع ٥١ و ٤٣٧ ع ٧٦٨١ و ٣٨٤

ظ المادة ١ و ٢ من ديكريته ٤ يونيه سنة ١٨٩١ الخاصتين باعلان
الاوراق وغيرها لرجال الجيش وما :

المادة الاولى — اعلان الأوراق والأحكام للضباط والصف ضباط
والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة
بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد الاعلان اليه ، وجوداً في جهة
بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي
يعينه السردار لتلك ويشمر نظارة الحفائية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ
ما يصدر من الأحكام على أحدهم بقوة

المادة الثانية — تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة في
القانونين المشار اليهما آنفاً (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون
تحقيق الجنائيات)

ظ المادة ١ و ٢ من ديكريته ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ الخاصتين باعلان الاوراق وغيرها للسجونين وما :
المادة الأولى - اعلان الأوراق والاحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للأشخاص المحبوسين في احد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الاجراء في تنفيذ الأوامر التي تصدر بناء على احكام في مادة جنائية

المادة الثانية - تراعى في اعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد والأصول المقررة في القانونين المشار اليهما (قانون المرافعات وتحقيق الجنايات) .

ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى اعلانها للمأمور الذي عليه ان يكتب علامة الاستلام على الأصل واذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالفرامة المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ظ المادة ٢٤ من ديكريته ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وهي :

المادة ٢٤ - وعلى المأمور أن يجتهد في اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم او ورقة ملانة بواسطته ويوقفه على ماتضمنته ومتى اراد المسجون ارسال صورة الورقة الملن بها الى شخص معين فيرسلها المأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه .

٧ - اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال اما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة

ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة

٩٢ ع ٦٨

٨ — الاوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على
الالوجه الآتى بيانها :

(أولاً) ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد
مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية ،
(ثانياً) ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار
دواوينها العمومية ،

(ثالثاً) ما يتعلق بالدوائر تسلّم صورته الى نظارها ؛
(رابعاً) ما يتعلق بالشركات التجارية تسلّم صورته في مركز
الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس
ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز
فتسلّم الى أحد شركائها المتضامين ؛

(خامساً) ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم
بالقطر المصري تسلّم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو
يكتب على الاصل علامة الاستلام .

وفي الاحوال الثلاثة الاول تكتب ممن يستلم الصورة علامة
الاستلام على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الاصل والصورة
واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال الثلاثة

المرقومة أو وجده وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية الموظف بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الاصل بالاستلام ومن يمتنع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضى فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة .

١٠٢ ع ٦٩

٩ — اذا كان للخصم المقتضى الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل فى الورقة فتعلق صورة ثانية منها فى اللوحة المعدة لذلك فى المحكمة .

١١٢ ع

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها فى اليوم الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه أو فى اليوم الذى يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك .

١٢٢ ع

١١ — (٩د مايو ١٨٩٥) — اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى

من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضى المواد الجزئية أن يعين أي شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين.

ع ١٣ م
ظ ع ١٣٠ ع ١٢٧ أ

١٢ - (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) - الأمر الذى يصدر من قاضى الامور الوقتية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن فى اولها واذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يعين للاعلان.

ع ١٤ م

١٣ - يذكر فى الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فىهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو أختامهم.

ع ١٥ م

١٤ - على المحضر عقب الاعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ فى دفتر تكون صحائفه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق المملنة بوجه الاختصار.

ع ١٦ م

١٥ - يسلم أصل الورقة المملنة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر.

ع ١٧ م

١٦ - اذا كانت الورقة المملنة للخصم مشتملة على طلب حضوره فى ميعاد مقدر بالايام أو على التنبيه عاياه باجراء أمر

ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور

١٨٢٤

١٧ - اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزاد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخضم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد. وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد نصفها المسافات .

١٩٢٤

١٨ - اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده .

٢٠٢٤

١٩ - تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا في ممالك الدولة العلية او في البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت .

(أولاً) يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية أو في البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ؛
(ثانياً) يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون قاطناً في كافة البلاد الأخر من أوروبا أو مينات المشرق لحد البلدة المسماة « يوقاهامه » ؛

(ثالثاً) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الأخر

ع ٢١٢

٢٠ - لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الاعلان اليه حاضراً بالديار المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التي تكون اقامته بها أو الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في المواعيد .

ع ٢٢٢

٢١ - لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضاً من المساء ولا في أيام الأعياد الا اذا أذن احد القضاء بخلاف ذلك .

ع ٢٣ ف ٦٣ و ١٠٣٧

ظ ع ١٣٠ ع ١٢٧ و ٨١

٢٢ - المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ تقتضى مراعاتها والافيكون العمل لاغيا .

ع ٢٤ ف ١٠٢٩ +

٢٣ - اذا حكم ببطالان العمل بسبب فعل المخضر فقد صار ملزماً بمصاريف المرافعات الملفاه وبالتعمويضات اذا كان لها وجه . فضلاً عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

ع ٢٥ ف ٧١

الكتاب الاول في المرافعات أمام محاكم أول درجة

الباب الاول في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها

- ٢٤— (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) محكم أول درجة - هي :
(اولا) محكم المواد الجزئية ؛ (ثانيا) المحكمة الابتدائية
ع ٢٦ م
طع م ٢٩ و ٣٢ + ٣٧ + ١٣٦ و ٤٤١ + ع ١٨١ و ٢٦ +
٣١٠ + ٤٨٠ + ٣٨٦ + مدم ٥
- ٢٥— (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - اذا تراءى لاحدى المحاكم
عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن
تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأخصام الى المحكمة
المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد
محضر اذا قبلوا ذلك .
- وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتمطى صورة منه
للأخصام .
ع ٢٧ م

٣٦- (ق ٣ سنة ١٩١٤) - يلتدب ناظر الحقائق قاضيا من
قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم باتقراده انتهاء بهيئة محكمة للمواد
الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة
بمنقول أو عقار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ألفي قرش فاذا زاد
على ذلك لغاية خمسة عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر
ابتدائيا يجوز استئنافه .

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتية بينها ويكون حكمه انتهايا
اذا كان المدعى به لا يزيد على ألفي قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك
الى ما لا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجزاء الاراضى
أو طلب الحكم بضعة الحجر الواقع من المالك على المفروشات ونحوها
الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء
المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو باخراج المستأجر قهرا
من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزيد الأجرة على خمسة عشر ألف
قرش في السنة ؛

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالالتلافى الحاصل في أراضي الزراعة
أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان
والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء
أجر أو ماهيات الخدمة والصناعات والمستخدمين .

(ثالثاً) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة ووضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو اصطلاحاً فيما يختص بالابنية أو الاعمال المضرة أو المفروسات ؛

(رابعاً) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية .

ع ٢٩٢ ع ف ٧
ظ ع م ٣٩٠ ع ٣٤٥٥١

ظ (١٢ ديسبر ١٨٩٢) الذي بموجبه يختص محافظ القصير بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسمائة قرش .

ظ (ق ٨ سنة ١٩٠٤) الذي بموجبه أنشئت محاكم المراكز ونعت المادة ١١ منه على أنه لناظر الحفانية بقرار يصدره أن يحول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصاً في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائياً

ظ (ق ١٥ سنة ١٩١١) الذي جعل نظام قضائي خاص لمحافظة سينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن لناظر الحفانية أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على احدى المحاكم الجزئية المادية أو احدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم الى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر .

ظ (ق ٨ سنة ١٩١٢ م ٤) الذى بموجبه جعلت للمحاكم الواحات البحرية (المتبا) والداخلية والخارجية (أسيوط) جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وتسرى عليها فى ذلك احكام قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ما لم يكن منصوصاً على خلافها فى القانون المذكور .

ظ (ق ١١ سنة ١٩١٢) الذى بموجبه أنشئت محاكم الاخطاط وسنت لها بلائحة للاجراءات المدنية والتجارية بقانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ .

٢٧ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - يحكم أيضا قاضى المواد الجزئية حكماً انتهائياً فى جميع الأحوال التى يرخّص له القانون بالحكم الانتهائى فيها وكذلك فى المنازعات التى يرفعها له الأخصام برضايتهم واتفاقهم .

ع ٢٩ م ٧

ظ م ٣٩٠ ع ٣٤٥

٢٨ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - وكذلك يحكم قاضى المواد الجزئية بمواجهة الأخصام فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض فى حكمه لنفسه تلك الأحكام ويحكم أيضا فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى .

ع ٣٤ م ٨٠٦ +

ظ م ٣٧ + و ١٣٦ ع ٣٩٠ ع ٤٨٨١ + و ٣٤٥

٢٩ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ليس للخصم الذى يتطلب

وضع يده على العقار وضعا قانونياً أن يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

وليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد . ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

ع م ٢٠ + ع ف ٢٥ و ٢٧

ط ع م ٣٥ ع ٣٤٥١ -

٣٤ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ و ٩ د مايو ١٨٩٥) - تقدر

الدعوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والغسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات .

وإذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزء من دين متنازع فيه تجاوزت قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقياً من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه .

وإذا كانت الدعوى متضمنة لطلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه .
بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه .

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذى حصل الحجز من أجله .

وإذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذى حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز .

وإذا كانت المنازعات المذكورة فى الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الاشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الاشياء المتنازع فيها . وإذا كانت الدعوى متعلقة بطالب الحكم بصحة الايجار فتقدر باعتبار قيمة الأجرة فى جميع مدة الايجار .

ويكون التقدير فى المنازعات المتعلقة بالمائى باعتبار العوائد المربوطة عاينها مضروبة فى مائة وثمانين وأما فى المنازعات المتعلقة بالأراضى فيكون التقدير باعتبار الاموال مضروبة فى عشرين (١) وإذا لم يكن مقررا على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضى ويحلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتمامها يقدم تقريره بالمشافهة فى الجلسة التى يعينها القاضى .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق .

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور .

وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعي به فيها عشرة آلاف قرش .

٢٨٢ ع

٣١ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - تحكم المحكمة الابتدائية

بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثماني درجة في الاحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية .

٣٢٢ ع

٣٢ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - تختص محكمة الاستئناف

بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة لأول درجة .

٣٢٢ ع

الباب الثانى

فى رفع الدعوى وفى اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

٣٣ - (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى .

٣٤ - تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون فى الأوجه الآتية :

(أولاً) فى مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التى يكون محلها داخل دائرة اختصاصها وإن لم يكن له محل بالقطر المصرى فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة إقامته وإذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور. أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل أحدهم ؛

(ثانياً) فى المواد المختصة بالعقار وفى المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عايه بالحضور أمام المحكمة الكائن فى دائرتها العقار المتنازع فيه ؛

(ثالثا) في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يبحد المدعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورناه أو النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع اليها أحد فروع الشركات المذكورة.

(رابعا) في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس.

(خامسا) في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محل الأصل (سادسا) إذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه

ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامنا أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويجب لطلبه إذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها؛

(سابعاً) في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه ؛

(ثامناً) دعاوى مديني تركات المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

ع م ٣٥ ع ف ٥٩
ظ ع م ٣٠ + ١٠٦ + ٣٣٤ + ع ٢٩٨١ و ١٤٠ + ٢٩٣
+ م د م ٥ ت م ١ و ٢٥ و ٩٥ و ٢٠٢ + ت ا ١٩٨ و ٩٠ و ١٩٥
+ تب م و تب ا ١٧٣

ظ د ١٨ ايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي لدى الحكومة وهو :

بحن خديو مصر .

بعد الأطلاع على المادة ١٥ من الأمر الدلى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٠٤ يونيه سنة ١٨٨٣) للمشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .
وبعد الأطلاع على الأوامر الصادرة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوال و ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيه و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) للمشتغلة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي .
وبعد الأطلاع على الأمر الدلى الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٨٩) الخاص بمحافظة الحدود .

وبعد الإطلاع على امرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢) بالناء محكمة بنها الابتدائية الأهلية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

مادة ١ - تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط .
وقنا دون غيرها بالمحكمة في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أيًا كان موضوعها .

ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأُمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية السكائن مركزها في مركز احدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .

ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحدود أمام المحكمة المخصوصة بأسوان (ألفيت) وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا (نقلت محكمة المنصورة الى الزقازيق بذكرتو ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧) .

مادة ٢ - تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعنية الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بني سويف .

مادة ٣ - تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط .
وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن .

مادة ٤ - الدواعي المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة او في ثانی درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب امرنا هذا يصير حالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة آنفاً بالحالة التي هي عليها اذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تمهيدية .

مادة ٥ - كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

مادة ٦ - دلى ناظر الحقائق تنفيذ أمرنا هذا .

٣٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ورقة التكليف بالحضور

يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق

بالأوراق التي يجب اعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي :

(أولاً) موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة

المستندة عليها فيها بالإيجاز والاختصار ؛

(ثانياً) بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى ؛

(ثالثاً) اليوم والساعة المقضى حضور الأخصام فيها .

ع ٣٦ ع ف ٦١

٣٦ - يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضى

المواد الجزئية بمقتضى علم خبر فى المنازعات المستعجلة المتعلقة

بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك فى الأمور

المبينة فى المادة ٢٨ .

٢٧ - يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضى المواد

الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضى

المذكور بالحكم فيه حكماً انتهائياً .

٣٨ - ويسوغ أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور

بمقتضى علم خبر فى الأحوال الأخرى المبينة فى هذا القانون .

٣٩ — اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ .

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ما يأتي :
(أولاً) التاريخ ،

(ثانياً) اسم ولقب وصناعة او وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه وعمل كل منهما ،

(ثالثاً) تعيين المحكمة المقتضي حضور الاخصام أمامها ؛
(رابعاً) اليوم والساعة المقتضي حضور الاخصام فيهما ،
(خامساً) بيان الغرض المقصود من الطلب بالاجاز والاختصار .

٤١ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك

٤٢ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — على المحضر ان يخصر دفتر قسيمة لذلك يقيّد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى القسيمتين ويعملها للمدعي عليه .

٤٣ (د مايو ١٨٩٥) — يجب على المحضر ان يذكر في علم
الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى
فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر.

٤٤ — (الغيت بذكرينو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٤٥ — (» » »)

٤٦ — (» » »)

٤٧ — (» » »)

٤٨ — ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية ايام
وفي الدعاوى التجارية ثلاثة ايام وفي الدعاوى الجزئية اربعا
وعشرين ساعة.

ع ٣٧ ف ٧٢
ظ ع ٢٦ ع ٢٤

٤٩ — يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى
ثلاثة ايام كاملة في الدعاوى المدنية و٢٤ ساعة في الدعاوى
التجارية.

(د مايو ١٨٩٥) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه
بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واخذة في المواد التجارية
والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي.

ع ٣٨ + ع ٧٢
ظ ع ١٣٠ ع ١٢٧

٥٠ - (٩ مايو ١٨٩٥) - متى استلم كاتب المحكمة ورقة :
تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في
الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لتقيد
الدعوى.

ع م ٤٣ و ٥٥ + من ديكريو ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ الفرنسي

الباب الثالث

في حضور الأخصام أو وكلائهم (١)

٥١ - (ألغيت بدكريو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٥٢ - (» » »)

٥٣ - (» » »)

٥٤ - (» » »)

٥٥ - (» » »)

٥٦ - (» » »)

٥٧ - (» » »)

٥٨ - (» » »)

٥٩ - (» » »)

(١) راجع قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠ الخاص بقاضى التحضير وهو على ص ٢٧ .

قانون قاضى التحضير

(ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة..
بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ،
وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام
المحاكم الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ،
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
النظار ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

١ — تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية.
كانت أو استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى
التحضير .

وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة فى الأحكام الغياية.
وقضايا بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضاتها

بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا في اول جلسة ذكر جميع الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل .

وتقدم الى قاضى التحضير جميع اوجه الدفع والداوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ — اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لاتتجاوز خمسمائة قرش .
وله أن يمنع كل هذه الغرامة أو جزءا منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٥ — لايسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق ليست فى حيازة الخصوم أنفسهم بعد ان يثبت الطالب انه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الأوراق فى المدة الاولى .

٦ — اذا تبين للقاضى أن اسباب التأجيل الثانى قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية او خطأ أو اهمال الخصم او وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لاتتجاوز خمسمائة قرش .

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٧ — يختص قاضى التحضير بما يأتى

(أولاً) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم .

(ثانياً) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثاً) مراقبة تبادل الاوراق بين الخصوم وايداعها واعلان المذكرات التحريرية .

(رابعاً) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصياً .

(خامساً) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلم عنها واعترافاتهم والصالح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التى تصدر منهم .

(سادساً) اصدار الأحكام النفاذية وأحكام اثبات الغيبة .

ولا يجوز للقاضى المعافاة من الكفالة فى أية حالة من أحوال .

التنفيذ المؤقت .

(سابعاً) التقرير بشطب الدعوة وبإبطال المرافعة

(ثامناً) الحكم بإدخال ضامن فى الدعوى أو بدخول شخص .

ثالث فيها .

(تاسعاً) إيقاف المرافعة في الاحول المنصوص عليها قانوناً .
(عاشرأ) احالة الدعوى الي محكمة اخرى مرفوعة اليها . تلك
الدعوي او دعوى أخرى مرتبطة بها .
(حادى عشر) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى
لا تزال في التحضير .

٨ — لقاضى التحضير أيضاً في حالة اتفاق الخصوم :
(أولاً) تعيين خبير في الدعوى . وفي هذه الحالة يحدد
القاضى المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب اهمية الدعوى
اذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم .
ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين امامه في اليوم الذى
يحدده لذلك .

(ثانياً) الحكم في المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية .
(ثالثاً) توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو
اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .

(رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .
(خامساً) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وببطلان
الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ — متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت

صالحة للمرافعة فى الموضوع يقرر باحالتها الى احدى جلسات دوائر المحكمة .

وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل فى موضوعها اذا لم يتم الخصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقا لنص المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ — اذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله ان يضم ذلك الدفع على الموضوع او يحيله على المحكمة وللمحكمة متى فصلت فى الدفع حجز الدعوى أو اعادتها الى قاضى التحضير .

١١ — لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى التحضير .

١٢ — لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التى للمحكمة

١٣ — لا تقبل المحكمة فى القضية التى احيلت عليها للفصل فى موضوعها طلبا من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير او التى كان يجب تقديمها اليه الا اذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .

١٤ — ومع ذلك اذا رأت المحكمة من مصلحة سير المدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداءه اليه ففي هذه الحالة تحكم على الخصم الذي وقع منه الالاهال بغرامة لاتتجاوز ألف قرش . ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزءا منها الى الخصم على سبيل التعويض .

وتحكم ايضاً بالغرامة المذكورة على من يرخس له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون .

١٦ — على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمرأى عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالي

ناظر الحقانية

حسين رشدي

- ٦٠ — (الغيت بدكرتو ٣١ اغسطس ١٨٩٢)
 ٦١ — (» » »)
 ٦٢ — (» » »)
 ٦٣ — (» » »)
 ٦٤ — (» » »)
 ٦٥ — (» » »)
 ٦٦ — (» » »)
 ٦٧ — (» » »)

٦٨ — (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) — يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الاخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يجرى محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبدد تلاوته يضع عليه كل من الاخصام امضاءه أو ختمه ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والاوزاع المقررة فيما يتعلق بالاحكام .

٦٩ — (الغيت بدكرتو ٣١ اغسطس ١٨٩٢) .

٧٠ — في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الاخصام بانفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم .

انما يجب عليهم دائماً أن يحضروا بانفسهم امام قاضى المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

ع ٤٤٤ ف ٨٥

طع م ١٢٤ ع ١١٩ ا م ٦٢٥ + م د ٥١٢ ا +

٧١ - يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الاخصام بانفسهم امامها فى يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر اذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام .

ع ٤٥٠ ف ١١٩

٧٢ - اذا كان الخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاةها لسمع أقواله ورتقيدها فى محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذى يستصعبه القاضى وامضاء الخصم المسؤول ان كان ممن يكتب أو فى امكانه الكتابة ويذكر فى المحضر أسباب التأخير .

ع ٤٦٢

٧٣ - للقاضى المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر فى المحضر المذكور أو عدمه .

ع ٤٧٢

٧٤ - يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله . ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية .

ع ٤٨٢

٧٥ — بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها .

٥٠٢ع

٧٦ — الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلا بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الاوراق صحيحا بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة .

ع ٥١٢ ع ٤٢٢

طع م ٨ و ٤٦٦ ع ٦٨١ و ٤٠٥

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكلا في المرافعة أو المدافعة عن الأخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها .

ع ٥٢٢ ع ٨٦

٧٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعاوى أو في الجلسة التالية لها اذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول .

٥٣٢ع

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءا من الجلسة

بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التى تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة .

٥٧٢ع

٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها فى جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها .

٥٤٢ع

٨١ — تكون المرافعات علانية الا فى الأحوال التى تأمر المحكمة بإجراء المرافعة فيها سراً سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأخصام محافظة على النظام العمومى أو مراعاة للأداب .

٥٨٢ع ف ٨٧

٨٢ — لا تجوز المقاطعة على الأخصام أو وكلائهم فى أثناء كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومى أو على أشخاص خارجين عن الدعوى .

٥٩٢ع

٧٣ — ليس للأخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد إعطاء اجوبتهم ثانى مرة .

٦٠٢ع

٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

٦١٢ع

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون
 أنه أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام .

٦٢ م ع

٨٦ — اذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف
 بالمحكمة يجور الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة .

٦٣ م ع

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات
 أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراؤه
 في حال انعقادها .

٦٤ م ع

ظ ع ٦٨ م

٨٨ — اذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو
 الجنحة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجري وضعه في دار
 السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على
 ذلك الأمر .

٦٥ م ع

٨٩ — (٢٧ يونيو ١٨٩٦) تكون المحكمة مختصة بإصدار
 الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش
 في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وبإصدار الحكم بالعقوبة على من

يقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد
المأمورين الموثقين بالمحكمة :

وتكون أيضاً مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة
لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها
نافذاً ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧
من هذا القانون وتأمر بالقبض على من شهد زوراً وأحالته على
قلم النائب العمومي لمحاكمته .

٦٦ م ع

٩٠ — الجنح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو
انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون
النظر فيها على حسب الأصول المعتادة .

٦٧ م ع

الباب الرابع

في الأحكام

٩١ — الأحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق

بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة .

١١٦ م ع + ١١٦ ف

٩٢ — يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في لدعوى جلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام .

ع ٨٩ م + ع ف ١١٦
ظ ع ١٢٦ م ع ١٢١٥١ +

٩٣ — اذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتر المعد لتقيد مداوالات المحكمة .

ع ٩٠ م

٩٤ — لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الأخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة بأودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر .

ع ٩١ م

٩٥ — لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الأخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدماً .

ع ٩٢ م

٩٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئاً بالعضو الأصغر سنائهم يعطى رأيه في الآخر .

ع ٩٣ م

٩٧ — تصدر الأحكام بإجماع الآراء أو بأغليتها .

ع ٩٤ م ١١٦

٩٨ — اذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين فالفرق الأقل عدداً أو الفرق الذى من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن يضم لاحد الرأيين الصادرين من الأكثر عدداً

ع ٩٦ م ١١٧

٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفرق ملزماً بالانضمام المذكور الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

ع ٩٧ م ١١٧

١٠٠ — يشترط فى القضاة الذين يحكون فى الدعوى سبق حضورهم جميعاً فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً .

ع ٩٨ م ١١٨

١٠١ — ويجب أيضاً أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته فى جلسة علانية .

ع ٩٩ م ١١٩

١٠٢ — ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

ع ١٠٠ م ١٢٠

١٠٣ — الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية .

١٠١٢ع

١٠٤ — يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٢٢ع ١٣٨ف

١٠٥ — يجب على كاتب المحكمة أن يقيّد دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الأخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور .

١٠٣٢ع ١٤١ف

١٠٦ — كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٤٢ع

١٠٧ — على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه .

١١٢٢ع

١٠٨ — يسوغ لكل انسان الاطلاع على الأحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الخصام .
ع ١١٣

١٠٩ — ويسوغ أيضاً اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها .
ع ١١٤

١١٠ — تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه أما لانعطى هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجباً .
ع ١١٥

ع ١٠٦
١١١ — لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الأولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر بموجب علم خبر في ميعاد اربع وعشرين ساعة .

ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين اصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور .
ع ١١٦

١١٢ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الا بعد اعلانها للخصم.

ع ١١٧م ع ف ١٤٧ +

١١٣ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم.

عليه فيها .

ع ١١٨م ع ف ١٣٠

١١٤ — اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الأخصام.

على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

ع ١١٩م ع ف ١٣١

١١٥ — يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم

بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوي أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم .

ع ١٢٠م ع ف ١٢٢

١١٦ — تقدر مصاريف الدعوي في الحكم أن أمكن والا

فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك .

ع ١٢١م ع ف ٤٣

١١٧ — يجوز لكل من الأخصام المعارضة في تقدير

المصاريف في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه.

أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة
المصاريف المقدرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك
في قلم كتاب المحكمة .

ع ١٢٢

ظع ٣٧٩ ع ٣٣٤٨١ م ٢٥٦ ت ٢٤٩٨١

١١٨ - تنتظر المعارضة في أودة مشورة المحكمة الصادر
منها الحكم بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر في ميعاد
أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة
تستلزم حضور الخصم الآخر .

فان لم يكن للخصم الآخر مزية حاصلة أو محتملة الحصول في
تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول
ولمن حصلت منه ان يحضر وحده .

واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد
المسأومين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد
أربع وعشرين ساعة .

ع ١٢٣

ظع ٣٧٩ ع ٣٣٤٨١ م ٢٥٦ ت ٢٤٩٨١

الباب الخامس

في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الأخصام

١١٩ - اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر باثباتها بالادلة اللازمة أما اذا تخاف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا .

ع ١٢٤ ع ف ١٤٩ +
ظ ع م ٤٤ و ٣٧٣ + ع ا ٥١ و ٧٠٥ و ٣٢٩

١٢٠ - لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

ع ١٢٥ م

١٢١ - يجوز للمحكمة في احوال مستثناة أن تؤخر الحكم في الغياب الي ثمانية أيام .

ع ١٢٦ ع ف ١٥٠

١٢٢ — الاحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها
وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الاحكام
الصادرة بمواجهة الأخصام .

ع ١٢٦

ظ ع ٨٧ + ع ٩١

١٢٣ — (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) — اذا كانت الدعوى على
جملة أشخاص وحضر بعضهم وتحلف البعض جاز للمدعى أن يطلب
من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن
فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور
وبعد ذلك ان تحلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل
منه المعارضة فيه :

ع ١٢٧ ع ف ١٥٣

ظ ع ٣٧٩ ع ٣٣٤

١٢٤ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا لم يحضر المدعى في الميعاد
المعين كان المدعى عليه مخيراً بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب
الحكم غيابياً في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم ببطلان
المرافعة بأي طريقة كانت .

ع ١٢٨

١٢٥ — (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى عليه

أمام المحكمة في الجلسة الاولى تعتر الدعوى مقامة بمواجهة
الاخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن
لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالاً أو طلبات جديدة ولا أن يغير
أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة .

١٢٩٢٤

١٢٦ - (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) - اذا حضر المدعى أمام
المحكمة في الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر
أيضاً الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ويجوز للمدعى عليه أن
يطلب ابطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال
والطلبات الختامية السابق ابدائها .

١٢٩٢٤

الباب السادس

في الاوامر التي تصدر على عريضة أحد الاخصام

١٢٧ - في الاحوال التي يكون للخصم فيها وجه في طلب
صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي
المعين للامور الوقتية

١٣٠٢٤

طع م ١٣ و ٢٣ و ٣٨ + و ٢٦٠ و ٤٧٣ + و ٥٠٧ و ٧٦٠

٧٦٤ و ٧٦٧ ح ١١ و ٢١ و ٤٩ و ٢٢٥ و ٤١٢ + ٥٤٥ و ٦٦٨
 + ٦٧٤ + ٦٧٨ + ٦٨٤ و ٩٢ + ١٥٧ + ٧٨
 + ٨٩٠ + ١٥٠ +

١٢٨ - يجب على رئيس المحكمة أو القاضى المذكور أن
 يكتب أمره فى ذيل العريضة ولو كان بدم قبولها .

ع ١٣١ م

١٢٩ - يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة
 أو القاضى ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة
 بغير تأخير .

ع ١٣٢ م

١٣٠ - لمن قدم العريضة وللخصم الذى أعلن الأمر اليه
 الحق فى التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر
 بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم
 توقيف تنفيذ الأمر تنفيذا مؤقتا اذ أنه واجب حتما .

ويجوز أيضاً أن يكون التظلم من الأمر منضما بالتبعية الى
 الدعوى الأصلية فى أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب
 على ذلك سقوط حق بسبب مضى الميعاد .

ع ١٣٢ م ٣٨٠ ظ ع ٣٨٠ م ٣٣٥

١٣١ - لا تذكر فى الاوامر الاسباب التى بنيت عليها انما
 الاوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الامر

أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الاحوال الجديدة التى اقتضت اصدارها والا كانت لاغية .

١٣٤٢ع

١٣٢ — وفضلا عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الامر الحق دائما فى أن يتظلم منه لنفس الامر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

١٣٥٢ع

الفصل السابع

فى الاجراءات التى تحدث أمام المحكمة الابتدائية

الفصل الاول

فى دفع الدعوى باوجه ابتدائية قبل الدخول فى موضوعها
١٣٣ — أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول فى موضوع الدعوى هى :

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى المرفوعة لها
الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .
الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .

الدفع بطلب الاطلاع على الاوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى .

الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على أنه ضامن فيما يتعلق بها .

ع ١٤٧ م
ظع ١٤٨ م + و ١٥٠ ع ١٣٤ هـ + و ٣٧١

الفرع الاول

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى
وطلب الاحالة على محكمة أخرى

١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابدؤها قبل ما عداها من أوجه الدفع وقبل ابداء اقوال أو طلبات ختامية متعلقة باصل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة .

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيا على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز

ابداؤه في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

ع ١٤٨ ف ١٦٨ +

ط ع ٦٨ و ١٥١ + و ٣٣٤ + ع ١٣٦٨١ + و ٢٩٣ +

١٣٥ — يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته .

ع ١٥٠ م

١٣٦ — اذا طلب أحد الاخصام احوالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه مالم يتحقق من احوال القضية ان طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم .

ع ١٥١ م ع ف ١٧١

١٣٧ — اذا كان طلب الاحالة مبنيا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور .

ع ١٥٢ م

الفرع الثاني

في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

١٣٨ — اذا كانت الورقة التي اقيمت بها دعوى اصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى .

ع ١٥٣ ع ف ١٧٣

ظ ع ٣٣٤ + ع ٢٩٣٥١ +

١٣٩ — يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه انه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شيء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

ع ١٥٤ .

الفرع الثالث

في الدفع بطلب الميعاد

١٤٠ — اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور .

ع ١٥٦ ع ف ١٧٥

ظ ع م ٣٥ و ٣٣٤ + ع ١٥١ و ٣٤ و ٢٩٣ +

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى ان يطلب ميعاد آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له

ع ١٥٧

١٤٢ — يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور اذا كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن .

ويجب أيضاً اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في

ظرف الثمانية أيام المذكورة .

ع ١٥٨

١٤٣ — في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية اذا انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالاضمان للوقوف على الحقيقة .

ع ١٥٩

١٤٤ — طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم ثرومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال .

ع ١٦٠ ف ١٨٠

١٤٥ — في جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم في إحداها تظم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد الا اذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعويين على حدة .

ع ١٦١ ف ١٨٤

١٤٦ — اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير

بسبب الميعاد الذى استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن .

ع ١٦٢م ع ف ١٧٩

١٤٧ — يجوز فى جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم فى دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم الا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

ع ١٦٣م ع ف ١٨١

١٤٨ — فى حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون للمدعي الأصلية اذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه الا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزماً فيها بشئ خاص بشخصه .

ع ١٦٤م

١٤٩ — اذا اقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة كان للمدعى الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الخصام بأوراق لم يسبق اطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها .

ع ١٦٥م ع ف ١٨٨

ظ ع ٣٣٤ + ع ٢٩٣

١٥٠ — الاطلاع على الأوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقالها منه .

ع ١٦٦ ع ف ١٨٩

١٥١ — تقدم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أي مدافعة في أصل الدعوى .

ع ١٦٧ ع ف ١٨٦

الفصل الثاني .

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

١٥٢ — (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن باثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية .

ع ١٦٩

الفرع الاول

في استجواب الأخصام

١٥٣ — لكل من الأخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة .

ع ١٧٠ ع ف ٣٢٤ + ٣٢٩

ظ مدم ٢٨١ و ٦٣٢ مدام ٢١٦ و ٥١٦

١٥٤ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول .

١٧١٢٤

١٥٥ — الاسئلة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب .

١٧٢٢٤

١٥٦ — يجب كتابة الأجوبة الممطرة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكاتبها .

١٧٣٢٤

١٥٧ — اذا امتنع المسؤول من وضع امضاءه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة .

١٧٤٢٤

١٥٨ — اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها لاستجوابه في محله وفي

هذه الحالة يحرر محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسؤول.

ع ١٧٥ ف ٣٢٨

١٥٩ — اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقيما بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها .

ع ١٧٦ ف ٣٢٦

١٦٠ — تكون المجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك .

ع ١٧٨

١٦١ — اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك .

ع ١٨١ ف ٣٣٠

ظ مدم ٢٨٠ ومدا ٢١٥

١٦٢ — في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الاسئلة بالبينة ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك .

ع ١٨٢

ظ مدم ٢٨٠ ومدا ٢١٥

الفرع الثانى

فى البين

١٦٣ — على الخصم الذى يكلف خصمه بالبين الحاسمة للنزع أن يقدم صيغة السؤال الذى يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة .

ع ١٨٤ م

ظ مدم ٢٨١ و ٢٨٨ + و ٦٣٢ و ٢١٦ مدم ٢٢٣ + و ١٦٥

١٦٤ — لا يجوز للوكيل فى الخصومة أن يكلف الخصم الآخر بالبين الحاسمة ولا أن يردّها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل .

ع ١٨٥ م

ظ مدم ٦٢٥ و ٦٣٢ مدم ١٦٥ و ١٦٦

١٦٥ — يجوز رفض طلب البين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت البين غير جائزة القبول بناء على ما يدون فى القانون المدنى .

ع ١٨٦ م

١٦٦ — لا يجوز التكليف من باب الاحتياط بالبين الحاسمة لأن التكليف بتلك البين يفيد ترك ماعداها من أوجه الثبوت

للمادة المراد الاستحلاف عليها .

ع ١٨٧ م
ظ مدم ٢٩٠ مداه ٢٢٥

١٦٧ — اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه في تعلق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للمحكمة أن تعطيه ميعة للتحلف ان رأت لذلك وجها .

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد البين على خصمه .

ع ١٨٩ م
ظ مدم ٢٨٩ مداه ٢٢٤

١٦٨ — اذا امتنع الخصم عن تأدية البين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة .

ع ١٩٠ م

١٦٩ — يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة لمطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى ويجوز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم .

ع ١٩٢ م

١٧٠ — من يطلب التمهيل من الاخصام يعلن حكم البين

لخصمه ويكلفه بالحضور لاداء البين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة .

ع ١٩٣

ظ ع ٣ + و ١٩ + ع ٣٨١ + و ١٧ +

١٧١ - يجوز للخصم المطلوب تحليفه ان يؤدي البين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك .

ع ١٩٠

١٧٢ - وفي الاحوال الاخر تكون تأدية البين بأن يقول الخالف أحلف على ثبوت أو نفي المحلف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقورت .

ع ١٩٥

١٧٣ - لا يجوز التوكيل في تأدية البين .

ع ١٩٦

ظ مدم ٦٢٥ و ٦٣٢ مدام ٥١٢ و ٥١٦

١٧٤ - اذا ثبت وجود مانع لمن كلف بالبين عن الحضور لادائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها ليتوجه اليه ويحلفه البين ويكون معه كاتب من المحكمة .

ع ١٩٧

١٧٥ - في حالة بعد من كلف بالبين عن المحكمة يجوز له أن تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدورها .

ع ١٩٨

١٧٦ — في جميع الاحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الخالف ورئيس المحكمة أو القاضى المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

ع ١٩٩م

الفرع الثالث

في التحقيقات

١٧٧ — على الخصم الذى يريد اثبات شئ بالبينة أو يبين الوقائع التى يريد اثباتها فى أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة أو فى الجلسة شفاهاً بأن بينها شفاهاً تذكر فى محضر الجلسة .

ع ٢٠٠م ع ٢٥٢

ظ ٢٨٠ + مد ٢١٥ + ع ٣٠٢ ع ١٥٦

١٧٨ — ان لم ينازع الخصم فى تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا فى جواز قبولها أو نازع فى ذلك وحكت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق .

ع ٢٠٣م ع ٢٥٣

١٧٩ — يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول .

ع ٢٠٤م

١٨٠ — ويجوز لها أيضا أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينة في الاحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة .

ع ٢٠٥ ع ف ٢٥٤

ظ مدم ٢٨٠ + و ٤٩٣ مدم ٢١٥ + و ٤٠٥ ع م ٢٨٣ و ٣٢٥ ع ٢٨٤ و ٢٤٨

١٨١ — اذا أذنت المحكمة لاحد الاخصام باثبات شيء بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينة أيضا .

ع ٢٠٦ ع ف ٢٥٦

١٨٢ — يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبينة مبينا كل منها على انفراده بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك .

ع ٢٠٧ ع ف ٢٥٠

١٨٣ — يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه . ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضى الذى يعين لذلك أن يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فورا .

فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذى يريد الاثبات

بالبيئة قاضى المواد الجزئية الموجود فى محل إقامة الشهود أو فى محل إقامة الفريق الأكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب فى محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل إقامة كل من الشهود .

وفى حالة ما اذا تعين قاضى المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التعجيل من الاخصام المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها استماع شهادة الشهود .

وتعلن صورة الامر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام .

ع ٢٠٨ + و ٢١٦ + ع ف ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٦٠

١٨٤ — اذا طلب أحد الاخصام امتداد الميعاد الاجراء التحقيق يحكم فى ذلك الطلب فورا من المحكمة أو من القاضى المعين بعد مماع أقوال الاخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب فى محضر الجلسة .

ع ٢١٣ + ع ف ٢٧٩

١٨٥ — اذا امتنع القاضى عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها

الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى .

ع ٢١٤

١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي أن يأذنا بامتداد

الميعاد أكثر من مرة واحدة .

ع ٢١٥ ع ف ٢٨٠

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم

ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لاداء الشهادة
بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة .

ع ٢١٨

ظ ع ١٩ + ع ١٧٥١ +

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .

ع ٢١٩

١٨٩ — يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم

الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه

ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق

الثبوت فورا .

ع ٢٢٠

١٩٠ — تتبع القواعد الآتية بيانها في تحقيق الثبوت وفي

تحقيق النفي .

ع ٢٢٢

١٩١ — اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

ع ٢٢٣ ع ف ٢٦٣

١٩٢ — يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضى المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك فى محضر التحقيق .

ع ٢٢٤ ع ف ٢٦٣

١٩٣ — يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية .

ع ٢٢٥ ع ف ٢٦٤

١٩٤ — وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضى المعين للتحقيق ان يصدر أمرا باحضار الشاهد رغما عنه .

ع ٢٢٦ ع ف ٢٦٤

١٩٥ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بغرامة مائة قرش ديوانى فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للاخصام .

ع ٢٢٧

١٩٦ — اذا حضر الشاهد الذي تأخر اولا عن الحضور وابدى

اعذاراً ثابتة اوجبت تأخيرها وجبت اقامته من الغرامة .

ع م ٢٢٨ ع ف ٢٩٥

١٩٧ — اذا ثبت أن للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوباً بكتاب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها ان تعين أحد قضاتها لذلك .

ع م ٢٢٩ ع ف ٢٦٦

١٩٨ — لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريباً أو صهراً لاحد الاخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الاسباب التي من هذا القبيل .

ع م ٢٣٢ و ٢٣٦ + و ٢٤٠ ع ف ٢٧٠ و ٢٨٣

ط ع م ٣٥٢ ع ٣٠٩

١٩٩ — تسمع اقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط .

ع م ٢٣٣ و ٢٤٤

٢٠٠ — يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

٢٠١ — يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه .

ع ٢٣٣ و ٢٤٣

٢٠٢ — لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة مما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية الا اذا سبق نشرها أو أذنت بإفشاءها الجهة المختصة بها .

ع ٢٤٠

٢٠٣ — اذا دعي احد الموظفين الى افشاء ماصار تبليغه اليه على سبيل المسارة في اثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء .

ع ٢٤٠

٢٠٤ — اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على ان يعرف عن مصدر علمه بذلك .

ع ٢٤٠

٢٠٥ — كل من علم من الافوكاتية الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في أي حال من الاحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات

ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

ع ٢٤٠

٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم .

ع ٢٤٠

٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضا الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتها بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر .

ع ٢٤٠

٢٠٨ — يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور بلقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

ع ٢٤٢ ع ف ٢٦٣

٢٠٩ — على الشاهد ان يعرف عن اسمه ولقبه وصنعه أو وظيفته ومحلّه وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريباً أو صهراً لأحد الأشخاص وبين ان

كان خادماً او مستخدماً عند أحد الأخصام

ع ٢٤٣ ف ٢٦٢

٢١٠ — وعليه أيضاً أن يحلف يميناً بأنه يشهد بالحق
وتكون قأدية اليمين على حسب الاصول المقررة بدياته ان
طلب ذلك .

ع ٢٤٣ م

٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهدا ان يبدى على
التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر
ما يريد اشهاد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير ان يقطع أحد
الأخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

ع ٢٤٥ م

٢١٢ — لا يجوز للأخصام ابداء أسئلة جديدة للشاهد
بعد تمام استشهاده على ما ابداه كل منهم الا باذن المحكمة أو
القاضى المعين للتحقيق .

ع ٢٤٦ م

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد
استشهاد الشاهد على ما ابداه الاخصام أن يسأله مباشرة من
تلقاه نفسه مما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة .

ع ٢٤٧ ف ٢٧٣

٢١٤ — فى أثناء ابداء الاسئلة من أحد الأخصام مما

ورغب في استشهد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لاتعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال .

ع ٢٤٨ م

٢١٥ — يتلى على كل شاهد مأذاه من الشهادة ويضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها .

ع ٢٤٩ م ف ٢٧١

٢١٦ — اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر .

ع ٢٥٠ م ف ٢٧٤

٢١٧ — تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك .

ع ٢٥١ م ف ٢٧١

٢١٨ — يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والامر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الأخصام والقابهم وصنائعهم ومحلاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود والأيمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان

الأسئلة التي وجهت ومن وجبها وبيان المسائل الفرعية التي نشأت
عن توجيه الاسئلة وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود
عليهم وتصديقهم عليها والنصائح التي عرفوا عنها وبيان
الحاسنات التي اقتضاها التحقيق .

ع ٢٥٢ ع ٢٦٩ +

٢١٩ — اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره
لهم ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مسنخجة من
المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي أحضر الشهود بتأشير
من كاتب المحكمة.

ع ٢٥٣ ع ٢٧١

٢٢٠ — اذا لم تترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى
فتكون مصاريف تكليفهم بالخضور ومصاريف سماع شهادتهم
على الخصم الذي أحضرهم.

ع ٢٥٣ ع ٢٧١

٢٢١ — اذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل
أمامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة
الشهود كان للأخصام الحق في الاطلاع على محضر التتقيق .

ع ٢٥٤

٢٢٢ — للأخصام في جميع الأحوال أن يأخذوا صورة

محضر التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في
الدعوى .
ع م ٢٥٥

الفرع الرابع

فيما يتعلق بأهل الخبرة

ط قانون الخبراء امام المحاكم الأهلية المعروف بقانون نمرة ١ سنة ١٩٠٩
وهو :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من
الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ،
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس
النظار ،

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

(١) في جدول الخبراء

١ — يكون في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة ابتدائية

جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .

٢ — تحرر الجدول في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة لجنة الخبراء وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العموى أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التي يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن أربعين .

ويجوز قيد اسم الخبير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء في كل قسم عن العدد المحدد له .

٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء اذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة .

ويجمل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين

يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدون في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولاً) أن يكون مصرياً ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقر في المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فإذا لم يذعنوا لحكم صادر عليهم طبقاً لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية .

(ثانياً) أن يتخذ له محلاً مختاراً في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية .

(ثالثاً) أن لا يكون محكوماً عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالفرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لا يجوز قيد اسم خبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة .

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك مرفقا بالاوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الاحوال .

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .

ولها ان تطلب ايضاحات اضافية .

فاذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقررة قانوناً .
وللكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه والا رفضت الطلب .

١٠ — اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها .

واللجنة ان ترجى التعيين الى ان تقرر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا .

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال

ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها .

ط ق رقم ١ سنة ١٩١٧ المروف بقانون تخفيف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء أمام المحاكم الاهلية وهو :

نحن سلطان مصر :

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الاهلى فى المواد المدنية والتجارية . وعلى قانون تحقيق الجنايات الاهلى .

وبناء على ما مرهه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ — موظفو الحكومة الذين يندبون أو يجوز تدبهم طادة بصفة خبراء . أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تخفيفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وتقوم اليمين التي تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التي يشترطها قانون المرافعات الاهلى فى المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات الاهلى بالنسبة للخبراء .

٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويمثل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر باليخت فيروز السلطاني فى ٧ إبريل سنة ١٣٣٥ (أول يناير ١٩١٧) .

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزير الحفانية

عبدالحق ثروت

١٢ — يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خبير لم يعد حائزا صفات القبول . ولها أيضا ان تمحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أمورا .
توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الاسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه في الجدول الا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما عس بشرفه .
(٢) في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الاسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون الندب على قدر الامكان من الخبراء المقولين أمام محكمة الاستئناف .
وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها .

وندى الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .
١٤ — ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لأئحة خصوصية تعدها جمعيتها العمومية ويصدق عليها ناظر الحفانية .

(٣) في واجبات الخبراء

- ١٥ — على الخبير المقيّد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذرا مقبولا عند الخصوم أو القاضى أو رئيس المحكمة التي عينته .
- ١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير . ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .
- ١٧ — يطلع الخبير على الاوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .
- ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الاوراق التي استلها .
- ١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

- (١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .
- (٢) عدد الانتقالات الى غير محل اقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات .

(٤) في أجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضى أو رئيس المحكمة التى تنظر فى صل.
الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل فى الدعوى فى مدة.
ثلاثة الأشهر التالية لا يداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير
من قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير الاجرة
والمصاريف فى ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها
بالمباراة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكاتب .

٢٠ — يراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاه فى
العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام
به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .
٢١ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الاجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم الا
فى أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين فى الحكم أو فى الأمر
(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة فى الكشف.
اذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية اذا لم يكن مأذونا
بها فى الحكم الا اذا كان الرسم لا بد منه بتقاضى العمل الذى كاف
الخبير به وكان مجرد الرسم النظري لا يبنى بالحاجة من ايقاف
المحكمة على حالة الأماكن

٢٢ — تراعى فى تقدير المصاريف القواعد الآتية :

- (١) لا يضمن الخبير الذى يؤدى مأموريته فى المدينة التى يقطنها الى المصاريف ثمن الاطعمة ولا أجرة السكنى ولا شيئاً آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية.
- (٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للمساحين والقياسين والنساخين وغيرهم الا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الابهاط .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الاجرة اذا ألغى تقريره لعيب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فاذا كانت أجرته قد دفعت جاز نديه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى تدعوه المحكمة ليقدم لها ايضاحات فى بعض مواضع من تقريره حق فى أجرة اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجاناً الأعمال التى يكلفون بها فى قضايا الفقراء المعفين من الرسوم . ولكن لهم الرجوع بأجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف .

أو على الشخص المعفى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملفاً لكل خبير مدرج اسمه فى جدول الخبراء .

٢٦ — اذا أبى الخبير المدرج اسمه فى الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً اثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر الى لجنة الخبراء من قبل القاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال .

ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدم شكواه الى اللجنة . ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى الخبير وله أن يبدى للجنة ما يراه مفيداً من الايضاحات فتودع ايضاً فى الملف .

٢٧ — اذا رأت اللجنة وجهاً لمحاكمة الخبير المدرج اسمه فى الجدول تأديبياً بناء على التقارير أو الشكاوى التى وصلتها والايضاحات التى قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى واخطرت الخبير بذلك والخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محامياً .

فإذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات أن الخبير أخلّ بشرفه
محت اسمه من الجدول وإن كان مانسب اليه أقل جسامه من ذلك
جاز إيقافه مدة لا تزيد عن ستة أشهر مع عدم الاجلال بحكم
المادة ١٢ .

ويعلم قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة
أسماءهم في الجدول من الأحكام في الجنح والجنایات الى اللجنة
لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه وللجنة محواسم الخبير من
الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة
ابتدائية أو محمی اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبي منها او
كان المحو عند إعادة النظر السنوي بها في الجدول لاخلاله بشرفه
أن يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف
ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة
عشر يوماً من تاريخ اعلان القرار .

(٦) أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل
أهل الخبرة ماداموا في خدمة الحكومة .

ومع ذلك يجوز للمحكمة تدب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم .

٣١ — لنظارة الحقانية أن تعين موظفاً بصفة خير في المسائل الحسائية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلقه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حسائية خاصة الا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

(٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه ان رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عدداً زائداً على المقرر له في المادة الثالثة اذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة اذا خلا محلان فلا يقبل الا في واحد منها بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له .

ولمن يتفصل من خدمة الحكومة الأولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول .

(٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر برأى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩)

عباس حلمي

يأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس فالي

ناظر الحقانية

حسين رشدي

٢٢٣ — اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فللمحكمة أو للقاضي تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذى يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الأخصام أو بحضور وكلائهم .

ع ٢٥٧ ع ف ٣٠٢ +

ظ مدم ٩١ و ٣٩٣ و ٥٤٩ + مدا ٦٥ و ١٨ و ٤٥٢ + ت م ٩٠٥
تا ه ١٠٠ تبم و تباه ٣٣ و ٤٠ و ٥٢ و ٠٦ و ١٣٤ و ٢٤٩ + ع م ٢٨٣
و ٢٩٤ و ٣٢٥ و ٥٠٧ و ٥٢٨ و ٦٣٧ و ٧١٣ ع ا ه ٢٤٨ و ٢٥٥ و ٢٨٤
و ٤٤٥ و ٤٦٤ و ٥٥٣

٢٢٤ — اذا كان الأخصام بالنين ولم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضى المواد الجزئية .

ع ٢٥٩ م

٢٢٥ — يجب على من تعيين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الأخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين

له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للأموال الوقتية ولو بغير حضور الأخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ما تعين له .

ع م ٢٦٠ ع ف ٣٠٧

ظ ع م ١٣٠ ع ا ١٢٧

ظ قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية رقم ١ لسنة ١٩٠٩ الذي عدل هذه المادة (ص ٧٣) . وقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ (ص ٧٧)

٢٢٦ — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالأقل والا كان العمل لاغيا .

ع م ٢٦١

ظ قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية رقم ١ لسنة ١٩٠٩ (ص ٧٣)

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الأخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون .

ع م ٢٦٢

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك .

ع م ٢٦٣ ع ف ٣١٧

٢٢٩ — يذكر في المحضر المشتعل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الاخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت بمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والأوجه التي استند عليها فيه .

ع ٢٦٤ ع ٣١٧

٢٣٠ — يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه .

ع ٢٦٥ ع ٣١٩

٢٣١ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعميل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر .

ع ٢٦٦

٢٣٢ — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الذى ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه .

ع ٢٦٧ ع ٣١٩

ط قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية رقم ١ لسنة ١٩٠٩ اذى عدل هذه المادة (ص ٧٣) .

٢٣٣ — تقدير الاجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون

نافذاً أيضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى .

ع ٢٦٨ ع ف ٣١٧

٢٣٤ — تقبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة .

ع ٢٦٩ ع ف ٣٧٩

٢٣٥ — يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي بالالزام بمصاريف الدعوى . وأما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن يطلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف .

ع ٢٧٠ ع ف ٣٧٩

٢٣٦ — للخصم الذي تحصل على تنقيص أجره أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع أجره أهل الخبرة على حسب تقدير القاضى وللخصم الذي دفع الاجرة أن يرجع على أهل الخبرة .

ع ٢٧١ ع

٢٣٧ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليمطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة

يكتب رأيهم بحضور الجلسة .

ع ٢٧٢٢

٢٣٨ — اذا أراد أحد الأخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما اذا كان صادرا في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

ع ٢٧٣ ع ف ٣٠٩

ظ ح ٦٨ م

٢٣٩ — لا يقبل من أحد الأخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين

ع ٢٧٤ ع ف ٣٠٨

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زوجاً أو قريباً أو صهرراً لأحد الاخصام على عمود النسب أيا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة طبقة الى الحد الاصلى بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية .

ويجوز أيضاً رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد .

الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند أحد الخصمين أو خادماً له .

ع ٢٧٥ ع ف ٣١٠

ظ ع م ٢٣٦ + ع ١٩٨

٢٤١ — يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول

جلسة .

ع ٢٧٦ ع ف ٣١١

٢٤٢ — اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التمهيل من الاخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الاخصام وللمحكمة أن تحدد في الحال ميعاداً لتقديم التقرير ولها أيضاً أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه .

ع ٢٧٧ ع ف ٣٢٠

٢٤٣ — لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة .

ع ٢٧٨ ع ف ٣٢٣

٢٤٤ — اذا لم تكثف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحداً أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويجوز لمن تعينه أن

يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين

ع ٢٧٩ ع ف ٣٢٢

الفرع الخامس

في الكشف على الاعيان الثابتة

٢٤٥ - يجوز للمحكمة أن تتوجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت
لزمها لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحداً
من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى
بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعينين لذلك في
الحكم أو في الامر الصادر من أقدم القضاة المعينين لذلك

ع ٢٨٠ ع ف ٢٩٥

٢٤٦ - اذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بتواجهة الاخصام
أو كان تعيين اليوم بأمر القاضي المعين للكشف وجب اعلان
الحكم أو الامر المذكور للاخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول
الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا
الاعلان مقام التكليف بالحضور

ع ٢٨١

ظ ع ١٩ + ع ١٧٨١ +

٢٤٧ - يحضر تذكرو فيه أعمال القضاة المذكورين من
وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب
المحكمة.

ع ٢٨٢ ع ف ٢٩٨

٢٤٨ — يجوز للمحكمة أو لمن تعينه من قضائها تعيين أهل خبرة في حال الوجود بالمحل لياشروا الاعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الايمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليلهم أيضاً ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة.

ع ٢٨٣ م
ط ع ٢٠٥ و ٢٠٧ ع ١٨٠ و ٢٢٣

٢٤٩ — يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالمحل وان يضع امضاءه على المحضر.

ع ٢٨٤ م

٢٥٠ — يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الممين لذلك ويجرى تسليمها مقدماً في قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أمرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها.

ع ٢٨٦ ف ٣٠١

الفرع السادس

في تحقيق الخطوط

٢٥١ — (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) — يجوز لمن يده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولولم.

يحل ميعاده لاجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك التكيف بصفة دعوى أصلية على حسب الاصول المعتادة فيها.

ع م ٢٩٠ ع ف ١٩٣

ظ ع م ٦٨

٢٥٢ — (٣١ د اغسطس ١٨٩٢) — وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه.

ع م ٢٩١ ع ف ١٩٤

٢٥٣ — اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة بنفي غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر.

ع م ٢٩٢ ع ف ١٩٤

ظ ع م ٣٧٣ و ٣٧٩ ع م ٣٢٩ و ٣٣٤

٢٥٤ — وفي حالة الانكار أو حالة وجود سند غير رسمي بنفي خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخطأ أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها أمر المحكمة باجراء التحقيق.

ع م ٢٩٣ ع ف ١٩٥

ظ مدم ٢٩٢ مدم ٢٢٧

٢٥٥ — الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضى الذى يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضاً أن لم تنفق عليهم الاخصام.

ع ٢٩٤ ع ف ١٩٦

ظ ع ٢٥٧ ع ا ٢٢٣

٢٥٦ — يؤمر فى الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها فى قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة فيها.

ع ٢٩٥ ع ف ١٩٦

٢٥٧ — تذكر هذه الاجراءات فى محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة .

ع ٢٩٦ ع ف ١٩٦

٢٥٨ — يجب على القاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمراً ببناء على طلب من يطلب التعجيل من الاخصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها حضور الاخصام أمامه للاتفاق على الاوراق التى تحصل المضاهاة عليها .

ع ٢٩٩ ع ف ١٩٩

٢٥٩ — تملن صورة هذا الامر للخصم الاخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بجميعاد يوم كامل .

ع ٣٠٠ ع ف ١٩٩

٢٦٠ — اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه فى طلب اثبات

دعواه بمعرفة أهل خبرة الا اذا أثبت أن الذى منعه عن الحضور
عذر قوى وتنظر المحكمة فى هذا العذر على وجه الاستعجال واذا
لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق فى غيبته

ع ٣٠١ ع ١٩٩

٢٦١ — الاوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الآتية فقط:

(اولاً) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية،
(ثانياً) خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه المعترف به أمام
القاضى المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى
عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الاوراق
المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من ماينوا الخصم فى حال كتابة تلك
الاوراق أو وضع امضاءه أو ختمه عليها،
(ثالثاً) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم
تحقيقها،

(رابعاً) الكتابة التى يكتبها الخصم باملاء القاضى .

ع ٣٠٢ ع ٢٠٠

ظ م ٢٠٠ ع ١٧٧

٢٦٢ — أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من
الاخصام والقاضى وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع
لذلك ويكتب جميع ما ذكر فى محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين .

ع ٣٠٣

٢٦٣ — من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقاً
لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة

ع ٣٠٤ م

٢٦٤ — يجوز للقاضي المعين للتحقيق أن يأمر بإجراء ما يلزم
لاحضار أو تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت
يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم
من المحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق
ويجوز له أيضاً أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الاوراق
بدون نقلها من محلها

ع ٣٠٥ م ع ٢٠١

٢٦٥ — في حالة تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة
تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من قاضي
التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذي سلم الاصل
ومتى أعيد الاصل الى عمله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب
المحكمة ويصير ابطالها .

ع ٣٠٦ م ع ٢٠٣

٢٦٦ — مصاريق نقل الاوراق ونسخ صورها يقدرها
القاضي وهذا التقدير يكون نافذاً على من طلب التحقيق .

ع ٣٠٧ م ع ٢٠٣

٢٦٧ — يحصل التحقيق أمام القاضى وكاتب المحكمة بمراجعة
الاصول المقررة فى الفرع الرابع المار الذكر الا أنه فى هذه
الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضى .

ع ٣٠٨ ف ٢٠٨

ظ ع م ٢٥٧ + ع ٢٢٣٨١ +

٢٦٨ — يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الاوراق
المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع فى التحقيق ويذكر ذلك
فى المحضر .

ع ٣٠٩

٢٦٩ — اذا حصل الشروع فى التحقيق فيكون اجراؤه
أمام القاضى المعين لذلك .

ع ٣١٠

ظ ع م ٢١١ و ٢٢٢ + ع ١٨٣٨١ و ١٩٠ +

٢٧٠ — لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول
الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت
اليه لا فى المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم
وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك فى محضر التحقيق .

ع ٣١١ ف ٢١١ +

٢٧١ — من بعد تسليم المحضر فى قلم كتاب المحكمة تحكم
المحكمة بصحة الورقة التى صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك

في أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها .

٣١٢م ع

٢٧٢ — اذا حكم بصفة كل الورقة الواقع الإنكار فيها فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش ديواني .

٣١٣م ع ف ٢١٣

الفصل الثالث

غيا يتعلق بدعوى التزوير

٢٧٣ — اذا ادعى أحدا لأخصام في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدي دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة .

٣١٤م ع ف ٢١٤

ظ مدم ٢٩١ من ٢٢٦م ع ٦٨ و ٤٠٣ و ٨٠٩ ع ١٥٩ و ٣٥٩ و ٧٢٠
٢٧٤ — على المدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة للمدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلنه اليه .

٣١٥م ع ف ٢١٩

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير
ايداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها .
ع ٣١٦م

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة
لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى
بالتزوير أن يعين محضراً بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة
أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة .
ع ٣١٧م ف ٢٢١

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم
يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الأصلية
ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان .
ع ٣١٨م ف ٢٢٠

٢٧٨ — يترتب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم
في الدعوى الاصلية .
ع ٣١٩م

٢٧٩ — يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عايه في ظرف
ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الاذلة المرتكن عليها
في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة
أيام كاملة لاجل الاثبات .
ع ٣٢٠م ف ٢٢٩

٢٨٠ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك
جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .
ع ٣٢١ ع ف ٢٢٩

٢٨١ — يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى
أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك
بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للمحكمة أن تأمر في هذه الحالة
يحفظ تلك الورقة أو بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء
كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه أو لأجل تمزيقها .
ع ٣٢٢ ع

٢٨٢ — لاتقبل المحكمة من الادلة في دعوى التزوير الا
ما يكون متعلقاً بها وجاز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب
على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الاصلية .
ع ٣٢٣ ع

٢٨٣ — يجوز للمحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة
اذا ثبت ذلك لديها .
ع ٣٢٤ ع

٢٨٤ — اذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر باثباتها اما بمعرفة
أهل الخبرة أو بمحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً .
ع ٣٢٥ ع ف ٢٢٢
ظ ع م ٢٠٥ و ٢٠٧ ع م ١٩٠ و ٢٢٣

٢٨٥ — اذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

ع ٣٢٦

٢٨٦ — تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط .

ع ٣٢٧

ط ع ٢٩٠ + ع ٢٥١ + ع ١٥١

٢٨٧ — يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الامر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها .

ع ٣٢٨

٢٨٨ — في حالة ايداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الاصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها من عدا الخصمين .

ع ٣٢٩ ح ف ٢٤٥

٢٨٩ — يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أى حالة كانت عليها المرافعة .

ع ٣٣٠

٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم

الذى يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة ببيعاد ثلاثة أيام كاملة لاجل الحكم فى مسألة التزوير ثم الحكم بعده فى الدعوى الاصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد .

ع ٣٣١ ف ٢٣٨

٢٩١ — من ادعى التزوير وسقط حقه فى دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألى قرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

ع ٣٣٢ ف ٢٤٦ و ٢٤٦

٢٩٢ — يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير الورقة .

ع ٣٣٣

الفصل الرابع

فى الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين فى اثناء الدعاوى الاصلية وفى دخول شخص ثالث فى الدعاوى

غير المتداعين

٢٩٣ — (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الدعاوى الفرعية التى تقام

فى اثناء التحقيق تقدم الى المحكمة اما بتكليف الخصم بالحضور أمامها ببيعاد ثلاثة أيام واما بالاحالة عليها من القاضى المنتدب للتحقيق

أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الاخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

ع م ٣٣٤ ع ف ٣٣٧

ظ م ٣٥٤٨ و ٥٣١٥ و ٥٦١٦ و ٣٤٩١ و ٤٠١٣ ع ١٣٤ و ٣٤٨١ و ١٣٨٠ و ٤٠١٤ و ١٤٩١ و ٣٠٦ و ٣٥٧

٢٩٤ — اذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الاصلى أو محو واثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى فى اثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الاصلية ويحكم فيهما فى آن واحد اذا كان لذلك وجه .

ع م ٣٣٥

ظ م ٣٩٣ و ٤٠١٣ ع ١٣٤٨ و ٣٥٧

٢٩٥ — (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة أمام المحكمة فى أى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها اما بطلب حضور الاخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى الاصلية .

ع م ٣٣٨ ع ف ٣٣٩ +

ظ م ٤١٧

٢٩٦ — اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول فى الدعوى

بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعجال .

ع ٣٣٩ ع ف ٣٤١

الفصل الخامس

في انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ — وفاة الأخصام أو أخدم أو تغير حالتهم الشخصية أو عزلهم من الوظائف التي كانوا متصرفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الاقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومع ذلك فللمحكمة أن تمهل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه

ع ٣٤٠ ع ف ٣٤٢ +

ظ ع ٤٠٢ ع ٣٥٨

٢٩٨ — وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى الا على حاصل الاقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها من الاخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو الزل الا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته الى المحكمة وبأمر الدعوى باسمه

ع ٣٤١

٢٩٩ — أما اذا توفي أحد الاخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصرفاً بها في الدعوى قبل

تقديم الاقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلال.
بحقوق الاخصام ويرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم
عمن أو قمت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته

ع ٣٤٢ ع ف ٣٤٤

٣٠٠ — اذا حصل انقطاع المرافعة أو ايقافها بفعل أحد.
الاحصام أو اهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في.
الدعوى الا اذا نص القانون على ذلك صريحاً

ع ٣٤٣

ظ مدم ٣٦٩ و ٤٠٢ + و ٤٢٧ و ٤٦٠ مدام ٢٩٥ و ٣٢٤ + و ٣٤٢
و ٣٧٥ ع م ٣٠١ و ٣٢٠ + و ٣٢٦ و ٣٥٣ + و ٥٦٠ و ٥٨٠ و ٦٠٧
و ٦٣٥ و ٧٢٥ ع م ٢٦٠ و ٢٧٩ + و ٢٨٥ و ٣١٠ + و ٤٩٦ و ٥١٦
و ٥٤٠ و ٦٣٣

٣٠١ — أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل
من الاخصام أن يطلب الحكم ببطلان المرافعة وتحكم المحكمة به.
ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك.
البطلان من الاجراءات الصحيحة في المرافعة

ع م ٣٤٤ ع ف ٣٩٧ و ٣٩٩

ظ مدم ١١١ و ٧١٢ مدام ٨٢ فقره ٢ و ٥٨٧

٣٠٢ — يقدم طلب الحكم ببطلان المرافعة بالالوجه والطرق.
المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم

ع م ٣٤٥ ع ف ٤٠٠

٣٠٣ — الحكم ببطالان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى.
انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط

ع ٣٤٦ م ع ف ٤٠١

٣٠٤ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب
استمرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهاياً لا يستأنف

ع ٣٤٧ م

ظ ع م ٣٩٠ ع ا ٣٤٥

٣٠٥ — اذا ترك أحد الاخصام باختياره حقه في المرافعة
أو في بعض الاوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد
محضر أو ذكره في تقرير منه كان ذلك ملفياً للمرافعة أوللاوراق
المتركة الحق فيها وموجباً لزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب
على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى

ع ٣٤٨ م ع ف ٤٠٣

٣٠٦ — لا يجوز للمدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من
المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى
الدعوى الاصلية

ع ٣٤٩ م

ظ ع م ٣٣٤ + ع ا ٢٩٣

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت
به لمن تنازل عنه

ع ٣٥٠ م

٣٠٨ - التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه
لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعي المقدم من الخصم الآخر
بعد المواعيد المحددة لأقامة الاستئناف الاصلى وقبل اعلانه بالتنازل
ع ٣٥١ م
ظ ع ٣٩٠ م ع ٣٤٥ م

الفصل السادس

في رد القضاء عن الحكم

٣٠٩ — يجوز رد القضاء بأحد الاسباب الآتية .
(أولاً) اذا كان القاضى قريباً أو صهرًا لأحد الخصام الى
الدرجة السادسة والغاية خارجة ،
(ثانياً) اذا كان للقاضى أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره
على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الخصام أو زوجه انما
لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو زوجه بعد
اقامة الدعوى التى طلب فيها الرد ،
(ثالثاً) اذا كان للقاضى وكيلًا شرعياً لأحد الخصام أو كانت
مظنونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الخصام خادماً للقاضى
أو مؤكلاً له ،
(رابعاً) اذا كان للقاضى دعوى مماثلة للدعوى التى طلب فيها الرد ،

(خامساً) اذا أبدى القاضى نصيحة لأحد الاخصام فى القضية
أو كتب عنها ،

(سادساً) اذا كان القاضى أدى شهادة فى الدعوى ،

(سابعاً) اذ قبل هدية من أحد الاخصام من وقت الشروع

فى الدعوى

(ثامناً) اذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه
لا يمكنه الحكم بغير ميل ،

ويجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد
أن يخبر به المحكمة فى أودة مشورتها وهى تحكم بلزوم امتناعه
عن الدعوى أو عدمه ،

ع ٣٥٢ ف ٣٧٨ و ٣٨٠

ظ مد ٦٢٥ مداه ٥١٢ قرقه ١ ع ٦٨

٣١٠ — يجب تقديم الرد قبل الشروع فى المرافعة والاسقط
حق طلبه وفى حالة ما اذا كان الرد فى حق قاض معين من طرف
المحكمة يكون فى ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا
التعيين صادراً بمواجهة الاخصام وأما ان كان فى حالة الغياب فالثلاثة
أيام تبتدىء من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه
الخصم وان حصلت منه معارضة تبتدىء الثلاثة أيام المذكورة
من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة

ع ٣٥٣ ف ٣٨٢ +

٣١١ — لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد
مضى المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد
مضى تلك المواعيد

ع ٣٥٤

٣١٢ — يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة
ويعضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق
ورقة التوكيل بطلب الرد

ع ٣٥٥ ع ف ٣٨٤

ظ مد ٦٢٥ ع ٥١٢ م ١ قره ١

٣١٣ — اذا كان الرد واقعاً في حق قاض جلس أول مرة
لسماع الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكاتب
المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف
أربع وعشرين ساعة

ع ٣٥٦

٣١٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملاً على أسبابه وترفق
به عند الاقتضاء الاوراق المستند عليها فيه

ع ٣٥٧ ع ف ٣٨٤

٣١٥ — تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة
كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها

القاضى المطلوب رده ويعين قاضياً لعمل التقرير عن ذلك

ع ٣٥٨ ف ٣٨٥

٣١٦ — يجب على القاضى المطلوب رده أن يوجب صراحة
فى المدة التى يعينها الرئيس عن الاوجه المبني عليها الرد وأن يحرر
جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد

ع ٣٥٩ ف ٣٨٦

٣١٧ — اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانوناً ولم يجب
عنها القاضى المطلوب رده فى الميعاد الذى عينه الرئيس أو أجاب
بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب
باجتناب القاضى للدعوى

ع ٣٦٠ ف ٣٨٨

٣١٨ — ان لم يحكم بمجواز قبول أسباب الرد أو جعدها
القاضى ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه
للاثبات بالبينة فتحكم برفض طلب الرد

ع ٣٦١ ف ٣٨٥

٣١٩ — يسمع القاضى المعين لعمل التقرير أقوال طالب
الرد والقاضى المطلوب رده

ويصير تلاوة التقرير واصدار الحكم فى حال انقضاء الجلسة
يبدون مراقبة

ع ٣٦٢

٣٢٠ — في خلة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معنًا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره

م ع ٣٦٣

٣٢١ — الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبيه بغرامة أربعمئة قرش ديواني وتزاد تلك الغرامة لغاية ألفي قرش

م ع ٣٦٤ ف ٣٩٠

٣٢٢ — يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائياً وطلب الاستئناف يكون بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر

م ع ٣٦٥ ف ٣٩٢

ظ م ع ٣٩٠ ع ٣٤٥

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلبة الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف

م ع ٣٦٦ ف ٣٩٣

٣٢٤ — على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد

المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع أقوال الاخصام

ع ٣٦٧ ع ٣٩٤

٣٢٥ — في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضياً بدل المطلوب رده

ويجوز أيضاً طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رده قبل حصول الاستئناف المذكور

ع ٣٦٩ ع ٣٨٧ و ٣٩١

٣٢٦ — تتبع الاصول المذكورة سابقاً في حالة طلب رد

الحكمين أيضاً

ع ٣٧٠

ظ ع ٢٩١ ع ٢٥٢

٣٢٧ — اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر

ع ٣٧١

٣٢٨ — اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد

والدعوى الأصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضياً بالاقول من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

٣٧٢ م ع

الباب الثامن

في طرق الطعن في الاحكام

الفصل الاول — في المعارضة

٣٢٩ — تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها

٣٧٣ م ع

٣٣٠ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ للشخصه أو لمحله الاصلى أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ

ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة الا بعد اعلانها

بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكوراً في الحكم

ع ٣٧٥ م

٣٣١ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به .

ع ٣٧٦ م

٣٣٣ — تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة
التكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر
في المحل المعين أو في محله الأصلي اذا كان في البلدة الكائنة بها
المحكمة .

ع ٣٧٧ م ف ٤٣٧

٣٣٣ — تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ
في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة
الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر ان يحرر طلب
الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها الكل من
الأخصام .

ع ٣٧٨ م ف ٤٣٨

٣٣٤ — تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب
إلا في الأحوال المستثناة في القانون .

ع ٣٧٩ م

ظت م ٣٢٤ و ٤٠٥ و ٤٠٧ و ٤١٠ ت ا ٣١٤ و ٣٩٠ و ٣٩٢ و ٣٩٥
ع ١٢٢ م + ١٢٧ و ١٤٤ و ٢٦٩ + ٢٩٢ و ٤٤٨ و ٤٦٩ + ٤٤٢ م

و ٥٥٩ و ٥٨٨ و ٥٩٩ و ٦٠٩ و ٦٤٤ و ٦٤٩ و ٦٥٢ و ٦٦٧ + ٦٧٨
و ٦٨٥ + ٦٩٢ و ٦٩٤ و ٧٣٨ و ٨١٢ ع ١١٧٨ + ١٢٣ و ٢٣٤ +
و ٢٥٣ و ٣٩٠ و ٤٠٨ + ٤٧٨ و ٤٩٥ و ٥٢٤ و ٥٣٤ و ٥٤٨ + ٥٦٦
و ٥٦٩ و ٥٨٥ + ٦٠٠ و ٦٠٢ و ٦٠٤ و ٦٤٥ + ٧٢٣

٣٣٥ — يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان
التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون .

ع ٣٨٠ م

ظع ١٢٣ و ٤٤٣ و ٤٤٨ + ع ١٣٠ و ٣٣٥ و ٣٩٠ +

٣٣٦ — ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

ع ٣٨١ م

ظع ٧٦٠ + ع ٦٦٨ م +

٣٣٧ — المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى
المحكمة الموظف فيها .

ع ٣٨٢ م

٣٣٨ — وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته .

ع ٣٨٣ م

٣٣٩ — الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا
تقبل فيه معارضة مطلقا .

ع ٣٨٤ م و ١٦٥

٣٤٠ — وكذلك لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة
بعد تأخر المدعي عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة
المبينة في المادة ١٢٣ .

ع ٣٨٥ م

٣٤١ — يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر إذا منعه مانع عن القيد في اليوم المذكور.

ع ٣٨٦ ف ١٦٣

٣٤٢ — يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة.

ع ٣٨٧ ف ١٦٣

٣٤٣ — لا يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين الا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الاحكام بالدفتر المذكور.

ع ٣٨٨ ف ١٦٤

ظع ٣٧٣ ع ٣٢٩٥١

٣٤٤ — يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه.

ع ٣٨٩

الفصل الثاني

في الاستئناف

٣٤٥ — (ق ٣ سنة ١٩١٤) — يجوز للخصوم في غير الاحوال

المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأثروا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن أثنى قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

٣٩٠ م ع

ظت م ٣٢٤ و ٤٠٩ + ت ا ه ا ٣١٤ و ٣٩١ و ٣٩٤ + ع م ٢٩٠
 + ٣٢٠ + ٣٤٧ و ٣٥١ و ٣٦٥ + و ٣٩٨ و ٤٤٤ و ٤٤٨ + و ٤٦٩
 و ٥٦٠ و ٥٨٩ و ٥٩٩ و ٦٠٩ و ٦٤٢ + و ٦٥٢ و ٦٦٧ + و ٦٧٨ و ٦٨٥
 و ٦٩٢ و ٦٩٤ و ٦٩٧ و ٧٣٨ و ٨١٣ ع ا ٢٦٨ + و ٣١٠ + و ٣٠٤ و ٣٠٨
 و ٣٢٢ + و ٣٥٣ و ٣٥٦ و ٣٩٠ + و ٤٠٨ + و ٤٩٦ و ٥٢٥ و ٥٣٤
 و ٥٤٨ + و ٥٧٣ و ٥٨٥ + و ٦٠٠ و ٦٠٢ و ٦٠٤ و ٦٠٧ و ٦٤٥ +
 و ٧٢٤

٣٤٦ — الدواوى المتعلقة بالايادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها فى مقام مائة والدواوى المتعلقة بالاياد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثنى عشر منها فى مقام مائة والدواوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر تدخل فى تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدواوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الاسواق المختصة بها .

٣٩١ م ع

٣٤٧ — تحذف فى تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التى لم يحصل فيها تنازع

والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية .

٣٩٢ م ع

٣٤٨ — في حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة .

٣٩٣ م ع

ظ م ٣٣٥ ع ٢٩٤ م ا

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الاخصام للمحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم .

٣٩٤ م ع

٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به .

٤٠٤ ع ف ٣٩٥ م ع

٣٥١ — لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة في الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً .

٤٥٥ ع ف ٣٩٦ م ع

ظ م ٣٧٣ ع ٣٢٩ م ا ت ف ٦٤٥

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائية أو الى محكمة الاستئناف ؛

٣٩٧ م ع

٣٥٣ — (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوماً من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادراً من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوماً .

ع م ٣٩٨ ع ف ٤٤٣

ظ ع م ٣٩٠ ع ا ٣٤٥

٣٥٤ — يـزاد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة .

ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

ع م ٣٩٩ ع ف ٤٤٣

ظ ع م ١٩ + و ٣٧٣ ع ا ١٧ + ٣٢٩

٣٥٥ — يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً في الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الأمور المستعجلة المبينة في المادة ٢٨ وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الاموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد أقصر من الميعاد المذكور في أحوال مخصوصة .

ع م ٤٠٠

ظ ت م ٣٢٤ و ٤٠٦ و ٤٩ + ت ا ٣١٤ و ٣٩١ و ٣٩٤ + ع م

٣٢٧ و ٣٢٨ + ٣٦٥ و ٣٥١ و ٣٤٧ + ٣٩٠ و ٣٩٨ و ٤٤٤ و ٤٤٨ +
 ٤٦٩ + ٥٦٠ و ٥٨٩ و ٥٩٩ و ٦٠٩ و ٦٤٢ + ٦٥٣ و ٦٦٧ +
 ٦٧٨ و ٦٨٥ و ٦٩٢ و ٦٩٤ و ٦٩٧ و ٧٣٨ و ٨١٣ ع ٢٦٨ + ٣١٠ +
 ٣٠٤ و ٣٠٨ + ٣٢٢ + ٣٥٠ و ٣٥٣ و ٣٥٦ و ٣٩٠ + ٤٠٨ +
 ٤٩٦ و ٥٢٥ و ٥٣٤ و ٥٤٨ + ٥٨٥ و ٥٧٣ + ٦٠٠ و ٦٠٢ و
 ٦٠٤ و ٦٠٧ و ٥٤٥ + ٧٢٤

٣٥٦ — لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة
 الا بعد مضي ميعاد الاستئناف مالم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً
 فيها أو مصرحاً به في القانون .

ع ٤١٠ و ٤٤٤ ع ٤٥٧
 ظ ع ٣٩٠ و ٤٣٤ و ٤٤٨ + ٤٥٥ + ع ٣٤٥ و ٣٨١ و ٣٩٠ +
 ٣٩٨ .

٣٥٧ — اذا طلب أحد الاخصام استئناف الحكم جاز
 للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب الاستئناف طلباً أصلياً
 في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً مادامت
 المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه
 فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور .

ع ٤٠١ ع ٤٤٣
 ظ ع ٣٣٤ + ع ٢٩٣

٣٥٨ — موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا
 يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل

كان لمورثهم .

ع ٤٠٢ ع ف ٤٤٧

ظ ع م ١٥٥ و ٣٤٠ + ع ٤٢٧ و ٢٩٧

٣٥٩ — اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الأخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر . فلا يبتدىء ميماد الاستئناف في الحالة الأولى . الا من اليوم الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها .

ع ٤٠٣ ع ف ٤٤٨

ظ ع م ٤١٣ + ع ٤٢٤ فقرة ٤ ع ٢٧٣ و ٣٧٢ فقرة ٤

٣٦٠ — لا يجوز استئناف الاحكام التحضيرية (١) الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى .

ع ٤٠٤ ع ف ٤٥١ +

٣٦١ — أما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها مايدل على ماتحكم به المحكمة في أصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه .

ع ٤٠٥ ع ف ٤٥١ +

(١) الاحكام التحضيرية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ماتحكم به المحكمة في أصل لدعوى .

٣٦٢ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حكماً استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف ان طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولاً صريحاً.

٣٦٣ — (ق ٤ سنة ١٩١١) — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والاضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والاسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تحددت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية والا كان العمل لاغياً ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة في المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان والا كان العمل لاغياً وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لتقيد القضايا قبل الجلسة بثان وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ والا كان الاستئناف كأن لم يكن في الحالتين .

ع ٤٠٦ ع ٤٠٦

ظ م ٣ + ٣١٠ + ع ٣٨١ + و ٣٥٠

٣٦٤— (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على طالب الاستئناف أن يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلا له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البلدة والا فيصنع اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لتعلم كتاب المحكمة .

ع ٤٠٨

٣٦٥ — تعلن ورقة تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو المعين

ع ٤٠٩ ع ٤٥٦

مادة ٤٥١ يونيو ١٨٩١ الخاص باعلان الاوراق الخ لرجال الجيش . ثم د ٢٤ مايو ١٩٠١ و د ٩ فبراير ١٩٠١ مادة ٢٤ فيما يتعلق باعلان الاوراق الخ المسجولين (ص ٦٥ و)

٣٦٦ — القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧٠٠ والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في الدواوى المستأنفة

ع ٤١١

٣٦٧ — (د ٣١ اغسطس ١٨٩٢) — المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدواوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والاوزاع

المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة. غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الاصل ما استجد من الاجر والفوائد أو الارباح أو نحو ذلك مما يتبع الاصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف

ع ٤١٢ ف ٤٦٤

ظ ٥٨٣ مد ٥٧٩

٣٦٩ — يجوز للاخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها

ع ٤٦٣

٣٧٠ — اذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها

ع ٤١٤ ف ٤٧٣

٣٧١ — ويجوز ذلك أيضاً للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها

ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكماً انتهائياً

ع ١٥٠٤
طع م ١٤٧ + ع ١٣٣٨ +

الفصل الثالث

في التماس إعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته

٣٧٢ — يجوز للاخصام التماس إعادة النظر في الاحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الاخصام أو في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

- (أولاً) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة
- (ثانياً) اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاء في الحكم
- (ثالثاً) اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها
- (رابعاً) اذا استحصل ملتمس الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر

(خامساً) اذا حكم بشيء لم تطلبه الاخصام
(سادساً) اذا كان الحكم مناقضاً لبعضه لبعض

ع م ٤٢٤ ع ف ٤٨٠

ظ ع م ٦٨ و ٣٧٣ و ٤٠٣ ع م ٣٢٩ و ٣٥٩

٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ
الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الاخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم
صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة
فيه غير جائزة القبول

ع م ٤٢٥ ع ف ٤٨٣ +

ظ ع م ٣٧٣ ع م ٣٢٩

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني
والثالث والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور
النفس أو التزوير أو الالوراق التي كانت مخفية

ع م ٤٢٦ ع ف ٤٨٨

٣٧٥ — يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الماتمس
بالخصم الآخر على الالوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التي أصدرت
الحكم ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين
أصدروا ذلك الحكم

ع م ٤٢٨ ع ف ٤٩٠

ظ ع م ٣٦ + و ٤٠٦ + ع م ٤٨٠ و ٣٥٨ + و ٣٦٣ +

٣٧٦ — لا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتبس اعادة.

النظر فيها

ع ٤٢٩ ف ٤٩٩

٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه.

ع ٤٣٠

٣٧٨ — اذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتبس بفرامة.

أربمائة قرش ديواني وبالتعويضات ان كان لها وجه

ع ٤٣١ ف ٥٠٠

٣٧٩ — اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة.

التي يكون فيها حضور الاخصام للرافعة في أصل الدعوى بغير

احتياج لاعادة التكليف بالحضور

ع ٤٣٢

٣٨٠ — الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم جواز.

قبوله أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول

الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيها مطلقاً

ع ٤٣٣ ف ٥٠٣

الباب التاسع

في التنفيذ

الفصل الاول - قواعد عمومية

٣٨١ - التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي

عليه صيغة التنفيذ

ع ٤٣٤ ف ٤٥٠

٣٨٢ - يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم المزمعون

بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسامهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ .

ع ٤٣٥ ف ٥٠٦

٣٨٣ - اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع

شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضى المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة

ع ٤٣٦

٣٨٤ - لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الخالية عن

التزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب

التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء

ع ٤٣٧ ف ٥٠١

ظ ٤٦٥ و ٤٦٠ + ع ٦٨١ و ٤٠٤ +

٣٨٥ — المحضر الذى يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصاً له فى الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع فى محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر

٤٣٨ م ح

٣٨٦ — اذا حصل اشكال فى التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التى أصدرت الحكم

م ع ٤٣٩ و ٤٤١ ع ف ٥٥٣ + و ٨٠٦
ظ م ع ٢٦ و ١٣٦ ع ٢٤٨١

٣٨٧ — يجوز للاخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التى أصدرته

م ع ٤٤٠ و ٤٤٢
ظ م ع ٢٦ ع ٢٤٨١

٣٨٨ — يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التى يكون فيها الاستئناف مع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفاً بكونه انتهائياً وكان وصفه بذلك فى غير محله أو كان التنفيذ الوقتى مأموراً به فى غير الاحوال المبينة فى القانون

ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الاوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال

ع ٤٤٥ م + ع ف ٤٥٧ و ٤٥٩

ظ م ٣٩٠ و ٤٤٨ + ع ٤٥٥ و ٣٤٥ م ٣٩٠ +

٣٨٩ — وللحكوم له أيضاً أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعياً بان وصف الحكم بكونه ابتدائياً في غير محله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقى أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة

ع ٤٤٧ م ع ف ٤٥٨

ظ م ٣٩٠ و ٤٤٨ + ع ٤٥٥ و ٣٩٠ +

٣٩٠ — التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

ع ٤٤٨ م ع ف ٤٣٩

ظ م ٤٣٩ و ٣٧٩ + ٣٩٠ و ٤٥٧ + ع ٣٤٥ م ٣٩٩ +

٣٩١ — تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما ان كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أو كان الحكم صادراً تنفيذاً لحكم سابق صار في مثابة حكم

بنى أو كان الحكم السابق مصححاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضاً إذا كان حكمها مبنياً على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند الرسمي

ع ٤٤٩٢ ع ف ٤٣٩

ظ ع ١٤٣

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية :

(أولاً) في اخراج الساكن الذي لم يكن بيده عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالمحل المستأجر أمتعة كافية لضمان الاجرة . وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير محدود أو ثابتاً بسند رسمي

(ثانياً) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة

(ثالثاً) في الاجراءات التحفظية أو الوقفية

(رابعاً) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة وأداء الاجر ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال أن تأمر بالتنفيذ

المؤقت ولو مع حصول المعارضة

ع م ٤٥٠ ع ف ١٣٥

ظ م د م ٢١٧ + و ٤٤٥ و ٤٨٩ + م د ا م ١٥٥ + و ٣٦٢ و ٤٠١ +
ع م ١٤٣ + و ٤٥٧ + و ٧٦٠ ع ا م ٣٩٩ + و ٦٦٨ +

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بالتنفيذ المؤقت
ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون
أخذها إذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنياً على سند غير
رسمي لم ينازع فيه

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول
الاستئناف يكون واجباً لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة
أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل
الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة إذا كان يخشى حصول
ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه .

ع م ٤٥١

ظ ع م ٤٥٧

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكافة الاحكام
الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة
في المادة ٢٨ ؛

ع م ٤٥٢ ع ف ٨٠٩

ظ ع م ١٣٦

٣٩٦ — وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الأصلية .

ع ٤٥٣ ع ٨١١
ظ م ١٣٦

٣٩٧ — يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردّها عقب التنفيذ .

ع ٤٥٤

٣٩٨ — الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازعاً فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمرقته .

ع ٤٥٦

ظ م ١٣٦ و ٧٧٣ ع ٦٨٥

٣٩٩ — في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به .

ع ٤٥٨

ط مدم ٦١١ و ٥٠١ ع ٤٤٨ و ٤٥٠ ع ٣٩٠ و ٣٩٢

٤٠٠ — ما يختاره طالب التنفيذ من الأوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تملن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

ع ٤٥٩ م

ظ ع م ٤٤٨ و ٤٥٠ ع ٨١ و ٣٩٠ و ٣٩٢

٤٠١ — وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة

ع ٤٦٠ م

ظ ع م ٤٤٨ و ٤٥٠ ع ٨١ و ٣٩٠ و ٣٩٢

٤٠٢ — بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التمهيد في قلم كتاب المحكمة .

ع ٤٦١ م

ظ ع م ٤٤٨ و ٤٥٠ ع ٨١ و ٣٩٠ و ٣٩٢

٤٠٣ — اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخلة في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهايياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

ع ٤٦٤ م

ظ ع م ٤٤٨ و ٤٥٠ ع ٨١ و ٣٩٠ و ٣٩٢

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة

تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ع م ٤٦٥

ظ م ٣٧٥ و ٤٣٧ و ٤٧٦ و ٦٠٥ و ٦٧٣ و ٦٨٤ ع ٨١ و ٣٣٠ و ٣٨٤ و ٥١٦ و ٥٣٧

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحاً .

ع م ٤٦٦

ظ م ٥٠١ و ٤٣٧ ع ٨١ و ٧٦٨ و ٣٨٤

٤٠٦ — اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الاصلى .

ع م ٤٦٧

ظ م ٤٣٧ ع ٨١ و ٣٨٧

٤٠٧ — الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

ع م ٤٦٨ ع ف ٥٤٦

٤٠٨ — الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو اداء شيء لايجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

ع م ٤٦٩ ع ف ٥٤٨

ظ م ٣٧٣ و ٣٧٩ و ٣٩٠ ع ا ٣٢٩ و ٣٣٤ و ٣٤٥

٤٠٩ — يجعل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيد فيه الكاتبات المعارضات والاستئناف .

ع م ٤٧٠ ع ف ١٦٣ و ٥٤٩

ظ م ٣٧٣ و ٣٧٩ و ٣٩٠ ع ا ٣٢٩ و ٣٣٤ و ٣٤٥

الفصل الثاني

في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات
وفي الحجز على ذلك تحفظاً

٤١٠ — يجوز لكل دائن بيده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الاوراق ذوات القيمة المستحقة الأداء في الحال أو في المآل أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة

بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذى يريد وضع الحجز من أجله .

ع م ٤٧١ ع ف ٥٥٧

ظ مدم ٢٦٣ مدام ١٩٩ ع م ٤٨٦ ج ٤٢٤ هـ ا

ظمادة ٦ من ق ١٧ سنة ١٩٠٤ — لا تقبل أية مفاوضة فى دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات .
ومع ذلك فإن المبالغ والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع اذا ثبت لأياها ثبوتها كافيافقدان أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة .

٤١١ — لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين فى مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديوانى .

ع م ٤٧٢

٤١٢ — اذا لم يكن بيد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها الى قاضى المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضى المعين للأموال الوقتية بالحكمة الكائن بدائرتها محل المدين .

ع م ٤٧٣ ع ف ٥٥٨

ظ ع م ١٣٠

٤١٣ — على القاضى أن يقدر الدين مؤقتاً فى الامر الذى يصدره بوضع الحجز .

ع م ٤٧٣ ع ف ٥٥٨

ظ ع م ١٣٠

٤١٤ — على القاضى أن يصدر أمره بالاجابة فى كل الاحوال .
 فاذا حصل نزاع رفع اليه وفى هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال
 الخصام بمواجهة بعضهم بعضاً أن يحجو ويثبت فى تقديره السابق .
 ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة .
 الطلب وعدمها .

ع م ١٧٤

ط ع م ١٣٠

٤١٥ — يجرى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على .
 حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو
 الأمر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذى عينه طالب الحجز فى
 البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً
 فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً .

ع م ٤٧٥ ع ف ٥٥٩

ط ع م ٣ + ع م ٣٨١ +

٤١٦ — اذا كان الحجز واقعاً على ما تحت أيدي محصل .
 الأموال الميرية أو المديرين لها أو الأمانة عليها يجب أن يكون .
 الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ .
 الاصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير .
 على الاصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة .

ع م ٧٧ : ع ف ٥٦١

٤١٧ — اذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجاز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضى المواد الجزئية المختص بالحكم فى ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

ع ٤٧٨ م
ظ م ٣٥ + ع ٤٧٦ م ٣٤٥١ +

٤١٨ — اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز فى ميعاد ثمانية أيام واذا كان السند الذى استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر فى المادة السابقة

ع ٤٧٩ م ف ٥٦٥
ظ م ١٩ + ع ١٧٥١ +

٤١٩ — اذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين فى ميعاد الثمانية أيام فى حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغياً من نفسه

ع ٤٨٠ م ف ٥٦٥

٤٢٠ — يجوز للمدين المحجوز على ما له لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلم ذلك الطلب رسمياً الى المحجوز لديه

٥٦٧ ع ٤٨١ ف ٥٦٧

٤٢١ — لا يوقف الحجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإيداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه

٤٨٣ ع ٤٨٣

٤٢٢ — يجوز للمحجوز لديه في كل الاحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضى أو تحكم المحكمة برفعه

٤٨٤ ع ٤٨٤

٤٢٣ — يجوز أيضاً للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب الحجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثراً على المبلغ المودع

٤٨٥ ع ٤٨٥

٤٢٤ — اذا كان الحجز واقعاً بناء على سند واجب التنفيذ

أو حكم بصحة الحجز في الاحوال الآخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليبين الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الحجزات السابقة ويبرز ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها

ع م ٤٨٦ ح ف ٥٧١ +

ط م ٤٧١ و ٤٧٨ و ٤٨١ + و ٤٩٠ + ع ا ٤١٠ و ٤١٧ و ٤٢٠
+ ٤٢٨ و

٤٢٥ — اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يبقى بدينه ان كان المقر به زائداً عنه أو ينقص له من أصل دينه ان كان دونه

ع م ٤٨٧

ط م ٤٨٢ ع ا ٤٢٠

٤٢٦ — اذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله

ع م ٤٨٨

٤٢٧ — له محجوز لديه أن يحجز في جميع الاحوال مما في خدمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي

ع م ٤٨٩

٤٢٨. — اذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها محله

م ٤٩٠

ط م ٤٨٦ ع ١ ٤٢٤

٤٢٩. — اذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشاً منه وتدليساً أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئاً من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز عل ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره

م ٤٩١

ط م ٤٨٦ ع ١ ٤٢٤

٤٣٠. — ان أقر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه بإعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار

م ٤٩٢

ط م ٤٨٦ ع ١ ٤٢٤

٤٣١. — يضح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته

لمدينه انما يجوز الزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع

ع ٤٩٣م

٤٣٣ — اذا تعدد المداينون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء

ع ٤٩٤م

ع ٥٧٥م ع ٥١١م

٤٣٣ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أقال المدين أجنبياً بالزائد له عند المحجوز لديه أو بمضيه وأعلنت الحوالة اعلاناً صحيحاً ثم ظهر بعد ذلك مداينون آخرون ووضعوا الحجز فهؤلاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط أن ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي بتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه

ع ٤٩٥م

٤٣٤ — لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات الا بقدر المحس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش. ديوانى فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة.

النقش قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين

ع ١٩٦٦ ع ف ٨٠

ظاد ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ الذي يمنع التنازل وتوقيع الحجز على ما يدفع من الحكومة للمستخدم الا في احوال مخصوصة وقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ الذي يمنع التنازل وتوقيع التنازل وتوقيع الحجز المبالغ المستحقة على الحكومة ومصالحها بصفة معاش أو ماهية للمستخدم ملكياً كان أو عسكرياً الا في احوال مخصوصة . (مدرج بصحيفة ٨٠) وما :

ترجمة أمر عال في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبالاتفاق مع الدول

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء تقفته محكوم بها من جهة الاختصاص

وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربع

المرتبات الإضافية

- مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للارامل والايام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تمنح في حالة الرف أو التي تقوم مقام المعاش
- مادة ٣ — لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا
- مادة ٤ — لا ينفذ أمرنا هذا الا على التنازلات والحجوزات التي تتوقع بعد تاريخ نشره
- مادة ٥ — على ناظري المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٨

يقضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصارفها بصفة معاش أو ماهية للمستخدم ملكياً كان أو عسكرياً لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا في أحوال مخصوصة نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ الصادر في سنة ١٩١١ بتعديل المادة (١٢) من القانون المدني المختلط،

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ القاضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو للمستخدم ملكياً كان أو عسكرياً لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا فى أحوال مخصوصة ونظراً لما يعود من النفع من تعميم أحكام الامر العالى المشار اليه بحيث يتناول المبالغ المستحقة للأسباب عينها على مجالس المديرية وعلى بلدية الاسكندرية

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩١٨ من الجمعية المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون المدنى المختلط، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

وسمنا بما هو آت :

مادة ١ — المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها ومن ضمنها المجالس البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديرية وبلدية الاسكندرية بصفة معاش أو مكافأة رقت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو ماهية للموظف أو للمستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق فى صندوق التوفير أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع

الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو للمصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق باداء وظيفته أو لوفاء ثقة محكوم بها من جهة الاختصاص

وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع المعاش أو مكافأة الرقت أو المكافأة التي تقوم مقام المعاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو الاجرة أو المرتب أو الحقوق في صندوق التوفير أو المرتبات الاضافية .

٢ — يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للارامل والايام أو لغيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو حصة في صندوق توفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة بها وكذلك كل رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو توقيع الحجز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون

٣ — لا يعمل بأحكام المادة (٤٩٦) من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة (٤٣٤) من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون .

٤ — تسرى الاحكام السابقة على التنازلات أو الحجوزات التي تعلن للمصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون . الا أنه فيما يتعلق

بمجالس المديريات وبلدية الاسكندرية فان الاحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات التى تكون اكتسبت تاريخاً ثابتاً قبل التاريخ المشار اليه والى تعلن فى مدة ثلاثة أشهر من التاريخ عينه .

التنازلات والحجوزات التى لا تقم تحت أحكام هذا القانون يمتضى الفقرتين السابقتين لا يمكن فى أية حال من الاحوال أن يكون لها مفعول على العلاوات أو المرتبات أو المكافآت التى تمنح بعد العمل به .

٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه بمجرد نشره بالجريدتين الرسميتين .

صدر بمرأى رأس التين فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

٤٣٥ — يصرف ما زاد على القدر الجائز حجزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك .

٤٩٧ م ع

٤٣٦ — لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة مؤقتاً ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التى ينص القانون بعدم حجزها

٤٩٨ م ع ف ٥٨٢

٤٣٧ — المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاة

دين النفقة

ع ٤٩٩م

٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم

جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدينين المتأخرون دينهم عن الهبة

أو الوصية

ع ٥٠٠م ف ٥٨١

٤٣٩ — اذا كان الحجز واقفاً على ايراد مؤبد جاز بيع

الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل

التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

ع ٥٠١م ف ٥٠٢ +

الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة الا

بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره

بالحجز على يد محضر .

ع ٥٠٢م ف ٥٨٣

٤٤١ — لا يجوز للمحضر اجراء الحجز الا اذا كان يده

أذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذوناً ايضاً بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز .

٥٠٣ م٢

٤٤٢ — يجرى المحضر الحجز بحضور شاهدين بالذين لا يكونان من أقارب الاخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في المغيا ويمضى كل من الشاهدين أو يختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً .

أما اذا كان شيخ البلدة حاضراً في وقت اجراء الحجز وجب عليه أن يمضى أو يختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين .

٥٠٤ م٢ ع ٥٨٥

٤٤٣ — يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية .

٥٠٥ م٢

٤٤٤ — يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملاً على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتوياً زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه

الدائن بالجهة الواقع فيها الحجز ويبين فيه أيضاً مفردات الأشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً وتبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة .

وعلى المحضر أيضاً أن يبين في المحضر اليوم الذى يكون فيه

بيع الأشياء المحجوزة .

ع ٥٠٦ ف ٥٨٦

ظ ع ٣ + ع ٣٨١

٤٤٥ — توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضى المواد الجزئية ويحلف يميناً أمام القاضى المذكور وتقوم أيضاً جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى للقاضى لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضى المذكور .

ع ٥٠٧ ف ٥٨٨ +

ظ ع ١٣٠ و ٢٥٧ ع ١٢٧ و ٢٢٣

٤٤٦ — يرتب المحضر حارساً على الأشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر .

ع ٥٠٨ ف ٥٩٦ +

٤٤٧ — يجب أن يكون الحارس متصفاً بالصفات المشتركة

في الشهود .

ع ٥٠٩ ع ف ٥٩٨

ظ ع م ٥٠٤ ع ٤٤٢٥١

٤٤٨ — تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه
أو ختمه على الأصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الاسباب
المانعة له منه .

ع ٥١٠ ع ف ٥٩٩

٤٤٩ — يعمل المحضر بدون نقل الاشياء المحجوزة من
محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافضة وملاحظة المحلات التي بها
الاشياء الواقعة عليها الحجز لحين اتمام المحضر وان لم يتم في يوم
واحد جاز استمراره في الايام التالية بشرط متابعتها .

ع ٥١١ ع ف ٥٩٩

٤٥٠ — اذا حصل الحجز في محل المدين أو كان حاضراً في
وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الأصول
المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز
لايستلزم رضاه بالحكم به .

ع ٥١٢ ع ف ٦٠١

ظ ع م ٣٠٣ ع ٣٨١ +

٤٥١ — اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره
فتعلن اليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت

الحجز غير مواعيد المسافة .

ع ٥١٣ ع ف ٦٠٢

ظ ع ١٩ م + ع ١٧٥١ +

٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر الى قاضى المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بميعاد ساعة في منزل القاضى ان دعت الضرورة لذلك .

ع ٥١٤ م

ظ ع ١٣٦ م

٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التى بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعد على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع المسائل التحفظية منعاً لاختلاس الاشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية .

ع ٥١٥ ع ف ٥٨٧

٤٥٤ — لا يجوز للمحضر أن يحجز الفراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة . ولا ما عليهم من الثياب والملابس .

ع ٥١٧ ع ف ٥٩٢ +

٤٥٥ — لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لافاء دين نفقة .

(أولاً) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد.
اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم .

(ثانياً) ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر
وأسلحتهم وغير ذلك من تملقات العسكرية .

(ثالثاً) الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر .

(رابعاً) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب
اختيار المدين ان كان الحجز واقعاً على مواشى في حيازته أو منتفع
بها في وقت الحجز .

ع م ٥١٨ ع ف ٥٩٢ +

ظ القانون الصادر بعدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة (ق ٤ .
سنة ١٩١٣) مدلل (بقانون ١٠ سنة ١٩١٦) وهو :

قانون

بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣ المدلل بقانون رقم ١٠ سنة ١٩١١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ .
الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس
النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

١ — لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التي يملكها الرعايا الذين ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنه أو أقل. ويدخل فيما لا يجوز حجزه مساكن الرعايا المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطنان المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين ولا يصح التمسك به قبل أرباب الديون الممتازة .

ولا يصح التمسك بهذا الحظر إذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنه أو كان غير زارع .

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والاسقاط حقه فيه .

ولا يصح التمسك به في الدعاوي التي ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة أو تفقة مرتبة على الزوجية أو أجره حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقاً من المهر .

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة في السجل أو مسجلة به

عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الأصليين .
الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأى طريق آخر .

(ق نمرة ١٠ سنة ١٩١٦) وللدائنين الاصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يجددوا اجل ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يجرموا من مزية النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الأجل المعين فى السند الأسمى مذكورا فيه التجديد ومبيننا به السند أو السندات الجديدة بيانا تاما .

٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد .

نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما
صدر بمرأى القبة فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣٩ (أول مارس سنة ١٩١٤) ،

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقانية

حسين رشدى

٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهات المستعملة فى
حرث الأراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضى
المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها .

ع م ٥١٩ ع ف ٥٩٤

ظ ع م ١٣٦

٤٥٧ — لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالاشياء
الموضوعة تحت حراسته ولا أن يعيرها وان فعل ذلك أُلزم بما
يقرب عليه من التضمينات .

ع م ٥٢٠ ع ف ٦٠٣

٤٥٨ — لا يجوز أن يطلب معاقبة واستبداله بغيره الا بعد
مضى شهرين من وقت اقامته ما لم توجد اسباب موجبة لذلك
وبقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز
على أمتعته والمدانين المحجوز له بعلم خبر .

ع م ٥٢١ ع ف ٦٠٥

ظ ع م ١٣٦

٤٥٩ — تجرد الاشياء المحجوزة فى محضر على يد محضر
عند اقامة الحارس الثانى بالحراسة .

ع م ٥٢٢

٤٦٠ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا اختلس المدين المحجوز
على أمتعته أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو ادارياً

يجازى جزاء السارق .

طع م ٥٢٣ ع ق ٢٨٠٥ القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٤ الذى النى هذه المادة

٤٦١ — اذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مدينون آخرون

بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلمهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز
عن الامتعة المحجوزة ويعلموا ذلك للحارس . أو للدائن المحجوز
له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الاشياء التى ليست مندرجة
فى محضر الحجز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الاول للمحضر
وأن يريه الاشياء المحجوزة أولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً
للأشياء المحجوزة اخيراً ان كانت فى نفس المحل المحجوزة فيه
الامتعة السابقة .

ع ٥٢٤ م ف ٦١١

٤٦٢ — وفى هذه الأحوال يكون طلب ابقاء الحجز السابق

ذكره معتبراً كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى باعلان
الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز .

ع ٥٢٥ م ف ٦١١

٤٦٣ — يجوز للمدائنين الذين لم يكن بأيديهم سندات

واجبة التنفيذ أن يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر
ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز .

ع ٥٢٦ م

٤٦٤ — لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية أيام بالأقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الأمتعة أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمناداة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة يبين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثمن أقل من قيمتها الأصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كالتقود لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبة أو لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء .

واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزایدون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحيثئذ يصير بيعها لمن يرسو عليه المزااد ولو بثمن أنقص مما قومت به .

والاشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضاً اذا لم يوجد مزایدون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبة بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع .

ويكفي لاعلان استمرار البيع أو تأخيره اخبار المحضر بذلك

علانية وذكره في محضره .

ع ٥٢٨ ع ف ٦١٧

ظت ٢٨٦ م ٢٨٨ م ٢٧٨ م ع ٢٥٧ م ع ٢٢٣ م

٤٦٥ — اذا لم يدفع الراسى عليه المزاىء الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المقدمة بأى ثمن كان .

والمحضر الذى لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل فى بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن .

ع ٥٢٩ ع ف ٦٢٤ +

٤٦٦ — يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أتمته والمداينين الطالبين ابقاء الحجز أن يطلب حصول البيع فى أى محل غير المحل السابق ذكره .

وعلى من يطالب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الجزئية بطلبه لينظر فى جواز اجابته من عدمه .

واذا لم يبيع محل التجارة أو حق الايجار مع البضائع أو الامتعة الموجودة أو على انفراده يكون البيع فى المحل المعد للبيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد الحجز بخمسة عشر يوماً بالاقبل .

ع ٣٠ م

ظع ١٣٦ م

٤٦٧ — يعلن البيع باعلانات تعلق على باب المحل الموجودة فيه الامتعة المحجوزة وعلى المحل الذي سيحصل فيه البيع ان كان غير المحل الموجودة به الامتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية وبالنشر في صحيفة من الصحف الاكثر شهرة وتداولاً التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة .

٥٣١ م ع

٤٦٨ — يبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها .

٥٣٢ م ع ف ٦١٨

٤٦٩ — يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع .

٥٣٣ م ع

ظ م ١٩ + ع ١٧٥١ +

٤٧٠ — يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة وينتشره في الصحيفة بإبراز نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة .

٥٣٤ م ع

٤٧١ — يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر

غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان .

ع ٥٣٥ ف ٦١٩ .

٤٧٢ — ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز تعلن

الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعه قبل

بيعها بيوم واحد .

ع ٥٣٦ م ٤

٤٧٣ — يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز

على أمتعه أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات

أكثر مما ذكر بحسب الاحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب

تفصيل الاشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات

في الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور

بلمصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحف .

ع ٥٣٧ م ٤

ظ ع ١٣٦ م ٤

٤٧٤ — اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو

فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث

سرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك .

وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواوين وبيعها

فيكون اجراؤه على حسب ماهو مقرر بقانون التجارة البحري .

ع م ٥٣٨ ع ف ٦٢١

ظ تب م و تب ا ١٠٥١ +

٤٧٥ — يذكر في محضر البيع بحضور المدين المحجوز على أمتعته أو غيابه .

ع م ٥٣٩ ع ف ٦٢٣

٤٧٦ — اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من الحجزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لايسرى الا على مايزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد .

ع م ٥٤٠ ع ف ٦٢٢

٤٧٧ — اذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحاجزين الاخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل .

ع م ٥٤١ ع ف ٦١٢

ظ ع م ٥٣١ + ع ا ٤٦٧٨ +

٤٧٨ — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى

بذلك على الحاجز الاول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين
أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة .

ع ٥٤٢ ف ٦٠٨

ظ م ٣٧٩ ع ٣٤٨١

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه
بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الأحوال
بلمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد .

ع ٥٤٣ ف ٦٠٨

٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز
والبيع كحكم المنقولات .

ع ٥٤٤ ف ٦٢٦ +

ظ م ٥٠٢ + ع ٤١٠٨١ + و د ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع
الحجز لاصحاب الأطنان على محمولات السائرين لاستحصايم على الإيجارات
المستحقة .

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر
من خمسة وخمسين يوماً ويبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في
الصحف موقع الاراضى ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين
المحجوز عليه .

ع ٥٤٥ ف ٦٢٦ +

الفصل الرابع

في حجز ويبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون.

٤٨٢ — سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تنقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المنقولة.

ع ٥٤٦ م

ظ م ٥٠٢ + ع ٤٤٠ م

٤٨٣ — أما الايرادات المقررة وسندات السهم التي باسماء اصحابها والحمص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوه وحقوق الشركاء ذوى الأموال في شركات التوصية وحصة الشريك في أى شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره.

ع ٥٤٢ م في ٦٣٦

ظ م ٤٧١ + ع ٤١٠ م

٤٨٤ — اذا كلف المحجوز لديه بتبين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال اما بالتضمينات

اللازمة أو بمزوميته بقدر الدين الواقع المحجز من أجله .

ع ٤٨٨ ع ٦٣٨

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل
أوان استحصالها قبل وقت البيع يحجز الاجراء فيها على حسب
المقرر في حجز ما للمدين عند غيره .

ع ٤٩٠

ظع م ٤٧١ + ع ١٠٨١ +

٤٨٦ — يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهام
ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها .

ع ٥٥٠ ع ٦٤٠

٤٨٧ — يجوز لقاضي المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات
السهام من أى نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة
ممسار أو صير في يعينه القاضي المذكور مع تبين ما يلزم اجراؤه
من النشر والاعلان .

ع ٥٥١

ظع م ١٣٦

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع
بمراعاة الأصول الآتية .

ع ٥٥٢

٤٨٩ — في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لوضع المحجز اذا

لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاقارره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكماً انتهائياً محرر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه المحجوز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له .

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيعه وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الأقوال والمنازعات من الاخصام ان حصل .

ع ٥٥٣ ح ف ٦٤١ +

ظ ع ٤٨٦ م + ع ٥٤٨ ح ا ٤٢٤ + ع ٤٨٤

٤٩٠ - لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميماد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه .

ع ٥٥٤ م

٤٩١ — تودع قائمة الشروط بقلم كتاب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة .

٥٥٥ م ع
ظ م ١٩٢ + ع ١٧٥١ +

٤٩٢ — لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرر في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأنًا في ذلك مع ما يبيده من المنازعات وأوجه ما يبيده من البطلان .

٥٥٦ م ع
٤٩٣ — لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة .

٥٥٧ م ع
٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع .

٥٥٨ م ع
٤٩٥ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه

المسائل الفرعية .

ع ٥٥٩م

ظع م ٣٧٩ ع ٣٣٤٥١

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال .

ع ٥٦٠م

ظع م ٣١٠ ع ٣٤٥٥١

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع .
جلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائياً وقبل حلول اليوم المعين للبيع .
بثمانية أيام بالأقل .

ع ٥٦١م ع ٦٤٥٦٤٢ + ٦٩٦

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على

حسب مانص بالفصل المتعلق بحجز المنقولات وبيعها .

ع ٥٦٢

ظع ٥٣٧ ع ٤٧٣

٤٩٩ — تحصل المزايدة بمناذاة المحضر بحضور كاتب المحكمة . وهو يحضر المحضر اللازم وبحضور القاضى المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكماً انتهائياً فى المسائل الفرعية التى تحدث ولو كانت متعلقة بىطلان الاجراءات ويقدر المصاريف . ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة .

ع ٥٦٣

٥٠٠ — يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان . الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون . تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لا أقل .

ع ٥٦٤

٥٠١ — اذا أمر القاضى بقاء على طلب أحد الاخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره . قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالاقل

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوماً

ع ٥٦٥

ظع ٥٦١ + ع ٤٩٧

٥٠٢ — يقع البيع من القاضى .

ع ٥٦٦

٥٠٣ — تنقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملاً على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور إلا للدين الواقع الحجز عليه

ع ٢٦٧

٥٠٤ — لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع إلا بعد قيامه بالشروط الواجب إيفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع

ع ٢٦٨

٥٠٥ — لا يقع البيع إلا لمن يكون مشهوراً بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو لمن يدفع الثمن نقداً في حال انعقاد جلسة البيع

ع ٢٦٩

ظ مدم ٦٠٤ مداه ٤٩٥

٥٠٦ — إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع التقدر المستحق فوراً أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانياً على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه أما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاد بالدفع وإنذاره بالبيع ثانياً وبعد نشر الاعلانات ولصقتها . ويجب إعلان الراسي عليه المزاد المذكور

بالحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين.
للبيع الثاني بخمسة أيام بالاقل وعشرة أيام بالاكثر

ع ٥٧٠ ع ف ٥٤٩

٥٠٧ — اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حيزه أو تأخر عما
يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات
البيع بعد تكليف المتأخر بتتيممها ومضى ثلاثة أيام على ذلك
التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما
أجراه الحاجز المذكور

ع ٥٧١ ع

٥٠٨ — اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت
يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه
الاجراءات المقررة سابقاً ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم
يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين
المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه
الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز
لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور
ويعتبر ذلك التخصيص تنازلاً عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان
به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى

ع ٥٧٢ ع

٥٠٩ — يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس أن يتبعوا
الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون
للتفليسة .

ع ٥٧٣

ط م ٢٨٥ ت ٢٧٧

٥١٠ — ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة
منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين
المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن
يحكم في المنازعات حكماً اثنائياً من المحكمة المختصة بها

ع ٥٧٤

الفصل الخامس

في القسمة بين الفرعاء

٥١١ -- اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الحجز
على ما للمدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون المدينين
لحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز
لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعاً عنده على حسب
الاحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وأبرز سنده أو
صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل

الديون للمدين

ع ٥٧٥ م

ظ ع ٦٢٤ و ٦٨٤ ع ٥٤٦ م

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين
الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من
تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم
الانتهائي الصادر بشأن الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل
المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الاخصام في
صندوق المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم
على الاسلوب الآتي

ع ٥٧٦ م ع ف ٦٥٦ +

ظ ع ٤٨٦ م ع ٤٢٤ م

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان الحجزات الى كاتب المحكمة

وقت الايداع

ع ٥٧٧ م

٥١٤ — من يطلب التعجيل من الاخصام يقيد في دفتر
مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي
المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف
قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع

من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

ع ٥٧٨ ع ف ٦٥٨

٥١٥ — فى ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل

كاتب المحكمة الى المداينين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذى عينوه
فى ورقة الحجز بان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة فى ميعاد شهر
واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود

ع ٥٧٩ ع ف ٦٥٩

٥١٦ — لا تقبل طلبات من أحد بعد مضى الشهر المذكور

ويحذر قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين لمواد التوزيع على
حسب الاحوال قائمة توزيع مؤقت على الالوجه الآتية :

ع ٥٨٠ ع ف ٦٦٠

٥١٧ — يستخرج القاضى فى قائمة التوزيع المؤقت قبل

التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة فى تحصيل
النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة
بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالاجر الذى يستحقها صاحب الملك
ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالمحل
المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أرباب الديون الممتازة الاخر
على حسب درجات امتيازها . وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون
الغير ممتازة توزيع غرماء

ع ٥٨١ ع ف ٦٦١ +

ظ ٤٤٥ + و ٧٢٧ و ٧٣٠ مدام ٣٦٢ + و ٦٠١ و ٦٠٤

٥١٨ — تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الاصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها .

م ع ٥٨٢

ظ م م ٧٣٧ و ٧٣٠ مداه ٦٠١ و ٦٠٤

٥١٩ — يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضى الذى يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق واحد في دفع الحجز من المدانين الممتازين بعد المحجوز له أولاً وبطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذى يصدر بالاختصاص المذكور

ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقاً أمام القاضى بمقتضى علم خبر

م ع ٥٨٣ ع ف ٦٦١

ظ ع م ١٣٦

٥٢٠ — في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع

المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدانين الحاجزين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوماً والا سقط حقهم فيها

ع ٥٨٤ ع ف ٦٦٣ +

٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي

ع ٥٨٥ ع ف ٦٦٥

٥٢٢ — يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهائي مقدار ما يخص كلا من المدانين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد

ع ٥٨٦

ع ٥٩١ ع ٥٢٧

٥٢٣ — اذا حصلت منازعة فن يطلب التعجيل من الاخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع في دينه وأسبق واحد في وضع الحجز من المدانين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمقرته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي

المذكور في الحالة الأخيرة .

ع ٥٨٧ ع ف ٦٦٦

٥٢٤ — الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة

ع ٥٨٨

ظ ع ٣٧٩ ع ٣٣٤

٥٢٥ — (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد استئناف الحكم المذكور

يكون خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه .

انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفي قرش ديواني مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها .

ع ٥٨٩ ع ف ٦

ظ ع ٣٩٠ ع ٣٤٥

٥٢٦ — اذا حكم في المنازعة حكماً لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهاًياً يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهاًى على الوجه السابق .

ع ٥٩٠ ع ف ٦٧٥ +

٥٢٧ — توقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهي فيه جواز قبول المناقضات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهاًياً .

ع ٥٩١ ع ف ٦٧٢

ظ ع ٥٨٦ ع ٥٢٢

٥٢٨ — يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقاً لقائمة التوزيع الاثني عشر ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تميم قائمة التوزيع المذكورة .

٥٩٢٢٤

٥٢٩ — يعلن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

٥٩٣٢٤

٥٣٠ — المحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفهية .

٥٩٤٢٤

٥٣١ — المحجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها .

٥٩٥٢٤

٥٧٨٢٤ + ٥١٥٨١ +

٥٣٢ — اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر

للافلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع .

ع ٥٩٨

ظ م ٤٠٨ ت ٣٩٣

٥٣٣ — اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال أوراق
التنبيه للمدائنين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع
الموقت أو في تسليم اذونات صرف المستحق للمدائنين فيكون
بمجرد ذلك ملزوماً بالفوائد مدة تأخيرها

ع ٥٩٧

ظ م ٥٧٩ و ٥٨٤ و ٥٩٢ ع ٥٩١ و ٥٢٠ و ٥٢٨

٥٣٤ — على القاضى أن يحرر قائمة التوزيع الموقت في ظرف
شهر وقائمة التوزيع الاثنى عشر في ظرف خمسة عشر يوماً فان تأخر
زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على
طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله في
أودة المشورة .

ع ٥٩٩

ظ م ٣٧٩ و ٣٩٠ ع ٣٣٤ و ٣٤٥

٥٣٥ — اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن
عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتهين حقوقهم جاز
للقاضى المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين
عن الرهن قسمة غرماء .

ويكون الاجراء كذلك أيضاً في حالة عدم وجود مدينين
مرتهنين .
ع ٦٠٠ +

٥٣٦ — اذا تأخر طالب التوزيع عن السعى فيه جاز لمن
يطلب التعجيل من الأخصام أن يقوم مقامه في الاجراءات بموجب
أمر يصدر من القاضى .
ع ٦٠٤

الفصل السادس

في التنفيذ ببيع العقار (١)

الفرع الأول

في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية

٥٣٧ — عقار المدين لا يجوز نزع منه ولو كان مرهوناً
لوفاء دين الدائن الا اذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن
بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانذار بنزع
الملكية ..

(١) راجع ق ٤ سنة ١٩١٣ (مدل بمقتضى قانون ١٠ سنة ١٩١٦)
الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة

ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه .

ع ٦٠٥ ف ٦٧٣

ظ ١٨ و ١١٧ و ٦٧٩ و ٦٩٧ و ٤ و ٨٨ و ٥٥٥ و ٥٧٣ +
ع ٤٦٥ ف ٤٠٤

٥٣٨ — يشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للمدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزاع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بيانا صحيحاً .

ع ٦٠٦ ف ٦٧٣

٥٣٩ — لا يجوز طلب نزاع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوماً من التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغياً .

ع ٦١٤ ف ٦٧٤

٥٤٠ — تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين واذا منى على ذلك التسجيل مائة وستون يوماً من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشتعل على الامر بنزع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالفائه ويؤشر قلم

كتاب المحكة بذلك من تلقاء نفسه .

ع ٦٠٧ م

ظ مدم ٧٥٠ مدام ٦٢٢ ع ١٩ م و ٦٩١ ع ١٧ م

٥٤١ — اذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات
المقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكة بالتنبيه المستجد على هامش
التسجيل الأول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدائن الذى طلب
اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر .

ع ٦٢٠ ع ف ٦٨٠

٥٤٢ — وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن
التنبيه الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثانى .

ع ٦٢١ ع ف ٦٨٠

٥٤٣ — لا يعمل بالايجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه
الا اذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية .

ع ٦١٢ ع ف ٦٨٤

ظ مدم ٤٤٥ + مدام ٣٦٢ +

٥٤٤ — أما الايجارات التى يكون تاريخها غير ثابت والتى
يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الاجرة أو بعضها مقدما
فتعتمد اذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة .

ع ٦١٣ ع ف ٦٨٤

ظ مدم ٤٤٥ + مدام ٣٦٢ +

٥٤٥ — يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعاً من يد المدين وثمناً به ويوزع ما يخص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن المقار.

ع ٦٢٣ ع ف ٦٨٢ و ٦٨٥

ظ م ٦١٩

٥٤٦ — مجرد التنبيه من الدائن المحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر المقار بعدم دفع الاجرة لمالكه يقوم مقام الحجز على الأجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الاجرة المذكورة على المدينين قسمة غرماء.

ع م ٦٢٤ ع ف ٦٨٥

ظ م ٤٤٥ + مدا ٣٦٢ + ع م ٥٧٥ ع ا ٥١١

٥٤٧ — اذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قسط التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها.

ع م ٦٢٥ ع ف ٦٨٥

ظ م ٤٤٥ + مدا ٣٦٢ +

٥٤٨ — (٩ د مايو سنة ١٩٨٥) — المعارضة في التنبيه يلزم

رفعها في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة

بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية السكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدانين في التنبيه ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

ع ٦٠٩٢

ظ م ٣٧٩ و ٣٩٠ و ٦٨٢ ع ٣٣٤٥١ و ٣٤٥ و ٣٩٤

٥٤٩ — (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد طلب استئناف الحكم
الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ
اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في
ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً .

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب
أداؤه بورقة التنبيه لا يزيد على ألفي قرش ديواني .

ع ٦٠٩٢

ظ م ٣٧٩ و ٣٩٠ و ٦٨٢ ع ٣٣٤٥١ و ٣٤٥ و ٥٩٤

٥٥٠ — اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب
أداؤه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان الحكم
الانتهائي الصادر برفض المعارضة .

ع ٦١٠٢

٥٥١ — اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي
الخمس عشرة يوماً المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقر المحكمة

لزم اصدار أمر بإيقافه لأسباب مهمة .

٦١٠٢٤

٥٥٢ — (٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيراً وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع .

فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة . وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

٦١٦٢٤

٥٥٣ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي : (أولاً) بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها : بالاختصار إن كانت من المباني .

(ثانياً) شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع

كل قسم منها على حدته أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسماً واحداً .

(ثالثاً) عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كتاب المحكمة .

ع ٦٢٧ ع ف ٦٩٠

ظ ع م ٢٥٧ ع ٢٢٣٨١

٥٥٤ — (ألقيت بذكرتو ٩ مايو سنة ١٨٩٥) .

٥٥٥ — (» » » ») .

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها .

٥٥٧ — يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بنزع الملكية وبيع العقار .

ع ٦٢٨

٥٥٨ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن يكون الحكم الصادر

بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي :

(أولاً) بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الأخرى المندرجة بورقة التكليف بالحضور .

(ثانياً) شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

(ثالثاً) بيان الثمن الذي تبنى عليه المزايدة .

(رابعاً) تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

(خامساً) وإذا كان ذلك الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على احالة الخصام على القاضى المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

٥٥٩— (د ٩ مايو ١٨٩٠) — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف .

في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقاً ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدفتر قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لهذا المحل الدكن به ذلك العقار ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

٥٦٠ - لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوماً ولا بعد ستين يوماً من تاريخ التعيين .

٦٣٩٢ ع

٥٦١ - قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوماً ولا تنقص عن عشرين يوماً يصير اشتهاره بلبصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية :

(أولاً) بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار . وتاريخ تسجيله .

(ثانياً) اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدان الذي طلب اجراء البيع .
(ثالثاً) بيان العقار .

(رابعاً) الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع .

(خامساً) بيان الثمن الذي عينه طالب البيع .
(سادساً) اليوم والمحل والساعة اللاتي يكون فيها المزاد .

٦٤٥٢ ع ف ٦٩٦

٥٦٢ - ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة .

ويجب أيضاً أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تطبيقها
لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل
ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوماً بالاقبل قبل
البيع والا كان العمل لاغياً .

ع ٦٤٦٢ ع ف ٦٩٦ .

٥٦٣ — تلصق الاعلانات :

(أولاً) على باب محل المدين .

(ثانياً) على الباب الاصلى لكل من العقارات اذا كانت محاطة
بسور أو كانت ييوتاً .

(ثالثاً) في الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن
بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة
الكائنة بها المحكمة .

(رابعاً) على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة
الكائن بها العقار .

(خامساً) في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة
الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين .

ع ٦٤٧٢ ع ف ٦٩٩

٥٦٤ — تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة
بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار

من يد المدين ويبيعه .

٥٦٥ — يثبت الاعلان والنشر بالأوجه التى ذكرت فى حالة .

بيع الايرادات المقررة ونحوها .

ع ٦٤٨ ع ٦٩٩

٥٦٦ — (د مايو ١٨٩٥) — لكل من المدين وطالب البيع

الحق فى أن يطلب من قاضى المواد الجزئية أو من القاضى المعين للبيوع لصق اعلانات اكثر مما ذكر والزيادة فى لصق ملخصها .

ويجوز لكل منهما ايضاً أن يطلب حصول المزايدة فى نفس المحل السكان به العقار أو فى غيره .

ع ٦٤٩ ع ٦٩٧

ظ ع ١٣٦

٥٦٧ — (د مايو ١٨٩٥) — تقدّر المصاريف بمعرفة قاضى المواد

الجزئية أو القاضى المعين للبيوع ويحصل الاعلان بها علناً فى جلسة

البيع وقت المزايدة .

ع ٦٥٠ ع ٧٠١

٥٦٨ — لايجوز أن يطلب شئ برسم المصاريف غير

المقدّر منها .

ع ٦٥١ ع ٧٠١

٥٦٩ — (د مايو ١٩٨٥) — فى اليوم المعين للبيع تحصل

المزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضى المواد الجزئية

أو القاضى المعين للبيع بمناذات المحضر بناء على طلب المداين الذى طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

ع ٦٥٢ ع ف ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدر فى قأنة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه فى مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضى لصاحبه .

ع ٦٥٣ ع ف ٧٠٥ و ٧٠٦

٥٧١ — يتقرر فى لأئحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى فى الزيادات التى يصح قبولها .

ع ٦٥٤ ع ف ٧٠٥

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد يخلى سبيل صاحب العطاء الذى قبله .

ع ٦٥٥ ع ف ٧٠٥

٥٧٣ — اذا لم يحصر مزايدون فى اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ماهو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها .

ع ٦٥٢ ع ف ٧٠٧

٥٧٤ — واذا وقع البيع لتغير المداين الذى طلبه وجب عليه أن يودع فى حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك اما بايداع نقود أو بايداع ما يراه القاضى كافياً للوفاء من السندات والاوراق

ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضى والا
يبيع المبيع ثانياً فوراً على ذمة المشتري .
ع ٦٥٦ م

٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشتري الذي يرى القاضى اعتماده
من تأدية الكفالة .
ع ٦٥٧ م

٥٧٦ — يجوز للمشتري أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة فى
اليوم التالى ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص
معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو
سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل .
ع ٦٥٨ م ف ٧٠٧

٥٧٧ — يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً فى البلدة
الكائنة بها المحكمة أن يعين له محلا فيها والا فيعتبر قلم كتاب
المحكمة محلا له .
ع ٦٥٩ م

٥٧٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان فى مدة عشرة
أيام من يوم البيع أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء
بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع فى القلم
المذكور مقدار الخمس من الثمن الذى قدره وكامل المصاريف أو

يقدم بذلك كتمالة يقر على اعتمادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى
المعين للبيوع .

ع ٦٦٠ ف ٧٠٨

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور فى تقريره المتضمن الزيادة
محلا له على الوجه السابق ذكره .

ع ٦٦١

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها فى ظرف
ثمانية أيام لكل من المداين الذى طلب البيع وغيره من المداينين
المسجلة ديونهم والراسى عليه المزايد وان تأخر عن الاعلان فى
الميعاد المذكور يحصل الاعلان فى ظرف الثمانية أيام التالية له بناء
على طلب كاتب المحكمة .

ع ٦٦٢ ف ٧٠٩

٥٨١ (٩٥٠ مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم
الذى عينه قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيوع باجراء
البيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

ع ٦٦٣ ف ٧٠٩

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد
مضى شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير
فى حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الاخصام التأخير

لأسباب موجبة له .

ع ٦٦٤ ع ف ٧٠٩

٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة .

ع ٦٦٥ ع ف ٧٠٩

٥٨٤ — يحصل المزايد ويقع البيع على حسب الالوجه المقررة . في حق البيع الأول .

ع ٦٦٦ ع ف ٧١٠

٥٨٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع .

ع ٦٦٧ ع ف ٧٠٣

٥٨٦ — لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه الا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة .

ع ٦٦٨

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكيته المبيع وسنداً للدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع .

ع ٦٦٩ ع ف ٧١٢

٥٨٨ — لا تسلم للبشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ
الا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل
استلام تلك الصورة .

ع ٢ ٦٧٠ ع ف ٧١٣

٥٨٩ — بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم
في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع العقار
من يد المدين ويبيعه

ع ٢ ٦٧١ ع ف ٧١٦

٥٩٠ — تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب
المقرر بالقانون المدنى .

ع ٢ ٦٧٢ ع ف ق ٢٣ مارس ١٨٥٥ مادة ١

٥٩١ — ايقاع البيع للرامى عليه المزايا لا ترتب عليه حقوق
له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع .

ع ٢ ٦٧٤ ع ف ٧١٧

الفرع الثاني.

في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية
وفي إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزايد الاول
وفي بيع العقار الغير محجوز بيعاً رسمياً بالمحكمة

القسم الأول

في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض
٥٩٢ — اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه
على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده وبيعها في حالة
عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار
الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدين الذي أعلن
ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المدين الآخر في تكليف المدين
بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تميم
الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات
المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة .

٧١٩ ع ف ١٧٦

٥٩٣ — يجوز للمدين الذي طلب نزع ملكية مدينه
وبيع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات

المتعلقة بذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة
وفي هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا
للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون
المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره
الحق في تنميم إجراءات البيع باعتبار آخر إجراء صحيح حصل
قبل مباشرة انما يجب التمسك بهذا الحق والإجراء بموجبه بورقة
تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم
من المداين الاول .

ع ٦٧٧ ف ٧٢١ و ٧٢٢

القسم الثاني

في دعوى الغير باستحقاق العقار

٥٩٤ — يجوز تقديم الدعوى من أي إنسان باستحقاق
العقار المقصود بيعه في أثناء إجراءات البيع لغاية مرسى المزاد .

ع ٦٨٢ ف ٧٢٥ و ٧٢٦

٥٩٥ — تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين
وطالب البيع وإذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضاً في
وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة .

ع ٦٨٣ ف ٧٢٥

٥٩٦ — تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلى ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية .

ع ٦٨٤ ف ٧٣٥

٥٩٧ (٩٥ مايو ١٨٩٥) — يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت طلب حضور الاخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الاخصام وأجرة وكلائهم .

فإن تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الاحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضى أن يعدل الثمن الذي قرره للمزايدة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بنামه من أجزاء المبيع أو في جملة أجزاء كاملة منه .

ع ٦٨٨ ف ٧٢٧

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه .

ع ٦٨ ف ٧٢٧

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمنات والمصاريف التي تسبب فيها .

ع ٦٩٠ م

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق .

أما استئنائه فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور
ع ٦٨٥ و ٦٨٦ ع ف ٧٣١

٦٠١ — يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .
ع ٦٨٧ ع ف ٧٢٧

القسم الثالث

فيما يتعلق ببطلان الاجراءات

٦٠٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يحكم قاضي المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف . واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان .

ع ٦٩٢ ع ف ٧٢٩

٦٠٣ (د ١ مايو ١٨٩٥) — تقدم دعاوى بطلان المزايدة.
الطانية واجراءاتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية.
على حسب الاحوال لغاية النشر عن البيع الثاني ويحكم فيها بوجه.
الاستعجال .

ع ٦٩٣ ع ف ٧٢٨

٦٠٤ — في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام.

ع ٦٩٤ ع ف ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢

٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع،
الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر في المادة ٦٠٢ .

ع ٦٩٥ ع ف ٧٢٩

القسم الرابع

في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزااد الاول
٦٠٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزااد عن وفاء شروط البيع،
يباع المبيع ثانياً بالمزايدة على ذمته .

ع ٦٩٦ ع ف ٧٣٣

٦٠٧ — من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراسى .
عليه المزااد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط
البيع فان لم يف بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور .

عريضة للقاضي المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثاني .

ع ٦٩٧ ع ف ٧٣٥

٦٠٨ — تشتمل الاعلانات التي تلتصق وتنشر في الصحف

زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع الاول على اسم الراى .
عليه المزااد واسم طالب اعاده البيع والتمن المعين للمزايدة عليه .
كما كان في الاول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع

ع ٦٩٨ ع ف ٧٣٥

٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يصح لذلك بعد مضي أربعين .

يوما من تاريخ اعلان السند للراى عليه المزااد الاول وتكليفه بالوفاء .

ع ٦٩٩ ع ف ٧٣٥

٦١٠ — يجب أن يعلن الراى عليه المزااد الاول وكل من

أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر .
يوماً بالاقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد .
المذكور .

ع ٧٠٠ ع ف ٧٣٦

٦١١ — تتبع في اعاده البيع على ذمة الراى عليه المزااد .

الاول القواعد المقررة في البيع الاول وفي اعاده البيع بناء على :

تقديم الزيادة على الثمن المبيع به .

ع ٧٠١ ع ف ٧٣٩

٦١٢ — يلزم الراسى عليه الزاد الاول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له فى الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المنزوع منه المقار أو المداينون له .

ع ٧٠٢ ع ف ٧٤٠

٦١٣ — لا تقبل المزايدة فى البيع الثانى من الراسى عليه الزاد الاول ولو بكفالة :

ع ٧٠٣ ع

القسم الخامس

فى بيع عقارات المفلس والقاصر

٦١٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يباع عقار المفلس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليس أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط يحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة فى المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء .

ع ٧٠٤ ع ف ٧٤٣ و ٩٥٣

٦١٥ — يعلن ايداع قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات فى كيفية تحريرها فى صورة

أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الامر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الاقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالاقل .

ع ٧٠٥٢ ف ٧٤١

٦١٦ — يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه . وعلى حسب الاوجه المبينة في الحالة المذكورة .

ع ٧٠٦٢

٦١٧ (٩ د مايو ١٨٩٥) — اذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوماً وأكثره ستون يوماً .

ع ٧٠٧٢

٦١٨ — يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوماً بالاقل .

ع ٧٠٨٢

٦١٩ — تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق
تقررها في إعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن وإعادة على ذمة الراسي
عليه المزداد لعدم وفائه .

ع ٧٠٩٢

القسم السادس

في بيع العقار اختياراً وفي بيعه بطريق المزداد

لعدم إمكان قسمته بغير ضرر

٦٢٠ — يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالأوجه
المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم كتاب
المحكمة ويجوز له أيضاً أن يعين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان
قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة .

ع ٧١٠٢ ع ٧٤٣

٦٢١ (١٠ د فبراير ١٨٩٢) — يجوز لكل شريك في عقار
مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا ممن
يكون أهلاً للمصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالاكثر وتتبع
في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني .

ع ٧١١٢ ع ٨١٥

٦٢٢ - (ألغيت بذكر يتو ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢) .

٦٢٣ - (» » ») .

٦٢٤ - (» » ») .

٦٢٥ - (» » ») .

٦٢٦ - إذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً ويكون البيع بناء على طلب مريد القسمة .

ع ٧١٦ ع ف ٨٢٧

٦٢٧ - في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسى به المزداد الا ممن رغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك المزايدة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة السكّان بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الاصلى ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسى عليه المزداد .

ع ٧١٧

٦٢٨ الفرع الثالث

في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدائنين
 ٦٢٨ — اذا لم يتفق مداينو البائع أو مداينو المبيع ملكه
 فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن
 يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الاصول المقررة
 للتوزيع بطريق المحاسبة بين الغرماء .
 ع ٧٢٠ م ٢

٦٢٩ — يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات
 المدائنين بغیر احتیاج لایداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع
 بقوائم تسلم لكل واحد من المدائنين قائمة منها مشتملة على مقدار
 ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن
 وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع .
 ع ٧٢١ م ٢

٦٣٠ (١٨٩٥ مايو) — يقيد طلب الشروع في التوزيع
 على حسب درجات المدائنين في دفتر مخصوص بقلم كتاب محكمة
 المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويسمح
 بتقديم ذلك الطلب من المشتري .
 ع ٧٢٢ م ٢ ف ٧٥٠

٦٣١ — يبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدائين
يقيد طلب التوزيع والامر الصادر بإجرائه ويرفق به الكشف
المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات المسجلة
م ع ٧٢٣ ع ف ٧٥٠

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم
وبإطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعينة
بتسجيل رهوناتهم .
م ع ٧٢٤ ع ف ٧٥٣

٦٣٣ (٩ مايو ١٨٩٥) — ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت
والمناقضة فيه ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك
وان لم تحصل مناقضة يجري القاضى التوزيع النهائى ويأمر بشطب
تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه .
م ع ٧٢٥ ع ف ٧٥٤ و ٧٥٩

٦٣٤ — يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع
لأربابها .

م ع ٧٢٦ ع ف ٧٥٩

٦٣٥ — مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن
من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز .
م ع ٧٢٦ ع ف ٧٥٩

٦٣٦ — يقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضى المباشر للتوزيع في قائمة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل رهونات التى لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع .

ع ٧٢٨ ف ٧٥٩

٦٣٧ — شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار .

ع ٧٢٩

٦٣٨ — (٩ د مايو ١٨٩٥) — اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضى يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة .

ع ٧٣٠ ف ٧٥٨

٦٣٩ (٩ د مايو ١٨٩٥) — ترفع المنازعات الى المحكمة

١٠ ابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضى المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة فى محضر التوزيع المؤقت .

ع ٧٣١

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التى حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع .

وفى حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع ازام المأمور الذى حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة فى ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصم .

ع ٧٣٢

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها فللمدين الساقط اسمه حق التداعى فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مدعاة للمدين وكفلائه .

ع ٧٣٣

٦٤٢ — المرافعة فى شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون

بين كل من الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

ع ٧٢٤ ف ٧٦٠

٦٤٣ — بعد تنعيم قائمة التوزيع الاقضى بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المداينين الداخلين في التوزيع وأول مدائن لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة .

ع ٧٣٥ ف ٧٦٧

٦٤٤ — لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الاقضى الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعية في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري .

ع ٧٣٦ ف ٧٦٧

٦٤٥ (١٨٩٥ مايو) — لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر .

ع ٧٣٧ ف ٧٦٧

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر فى المعارضة
عشرة أيام من تاريخ اعلانه

ع ٧٣٨ ع ف ٧٦٧

٦٤٧ — الخصم الذى لم يثبت له حق فى المنازعة فى الديون
أو فى المعارضة فى قائمة التوزيع الا نهائى يحكم عليه بالمصاريف
والقوائد لمن يستحقها .

ع ٧٣٩ ع ف ٧٦٨

٦٤٨ — بعد مضى ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة
أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائياً فعلى كاتب المحكمة
أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها فى ميعاد ثمانية أيام بالأكثر .

ع ٧٤٠ ع ف ٧٦٩ و ٧٧٠

٦٤٩ — توقف الايرادات والقوائد وتحسب على الوجه
المبين فى فصل القسمة بين الغرماء وللمدينين المستحقين فى
التوزيع ان يأخذوا القوائد المستحقة على مشتري العقار .

ع ٧٤١ ع ف ٧٦٥

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبقى المشتري عنده جزءاً من الثمن
تأميناً لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل
فلدائنون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور فى الدرجة يستولون
بعد وفاته من أصل المبالغ المبقى عند المشتري القوائد المستحقة

لمن من الوقت السابق ذكره :

٧٤٢م ع

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه .

٧٤٣م ع ف ٧٧١

٦٥٢ — يتحصل مشترى العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات المخالصة وأما رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك .

٧٤٤م ع ف ٧٧١

٦٥٣ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يوزع القاضى المعين للتوزيع أو قاضى المواد الجزئية المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان امكن .

٧٤٥م ع ف ٧٧١

الباب العاشر

في مرافعات واجراءات متنوعة

الفصل الأول

في مخاصمة القضاة

٦٥٤ — تقبل مخاصمة القضاة في الأحوال الآتية .

(أولاً) اذا سكّ القاضى عن الحق .

(ثانياً) اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة
في أثناء نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو في أثناء التنفيذ .
(ثالثاً) في الأحوال التى ينص القانون فيها على جواز مخاصمة
القاضى أو على الحكم عليه بتضمينات .

٥٠٥ ع ٧٤٦

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضى عن الاجابة
على المريضة المقدمة اليه أو امتناعه عن الحكم فى قضية قابلة
للحكم عند حلول دورها .

٥٠٦ ع ٧٤٧

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان
للقاضى على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الاول والثانى

منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على
العريضة وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم .

ع ٧٤٨ ع ٥٠٧

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى الخاصة بعد التكليف الثاني
بأربع وعشرين ساعة في الحالة الأولى وبثمانية أيام في الحالة
الثانية

ع ٧٤٩ ع ٥٠٨

٦٥٨ — ترفع دعوى الخاصة بعريضة تقدم الى المحكمة
التابع اليها القاضى وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من
نفس المدعى أو من يوكله توكيلا خاصا بذلك وتشتمل على بيان
أوجه الخاصة وصور الأوراق المستند عليها في الدعوى .

ع ٧٥٠ ع ٥٠٩

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة في أول جلسة تعقد بعد
الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفي ظرف هذه المدة يصير
تبليغ العريضة الى القاضى .

ع ٧٥١ ع ٥١٤

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله .

ع ٧٥٢ ع ٥١٤

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب في حق القاضى
لا في عريضته ولا في أقواله أمام الجلسة والا حكم عليه بغرامة

يجوز ابلاغها الى ألقى قرش ديوانى .

ع ٧٥٣ ف ٥١٢

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة الا فى تعلق أوجه الخصامة بالمادة الناشئة عنها وفى جواز قبول الاوجه المذكورة .

ع ٧٥٤ ف ٥١٤

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهى تحكم فى الخصامة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضى المدعى عليه بمواجهتهما .

ع ٧٥٥ ف ٥١٥

٦٦٤ — اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة فى حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائها الآخرين فى جواز قبول أوجه الخصامة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون فى المادة ٣٢٨ .

ع ٧٥٦ ف ٥١٥

٦٦٥ — اجراءات المرافعات السابق ذكرها لا ارتباط لها بإجراءات المرافعة التأديبية فى حق القضاة اذا اقتضاها الحال .

ع ٧٥٧

٦٦٦ — يحكم على المدعى الذى ترفض عريضته والذى يحكم

بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديواني مع عدم
الاخلال بالتضمينات .

ع ٧٥٨ ع ف ٥١٦

٦٦٧ — لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة
بطلان الحكم الذي اشترك في ايقاعه .

ع ٧٥٩ ع ف ٥١٤

الفصل الثاني

في الاجراءات التحفظية

٦٦٨ — يجوز لملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجريها:
الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يحجزوا المفروشات
ونحوها والمنقولات الموجودة بالمحال المستأجرة والاثمار والمحصولات
حجزاً تحفظياً للتأمين على أداء الأجر المستحقة لهم ولو لم يكن
بأيديهم سندات واجبة التنفيذ (١) .

ع ٧٦٠ ع ف ٨١٩

٦٦٩ — ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد.

(١) ينظر ذكره في ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لأصحاب الاطيان
على محمولات المستأجرين لاستحصاها على الايجارات المستحقة .

الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله الحجز من خصائصه .

فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضى الامور الوقتية .

وعلى القاضى أن يأمر على حسب الأحوال بالحجز حالا أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالحجز

٢٤ ٧٦٠ ع ف ٨١٩

٦٧٠ — يجوز أيضا للمالك أن يحجز بالأوجه عينها المنقولات والاثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الاصلى للبيوت أو الاطيان وانما للمستأجر الثانى المذكور أن يستحصل على رفع الحجز باثباته توفية الاجرة المستحقة للمستأجر الاصلى اذا كان مأذونا بالتأجير لغيره

٢٤ ٧٦١ ع ف ٨٢٠

٦٧١ فى الحالة المبينة فى المادة السابقة اعلان الحجز التحفظى .

يقع موقع الحجز بشرط اتباع الأوجه المقررة للحجز

٢٤ ٧٦١ ع ف ٨٢٠

٦٧٢ — يجوز لكل من المالك والمستأجر الاصلى أن يضع الحجز التحفظى على المنقولات والاثمار التى صار يملكها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز فى ظرف ثلاثين يوما.

من نقلها .

ع ٧٦٢ ع ف ٧١٩ ومدف ٢١٠٢

٦٧٣ — الحجز التحفظي الموضوع تأميناً لأداء الاجرة المستحقة يكون أيضاً تأميناً لوفاء الاجرة التي تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الاجرة المستحقة وقت الحجز بعد استحقاق الاجرة اللاحقة .

ع ٧٦٣

٦٧٤ — يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظي بأمر من القاضي على أمتعة مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية .

ع ٧٦٤ ع ف ٤١٧ و ٨٢٢

٦٧٥ — وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع في الأجل أن يضع الحجز التحفظي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحباً للكميالة أو قابلاً لها أو محيلاً بها بشرط سبق اعلان البروتستو للمحجوز عليه أو اخباره به .

ع ٧٦٤ ع ف ٨٢٢

٦٧٦ — في الأحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز

التحفظى صحيحا الا اذا أعقبه فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته .

ع ٧٦٥ ف ٨٢٤ و ٨٢٥

٦٧٧ — صدور الحكم بصحة الحجز التحفظى يجعله حجزا منفذاً ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة فى باب حجز المنقولات ويبيعها .

ع ٧٦٦ ف ٨٢٥

٦٧٨ — يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضى عند من توجد تحت يده أيا كان .

ع ٧٦٧ ف ٨٢٦

٦٧٩ — تعين فى العريضة المنقولات المراد حجزها .

ع ٧٦٧ ف ٨٢٧

٦٨٠ — الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لافية .

ع ٧٦٨ ف ٨٣١

الفصل الثالث

فى اختصاص الدائن بمقاربات مدينه لحصوله على دينه

٦٨١ — كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق

لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بمقارات
مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون
تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومشتعلة على البيانات
الآتية :

- (أولا) اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي
يعينه لنفسه في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة .
- (ثانيا) اسم ولقب صناعة المدين ومحل سكنه .
- (ثالثا) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها .
- (رابعا) مقدار الدين .
- (خامسا) بيان نوع العقار وموقعه بيانا كافيا صحيحا .

ع ٧٦٩٢

٦٨٢ - يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره
بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين
وقيمة المقارات المبينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص
قاصرا على بعض تلك المقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء
من أحدها اذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف
للتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

ع ٧٧٠٢

٦٨٣ — اذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتاً ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالمقاربات من أجله .

٧٧١ م ع

٦٨٤ — اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بمقاربات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الامر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر .
والامر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الواجهة المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها .

٧٧٢ م ع

الفصل الرابع

في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعاً رسمياً

٦٨٥ — اذا أراد المدين أداء الدين المقر به تقدماً كان أو غيره يعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن على يد محضر وهو يجرى بذلك محضراً .

٧٧٣ م ع

٦٨٦ — يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود

ويذكر فيه أيضاً قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو اقراره بالعجز عن وضع الامضاء.

ع ٢ ٧٧٤ ف ٨١٢ و ٨١٣

٦٨٧ — تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .

ع ٢ ٧٧٥

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على المدين بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالاقبل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة .

ع ٢ ٧٧٦ ف ٨١٤

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض . ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضراً وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائباً والا كان المدين ملزماً لاجل براءة ذمته من الدين بأن يودع بدون اجراءات آخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته .

ع ٢ ٧٧٧ ف ٨١٤

٦٩٠ — على المودع أن يعرف في وقت الايداع عن الحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مزايعاتها .

ع ٢ ٧٧٨

٦٩١ — يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد أخذ المخالصة

منه واسترداد صورة المحضر المعلقة اليه مادام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .
ع ٧٧٩ م

٦٩٢ — انما على الدائن أن يثبت أنه اخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالاقبل بانه حازم على استلامه
ع ٧٨٠ م

٦٩٣ — لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه الا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار .

ع ٧٨١ م ف ١٢٦١

٦٩٤ — لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكماً انتهائياً .
ع ٧٨٢ م ف ١٢٦١

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية .

ع ٧٨٣ م ف ٨١٥

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتاً لصحة العرض الا بايداع المدين له مع الفوائد

المستحقة لغاية يوم الايداع .

ع ٧٨٤ ع ف ٨١٦

٦٩٧ (١٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن .

ع ٧٨٥

٦٩٨ — يحصل عرض العين المقيمة التي لا يجب أو لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها .

ع ٧٨٦ ع ف مد ١٢٦٤

٦٩٩ — يجوز للمدين أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المقيمة المعروضة .

ع ٧٨٧

الفصل الخامس

في اعطاء الصور

٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصا منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لاذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمنات .

ع ٧٨٨ ع ف ٨٥٣

٧٠١ — وأما الاوراق الخصوصية المحررة على يد مأمور

شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين
فيها الا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على
الأوراق المحررة بمعرفة الأمور المذكور .

ع ٧٨٩ ع ف ٨٤٦

الفصل السادس

في تحكيم المحكمين

٧٠٢ — يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الاطلاق
احالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم
فيه ويجوز لهم ايضا اشتراط الاحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص

ع ٧٩١ ع ف ١٠٠٣

٧٠٣ — لا يصح التحكيم الا ممن له التصرف المطلق في
حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح الا في المنازعات التي يمكن
تسويتها بالصلح بين الاخصام .

ع ٧٩٢ ع ف ١٠٠٣ و ١٠٠٤

٧٠٤ — يجب ايضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشاركة
التحكيم أو في اثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح
والا كان العجل لاغيا .

ع ٧٩٣

٧٠٥ - لا يجوز التفويض للمحكّين بالصلح ولا المحكّم منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترّاً وكانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها .

ع م ۷۹۴ ع ف ۱۰۰۵

٧٠٦ - اذا كان المحكوم مفوضون فقط في الحكم مع اشتراط عدم استئنائه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجع جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفتهم .

ع ۷۹۵ ف ۱۰۱۲

٧٠٧ - اذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيط به أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام تعين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيابه بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الاحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وتساويا بالاقول للعدد المتفق عليه بين الخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك

V97 rE

٧٠٨ - اذا كان المحكوم مفوضين في تعيين المحكم المرجح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعيينه المحكمة

بمعرفتها .

ع ٧٩٧ ع ف ١٠١٧

٧٠٩ — اذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيط به لاي سبب من الاسباب يعين بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر .

ع ٧٩٨

٧١٠ — اذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الاخصام أو المحكم المرجح ما نيط به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الاحوال .

ع ٧٩٩ ع ف ١٠١٣

٧١١ — مشاركة تحكيم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة .

ع ٨٠٠ ع ف ١٠٠٥

٧١٢ — على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط الا اذا رضى الاخصام بامتداده .

ع ٨٠١ ع ف ١٠٠٩

٧١٣ — اذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين والا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين اذا كان الاخصام متفقين

على الحكم بمعرفة محكمين .

ع ٨٠٢ ف ١٠٠٧

٧١٤ — اذا لم يتمم المحكم بعد قبوله التحكيم ما نيظ به
بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمنات للاخصام .

ع ٨٠٣

٧١٥ — لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضاء جميع
الاخصام .

ع ٨٠٤ ف ١٠٠٨

٧١٦ — لا يجوز ردكم عن الحكم الا لاسباب تحدث أو
تظهر بعد مشاركة التحكيم .

ع ٨٠٥

٧١٧ — تتبع في المرافعة أمام المحكمين الاصول والمواعيد
المتبعة أمام المحاكم الا اذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة
ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون .

ع ٨٠٦ ف ١٠٠٩

٧١٨ — المحكومون المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات
المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون .

ع ٨٠٧ ف ١٠١٩

٧١٩ — يجب على الاخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم
قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً بالاقل والاجاز

الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم إلا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فإنه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد .

ع ٨٠٨ ع ف ١٠١٦

٧٢٠ — كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم .

ع ٨٠٩ ع ف ١٠١٥

٧٢١ — يكون حكم المحكمين معتبراً إذا اشتمل على امضاء أغلبيهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء .

ع ٨١٠ ع ف ١٠١٦

٧٢٢ — في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والمحكم المرجح يحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فإن لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لاحد الآراء الحاصلة منهم .

ع ٨١١ ع ف ١٠١٧ و ١٠١٨

٧٢٣ — أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة.

ع ٨١٢ ع ف ١٠١٦

٧٢٤ — إنما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقاً على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الاصول المقررة في حق

الاحكام الصادرة من المحاكم .

ع ٨١٣٢ ع ف ١٠٢٣

٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة احدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال.

ع ٨١٤٢ ع ف ١٠٢٠ و ١٠٢١

٧٢٦ - المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه .

ع ٨١٥٢ ع ف ١٠٢١ و ١٠٢٤

٧٢٧ - يجوز للاخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لامر التنفيذ في الاحوال الآتية :
(أولاً) اذا كانت مشاركة التحكيم باطلاً أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده .

(ثانياً) اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها .

(ثالثاً) اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين
(رابعاً) اذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الاخصام .

ع ٨١٦٢ ع ف ١٠٢٨

قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل
الثانى من الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات
فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس
النظار، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت :

(١) فى جدول الخبراء

- ١ — يكون فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة ابتدائية
جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .
- ٢ — تحرر الجدول فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة لجنة
الخبراء وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة
الابتدائية ومن قاضى تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومى
أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .
- ٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم

الابتدائية بحسب المواد التي يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن أربعين .

ويجوز قيد اسم الخبير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء في كل قسم عن العدد المحدد له
٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء. إذا اتخذوا لهم ممثلاً مختاراً بالقاهرة .

ويجمل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين. أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية للخبراء إلى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولاً) أن يكون مصرياً ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بخضوعهم

لجميع النصوص المقررة أو التي تقرر في المستقبل شأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فإذا لم يذعنوا لحكم صادر عليهم طبقاً لتلك النصوص بحجة أنهم اجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية .

(ثانياً) أن يتخذ له محلاً مختاراً في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية .

(ثالثاً) أن لا يكون محكوماً عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالفرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية (السلطانية) فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الاجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لا يجوز قيد اسم خبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة :

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك مرفقاً بالاوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الاحوال

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .

ولها أن تطلب ايضاحات اضافية .

فاذا ثبت لها ان الطالب حاز لجميع الشروط المقررة قانونا
وللكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين
المقبولين في قسمه والارفضت الطلب

١٠ — اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من
يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين
بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها .

وللجنة أن ترجى التعيين الى أن تقرر الجمعية العمومية ان
كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة
العمل أم لا .

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس
محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ويقوم
ذلك مقام اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات
في جميع القضايا التي يندب فيها (١)

(١) في مبرة ١ سنة ١٩١٧ مادة ١ — موظفو الحكومة الذين يتدبون
أو يجوز ندهم بصفة خبراء امام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز
محلهم يميناً واحداً امام رئيس محكمة الاستئناف الالهية . وتقوم اليمين التي
تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التي يشترطها قانون المرافعات الالهى في المواد
المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات الالهى بالنسبة للخبراء

١٢ — يعاد النظر في جدل الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خبير لم يعد حازراً صفات القبول .
ولها أيضاً أن تحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أموراً
توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الأسباب الداعية لذلك وذلك
بعد أن تكلفه بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيداً من
الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من إعادة إدراجه في الجدول
الا اذا ذكر في قرار اللجنة ان الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .
(٢) في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقاً للمادة ٢٢٤ من قانون
المرافعات وجب على المحاكم الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدين
في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة
التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون النذب على قدر
الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف .
وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة
الابتدائية التابعة هي لها .
ونذب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .
١٤ — نذب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون
بمقتضى لائحة خصوصية تعدها جميعتها العمومية ويصدق عليها
ناظر الحقانية .

(٣) في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المتقيد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف اسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذراً مقبولاً عن الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجباً اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الاوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقاً بجميع الاوراق التي استلمها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

- (١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل في كل يوم .
- (٢) عدد الانتقال الى غير محل اقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلاً مع تقديم ما يؤيد من المستندات .

(٤) في أجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضى أو رئيس المحكمة التى تنظر فى عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل فى الدعوى مدة ثلاثة اشهر التالية لا يداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته. ويكون تقدير الاجرة والمصاريف فى ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكتاب.

٢٠ — يراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الاتعاب

٢١ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الاجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم الا فى احوال استثنائية ولاسباب قوية تبين فى الحكم أو فى الامر.

(٢) يجوز نقص عدد الايام والساعات المبينة فى الكشف اذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية اذا لم يكن مأذوناً بها فى الحكم الا اذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل الذى كاف

الخبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا يفي بالحاجة من إيقاف المحكمة على حالة الاماكن .

٢٢ — تراعى فى تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذى يؤدى مأموريته فى المدينة التى يقطنها الى المصاريف ثمن الاطعمة ولا أجره السكنى ولا شيئاً آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .
(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للمساحين والقياسين والنساخين وغيرهم الا فى الحالة التى يرى فيها القاضى ان الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة .

بل من قبيل الابهاط .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الاجرة اذا النى تقريره لميب فى شكله أو قضى بان عمله ناقص لاهاله أو خطئه فاذا كانت أجرته قد دفعت جاز نذبه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى تدعوه المحكمة ليقدم لها ايضاحات فى بعض مواضع من تقريره حق فى أجره اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيدة أسمائهم بالجدول أن يؤدوا مجاناً الاعمال التى يكلفون بها فى قضايا الفقراء المعفين من الرسوم ولكن

لهم الرجوع باجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لاحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملفاً لكل خبير مدرج اسمه فى جدول الخبراء .

٢٦ — اذا أبى الخبير المدرج اسمه فى الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الامر الى لجنة الخبراء من قبل القاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال .

ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدم شكواه الى اللجنة ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى الخبير وله أن يبدى للجنة ما يراه مفيداً من الايضاحات فتودع أيضاً فى الملف .

٢٧ — اذا رأت اللجنة وجهاً لمحاكمة الخبير المدرج اسمه فى الجدول تأديبياً بناء على التقارير أو الشكاوى التى وصلتها والايضاحات التى قدمت لها باشرت تحقيق وقائم الدعوى واخطرت

الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محامياً
فإذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات ان الخبير أخل بشرفه
محت اسمه من الجدول وان كان ما نسب اليه أقل جسامته من ذلك
جاز إيقافه مدة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة
١٢ ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة
أسمائهم في الجدول من الاحكام في الجنب والجنابات الى اللجنة لحفظ
ذلك في ملف المحكوم عليه وللجنة محو اسم الخبير من الجدول
اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة
ابتدائية أو محي اسمه من جدولها بمقتضى قرر تأديبي منها أو كان
المحو عند اعادة النظر السنوي بها في الجدول لاخلاله بشرفه أن
يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف
ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة
عشر يوماً من تاريخ اعلان القرار .

(٦) أحكام صومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل
أهل الخبرة ما داموا في خدمة الحكومة ومع ذلك يجوز للمحكمة

ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم .

٣١ — لنظارة الحقانية أن تعين موظفاً بصفة خبير في المسائل الحسائية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حسائية خاصة الا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة

(٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسماهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء وعدداً زائداً على المقرر له في المادة الثالثة اذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة اذا خلا مجالان فلا تقبل الا في واحد منهما لمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له .

ولمن ينفصل من خدمة الحكومة الاولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الاسباب المانعة للقبول .

(٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقاً لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر بإسراى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالى

ناظر الحقاينة

حسين رشدى

قانون قاضى التحقيق

(ق نمره ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ
١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية امام المحاكم
الاهلية الصادرة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
وبناء على معارضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هوآت:

١ — تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتداءية كانت
أو استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير
وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة فى الاحكام النيابية وقضايا
بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضائها بقرار
من ناظر الحقاينة بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكر
جميع الالوجه التى تدعو الى طلب التأجيل وتقدم الى قاضى التحضير
جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على

المدعين فى اثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ — اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى ان هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لاتتجاوز خمسمائة قرش .
وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزء منها الى الخصم على سبيل التعويض

٥ — لايسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل باحضار اوراق ليست فى حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن ثبت الطالب أنه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الاوراق فى المدة الاولى .

٦ — اذا تبين للقاضي ان أسباب التأجيل الثانى قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو اهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لاتتجاوز خمسمائة قرش .

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزء منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٧ — يختص قاضى التحقيق بما يأتى .

(أولاً) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم . .

(ثانياً) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثاً) مراقبة تبادل الاوراق بين الخصوم وايداعها واعلان المذكرات التحريرية .

(رابعاً) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصياً .

(خامساً) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها باعترافهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التى تصدر منهم (سادساً) اصدار الاحكام الغيابية وأحكام اثبات النية .

ولا يجوز للقاضى المعافاة من الكفالة فى أية حالة من احوال التنفيذ المؤقت .

(سابعاً) التقرير بشطب الدعوى وبأبطال المرافعة

(ثامناً) الحكم بادخال ضامن فى الدعوى أو بدخول شخص

ثالث فيها .

(تاسعاً) ايقاف المرافعة فى الاحوال المنصوص عليها قانوناً .

(عاشراً) احالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك

الدعوى أو دعوة أخرى مرتبطة بها .

(حادى عشر) ضم الدعوى الى أخرى متى كانت الاخرى

لا تزال فى التحضير .

٨ — لقاضى التحقيق أيضاً فى حالة اتفاق الخصوم .
(أولاً) تعيين خبير فى الدعوى . وفى هذه الحالة يحدد القاضى
المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى اذا لم
يتفق الخصوم على تسميتهم .
ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه فى اليوم الذى
يحدد لذلك .

(ثانياً) الحكم فى المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية .
(ثالثاً) توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها
أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .
(رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .
(خامساً) الحكم فى الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الدعوى
وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ — متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت
صالحة للمرافعة فى الموضوع يقرر باحالتها الى احدى جلسات
دوائر المحكمة .

وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل فى موضوعها اذا لم
يتم الخصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص
المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ — اذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة . وللمحكمة متى فصلت فى الدفع حجز الدعوى أو اعادتها الى قاضى التحضير .

١١ — لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى التحضير .

١٢ — لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التى للمحكمة .

١٣ — لا تقبل المحكمة فى القضية التى أحيلت عليها للفصل فى موضوعها طلباً من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو التى كان يجب تقديمها اليه الا اذا ثبت لديها أن اسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم احالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الاحالة .

١٤ — ومع ذلك اذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضى التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداءه اليه فى هذه الحالة تحكم على الخصم الذى وقع منه الامل بفرامة لا تتجاوز ألف قرش . ولها أن تمنح كل هذه الفرامة أو جزء منها الى الخصم على

سبيل التعويض .

وتحكم أيضاً بالقرامة المذكورة على من يرخص له من المخصوص
بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ — يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون .

١٦ — على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون .

صدر بمرأى عابدين فى ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة

١٩١٠)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالى

ناظر الحقانية

حسين رشدي

قانون

بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة

(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقيم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

- ١ - لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التى يملكها
الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل
فيما لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك
دبتان من الدواب المستعملة للجبر والاكالات الزراعية اللازمة
لاستثمار الاطيان المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل
الدائنين ولا يصح التمسك به قبل أرباب الديون الممتازة .
ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان الدين يملك وقت نفوه
الدين اكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع .

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والا سقط حقه فيه .

ولا يصح التمسك به في الدعاوى التي ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جنابة أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا بالمهر .

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الاصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأي طريق آخر .

وللدائنين الاصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يجرموا من مزية النص الذي تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد

خمس سنوات من الاجل المعين في السند الاصلى مذكوراً فيه
التجديد ومبيناً به السند أو السندات الجديده بياناً تاماً (ق ١٠
سنة ١٩١٦)

٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً
صدر بمرأى القبه في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ (أول
مارس سنة ١٩١٣) عباس حلى

تعريفة الرسوم القضائية بالمحاكم الاهلية

الصادر بها ذكر يتو ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣١٥ (١٧ أكتوبر
سنة ١٨٩٧)

١ — يؤخذ رسم نسبى فى المواد المدنية والتجارية كما يأتى:
القضايا التى مقدار المدعى به فيها لا يتجاوز مائة جنيه تؤخذ
رسومها باعتبار ثمانية على كل مائة قرش والقضايا التى قيمتها تتجاوز
المائة جنيه تؤخذ رسومها كما يأتى :

أولاً — باعتبار تسعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الاولى
ثانياً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائتى جنيه
الثانية والثالثة

ثالثاً — باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنيه الرابعة
فما فوق لغاية ألف جنيه

رابعاً — باعتبار واحد على كل مائة مما زاد على ذلك

٢ — يحتسب الرسم النسبى المذكور فى المادة السابقة
على ما يأتى :

أولاً — على توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم

أو قسمتها بينهم قسمة غرماء باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم

ثانياً — على مرسى مزاد العقارات باعتبار الثمن الذي رضى به المزاد

ثالثاً — على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والفوائد التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الامر رابعاً — على تنفيذ الاحكام والعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها

خامساً — على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبلغ الذي يلزم تقسيمه واذا كان من ضمنه ثمن عقارات تحصل عليه الرسم المقرر على مرسى المزاد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تسوية الرسوم من المبلغ اللازم تقسيمه وأما في دعاوى قسمة العقار فيحتسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها اذا كان باقياً حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع أما اذا كان العقار مشتركاً بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة فيحتسب الرسم على ثمن جميع العقار

سادساً — على كافة الطلبات الاخرى اعتبار القيمة المطلوبة والفوائد المستحقة عليها لحد وقت رفع الدعوى

٣ — تنقص الرسوم المقررة في مادة (١) بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتي :

أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء بما في ذلك العقار

ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين

ثالثاً — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى

محضر محرم قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم

تمهيدى في الدعوى

رابعاً — في الرجوع الى الدعوى بعد الحكم ببطلان المرافعة

وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها

فيما يأتي :

أولاً — في المعارضة في الاحكام التى تصدر في غيبة بعض

الخصوم من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف

ثانياً — في طلب تنفيذ الاحكام والعقود بالطرق القهرية

ثالثاً — في الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم

ببطلان ورقة التكليف بالحضور

رابعاً — في الاوامر التى تصدر بتنفيذ حكم المحكمين

٤ — يؤخذ على استئناف الاحكام أو التماس اعادة النظر

فيها رسم كالرسم المقرر في أول درجة الا اذا كان الحكم المستأنف

صادراً في مسألة فرعية فالرسوم التي تؤخذ عنه تكون بواقع نصف الرسم المقرر في أول درجة فإذا صدر حكم الاستئناف وكان في موضوع الدعوى فيؤخذ باقى الرسم بتمامه

٥ — لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل

من عشرة قروش

٦ — يجب على المدعى أن يبين قيمة دعواه في ورقة الطلب أو في ورقة أخرى ممضاة منه وإن لم يفعل ذلك ولم توجد عقود أو أوراق تدل على القيمة الحقيقية فيقدرها الكاتب أو المحضر بمراعاة القواعد الآتية

أولاً — في الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في الاطيان المعدة للزراعة باعتبار الضريبة السنوية المقررة عليها وقت رفع الدعوى مضروبة في عشرين

ثانياً — في الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في المباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين

ولا تقبل القيمة التي بينها المدعى في طلبه إذا كانت أقل من التقدير على حسب القواعد المذكورة ومع ذلك إذا تقدمت أثناء سير الدعوى أوراق دلت على أن هذا التقدير أو القيمة التي بينها المدعى في طلبه أقل من القيمة الحقيقية أو ثبت ذلك بنص صريح

في الحكم يجب على الكاتب تحصيل الفرق الذى يستحق على الزيادة
ثالثاً — دعاوى ترتيب المعاش تقدر قيمتها باعتبار قيمة
المعاش السنوى المطلوب ترتيبه مضروبة فى عشرين اذا كان المعاش
مؤبداً وفى تسعة ونصف اذا كان مؤقتاً

رابعاً — دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة
الدين المرهون لأجله العقار أو المنقول

خامساً — دعاوى طلب الحكم بفسخ الايجار أو اخلاء المحل
المؤجر تعتبر قيمتها قيمة ايجار مدة سنة مضافا اليها قيمة الاجرة
المطالب بها

سادساً — دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو فسخها تعتبر
قيمتها قيمة الشئ المبين فى المقد

٧ — يجوز فى كل الاحوال لكل من المدعى والكاتب أو
المحضر أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بشرط أن يتحصل
الكاتب أو المحضر على الاذن بذلك من النيابة العمومية

٨ — تلتزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة اذا كانت القيمة
التي قدرها مساوية لما عينه المدعى أو أقل منه

٩ — يمين واحد فقط من أهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى
به. ويكون تعيينه على حسب الاحوال بمعرفة قاضى الامور الجزئية

أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى سواء كانت المحكمة ابتدائية أو محكمة استئنافية بغير سماع أقوال أولى الشان وبعد تحليفه اليمين يعين القاضي أو رئيس المحكمة الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم به التقرير اليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد ولا يجوز التظلم من التقرير المذكور بأى طريق من الطرق ١٠ — يجوز لذي الشان قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع الكاتب أو المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية

١١ — كل ما كان فى قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنهما

١٢ — اذا طلب أحد الاخصام صورة ورقة أو ملخصتها أو شهادة وجب عليه أن يدفع الرسم المقرر فى المادة الآتية

١٣ — اذا كان المدعى به مما لا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلاً عن الرسم النسبى رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين من الاصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشاً أو ثلاثين قرشاً على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من محاكم الامور الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف

وإذا كان ما لا يقبل تقدير قيمة له بعض المدعى به دون البعض الآخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة الأولى من هذه المادة ويؤخذ رسم في المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش أو خمسة عشر قرشاً على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة إن كانت مخالفة أو جنحة أو جناية

ويؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرين قرشاً على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين الغير متعلقة بأى دعوى أيا كان نوعها وسواء كانت أصلاً أو صورة وتعتبر من الأوراق المذكورة. الاوامر الصادرة بتوقيع الحجز التحفظى الغير مشتملة على تعيين يوم للرافعة فى الحجز وتقارير طلب الاخذ بالشفعة والاذنارات والبروتستات والصيغة التنفيذية التى توضع على العقود الرسمية واعلان تلك العقود وأوامر اختصاص الدائن بمقاربات مدينه واعلانها واوراق الاجراءات اللازمة لتكليف المحجوز لديه بأن يبين ما فى ذمته للمدين وتقديره وتقدير الكفيل وتعمده فى حالة الحكم بالنفاذ المؤقت والمناقضة التى تحصل فى هذا التقرير ومحاضر عرض الدين على الدائن وما شاكل ذلك

والرسم المقرر فى هذه المادة يشمل رسم التمتع وغيره من المصاريف

١٤ — تؤخذ الرسوم المقررة في المادة السابقة على ما يأتي :
أولاً — على مسائل التفويض الذي يحصل في الجلسات سواء كانت مدنية أو جنائية باعتبار الرسوم المقررة للمخالفات
ثانياً — على المسائل التي تتعلق بتأخير الشهود أو امتناعهم عن الإجابة باعتبار الرسوم المقررة للمحكمة التي طالب أمامها الشاهد ان كانت محكمة مدنية أو محكمة جنائيات أو جنح أو مخالفات
ثالثاً — على الدعاوى التأديبية التي ترفع على المعلمين باعتبار الرسوم المقررة للجنح

رابعاً — على المسائل المتعلقة بتعيين قيم على من حكم عليه بجناية باعتبار الرسوم المقررة للجنايات
خامساً — على تنفيذ أحكام لجنة الكارك الصادرة بالتفريم والمعارضة التي تحصل فيها أمام المحكمة باعتبار ما هو مقرر من الرسوم على الاوراق في مواد الجنح أو المخالفات على حسب قيمة الغرامة المحكوم بها

١٥ — اذا كان الرسم مقررأ باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار صحيفتين وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطراً وكل سطر باعتبار اثنتى عشرة كلمة
ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الاولى أيا كان عدد السطور

المكتوبة فيها وأما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الأمضاء والتاريخ

١٦ — تكتب محاضر الجلسات بما فيها محاضر الشهود بالتتابع ويحتسب الرسم على مجموعها ولو كانت في تواريخ متفرقة وكذلك محاضر التحقيق سواء كانت في قضايا مدنية أو جنائية وتكتب أيضاً المحاضر التي يكتبها المحضر عن إعلان ورقة واحدة، بالتتابع ولو كانت في جهات متعددة وفي تواريخ متفرقة ويحتسب الرسم على مجموعها

أما محاضر حلف اليمين وإيداع الأوراق وتقدير المعارضة والاستئناف والتنازل وما شاكلها فيحتسب الرسم على كل منها على حدة

١٧ — الخصام ملزمون بدفع الرسم ولكن يجب على المدعى في سائر الأحوال أن يؤديه بالكيفية الآتية بيانا
أولاً — سائر الدعاوى التي تقيد في الجدول ما كان منها قيمة المدعى به فيها لا يتجاوز الثلاثمائة جنيه ويؤخذ عنها الرسم المقرر في المادة الأولى مقدما بحسب القيود المبينة في مادة (١٨) الآتية وما كان منها مقدار المدعى به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه فلا

يؤخذ مقدماً سوى الرسم المستحق عليها لغاية التلثمائة جنيه بالطريقة المبينة في مادة (١٨) المذكورة وباقي الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار

ثانياً — الدعاوى التى تقام من المدعى عليه اثناء الخصومة يتبع فى أخذ الرسم عليها مانص عنه فى الوجه الاول . أما الطلبات الاضافية التى تحصل من المدعى اثناء المرافعة فهذه تضم على الطلبات الاصلية ويتبع فى أخذ الرسم على مجموعها القاعدة المبينة فى الوجه الاول المذكور

ثالثاً — الطلبات الاخرى التى لا تقيد فى جدول القضايا يؤخذ عنها الرسم المقرر فى مادة (١) وقت تقديم الطلب حسب الروابط المدونة فى مادة (١٨) الآتية

رابعاً — الدعاوى التى لا يمكن تقدير قيمة لها يودع من أجلها مبلغ بصفة تأمين على ما يستحق عليها من الرسوم للكتابة والمحضرين على الاوراق التى تستلزمها الدعوى بحسب المنصوص فى المادة (١٨)

١٨ — تدفع الرسوم النسبية على الدعاوى والطلبات المبينة فى مادة (١٧) بالكيفية الآتية

أولاً — اذا كان الرسم مستحقاً على معارضة فى حكم صادر فى غيبة بعض الخصوم من محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة

أو مستحقاً على الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم ببطلان ورقة التكليف بالحضور فعلى من يرفع المعارضة أو يرجع الى الدعوى أن يدفع مقدماً الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) من هذه التعريفة بتمامه اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الثلاثة جنيه أما اذا تجاوزت هذا المقدار فلا يدفع مقدماً سوى المستحق على الثلاثة جنيه فقط وباقي الرسوم يؤخذ على ما يحكم به .

ثانياً — اذا كان الرسم مستحقاً على التنفيذ أو على طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى الطالب أن يدفع الرسم المستحق بتمامه مقدماً حال الطلب

ثالثاً — اذا كان الرسم مستحقاً على الامر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الامر أن يؤدي الرسم بتمامه مقدماً قبل تحرير ذلك الامر على الحكم

رابعاً — اذا كان الرسم مستحقاً على مرسى مزايا العقار فيؤخذ وقت مرسى المزايا

خامساً — اذا كان الرسم مستحقاً على طلب القسمة بين الشركاء أو الرجوع الى الدعوى بعد الحكم ببطلان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) مقدماً قبل اعلان أى ورقة كانت ثم يدفع النصف الثانى قبل قيد

المطلب في جدول القضايا وذلك بمراعاة القيود المبينة في الوجه الاول من هذه المادة

سادسا — اذا كان الرسم مستحقا على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى من رفعت منه تلك الدعوى أن يدفع الرسم بتمامه مقدما وقت رفعها أو قبل اعلان الورقة المشتملة عليها بمراعاة ما هو مذكور في الوجه الثاني من مادة (١٧)

سابعا — اذا كان الرسم مستحقا على طلبات اخرى فعلى المدعى أن يدفع ربع الرسم مقدما قبل اعلان أي ورقة ثم يؤدي باقيه قبل قيد الدعوى في جدول القضايا وذلك بمراعاة القاعدة المدونة في الوجه الأول من مادة (١٧)

ثامنا — اذا كان الرسم مستحقا على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة والمحضرين على الاوراق التي تستلزمها الدعوى ويكون قيمة ما يودع لذلك مائتي قرش اذا كانت الدعوى من خصائص محاكم الامور الجزئية وأربعمائة قرش اذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وستائة قرش اذا كانت مرفوعة لمحكمة الاستئناف وتعتبر من هذه الطلبات دعاوى حقوق الارتفاق.

١٩ — الرسوم والامانة التي تؤخذ من المدعى بالحقوق المدنية

لا يجوز في أى حال من الاحوال أن تكون أقل من الرسوم والأمانة التى يلتزم بها لورفع للحكمة المدنية دعواه على حدثها

٢٠ — المبلغ الذى يجب على المدعى بالحقوق المدنية فى المواد الجنائية أن يودعه للوفاء بالرسوم والمصاريف التى استحدثت أو تستحق فيما بعد يقدر بمعرفة قاضى التحقيق أو قاضى الامور الجزئية أو رئيس المحكمة على حسب الاحوال واذا نقد هذا المبلغ فى الرسوم التى استحدثت واقتضى الحال دفع تكملة فى اثناء الدعوى فتقدر هذه التكملة بالكيفية المبينة آنفا

لا يلزم المدعى بحقوق مدنية بايداع الامانة اذا كانت المعارضة أو الاستئناف أو النقض والابرام مرفوعا من المتهم

٢١ — اذا نقد المبلغ المودع فى رسوم الكتبة والمحضرين على ماتحرر من أوراق الدعوى ولم يبق منه شئ للوفاء برسوم الاوراق التى تحرر بعد ذلك يجب على الكاتب أو المحضر أن يطلب من المدعى ايداع مبلغ آخر تكملة للاول ولايجوز أن تكون التكملة أزيد من المبلغ المودع أولا

٢٢ — لا يجوز قيد الدعوى فى جدول القضايا الا بعد ايداع المبلغ المقرر وتستبعد منه اذا لم تدفع التكملة التى تطلب بعد ذلك

٢٣ — اذا قدر كاتب المحكمة أو المحضر المبلغ الذى يجب

ايداعه ورأى المدعى أن هذا التقدير مجحف بحقوقه ساغ له التظلم للنيابة العمومية وهي تبدي رأيها في ذلك بعد سماع أقوال رئيس كتاب المحكمة

٢٤ — اذا ظهر أن قيمة المدعى به التي عينها المدعى لتحصيل الرسوم باعتبارها أقل من القيمة الحقيقية وقت رفع الدعوى وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الخصام بجازى المدعى المذكور بدفع رسم زيادة بقدر المبلغ الذى ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف تحصيل الفرق

٢٥ — المبالغ التي تدفع مقدما من الرسم تطرح مما يستحق منه ولا يرد ما يدفع من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى أو بطلان الاجراءت أو برفض دعوى المدعى

٢٦ — لا تكتب الاوراق التي لا تتعلق بأي دعوى الا بعد تأدية الرسوم المستحقة عليها

٢٧ — يكون المدعى مسؤولا عن الرسوم للاخزينة في جميع الأحوال ولكن يجوز للمحكمة الرجوع بها على المدعى عليه اذا حكم بالزامه بالمصاريف:

٢٨ — لا تحتسب رسوم على ما يأتى .

أولا — أعمال المديرين والمحافظين ووكلائهم المخول لهم الحق .

في تحقيق الوقائع الجنائية

ثانياً — الأوراق التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية ولو كانت محررة بناء على انتداب من جهة القضاء

ثالثاً — الأوراق التي لم تكن محررة بمعرفة كتبة المحاكم والمحضرين مثل الكشوفات الطبية ومحاضر وتقارير أهل الخبرة رابعاً — محاضر ضبط الوقائع وطلبات حضور المتهمين والشهود وأوامر الحبس وأوراق الاتهام وقوائم الشهود وغيرها من الأوراق التي تحررها النيابة العمومية

أما إذا أعلنت أو نفذت ورقة من الأوراق المذكورة بمعرفة محضر أو مندوب أو أحد رجال الضبط فيحتسب رسم للمحضرين محضر الاعلان أو التنفيذ

٢٩ — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى أو النيابة العمومية على حسب الاحوال باعتبار نوع العمل الذى كلفوا به مع مراعاة صفاتهم^(١)

٣٠ — الشهود الذين يستحضرون في محل اقامتهم للشهادة في مادة جنائية لا يستحقون تعويضاً ما

٣١ — الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل

(١) راجع قانون الخبراء بمادة ١ سنة ١٩٠٩ (مادة ٣٤ والمواد من ١٩ الى ٢٤) المدلل لهذه المادة

أقامتهم يعطى اليهم تعويض يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة
كل منهم وغير ذلك من الاحوال

ويراعى ذلك أيضا في تقدير التعويض الذى يعطى للأشخاص
الذين يطلب حضورهم لمجرد الاستعلام فقط بشرط أن لا يكونوا
مدعين بحقوق مدنية ويكون التقدير بمعرفة رئيس المحكمة أو
القاضى الذى تؤدي الشهادة أمامه أو النيابة العمومية على
حسب الاحوال

٣٢ — اذا طلب أحداً مأمورى الحكومة لتأدية الشهادة خارج
محل إقامته فيقدر ما يعطى اليه من التعويض ومصاريف السفر
باعتبار ما هو مقرر فى اللوائح المتبعة فى الحكومة فيما يتعلق
بانتقال المستخدمين

٣٣ — اذا طلب شاهد للحضور أمام المحاكم ولم يكن عنده
ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة
الموجود فيها أن يدفع له مصاريف السفر مقدما ويبين ما دفعه
اليه فى ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز ما دفع من
التعويض المستحق للشاهد ويسدده للجهة التى دفعته مقدما

٣٤ — اذا حكم بتعيين أهل خبرة أو إسماع شهادة شهود.
ولم يوجد مبلغ مودع فى خزانة المحكمة للوفاء بالمصاريف التى تلزم.

لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف لتقدير هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضى الذى حكم بتعيين أهل خبره أو أمر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذى يلزم ايداعه لذلك وعلى طالب التعجيل من الاخصام أن يودعه

٣٥ — يجوز طلب اجرة المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضى ويراعى فى تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذى باشره المحامى أو الوكيل والزمن الذى قضاه فى ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يعتد بالاوراق التى صار تحريرها بغير حاجة اليها واذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التى يلزم دفعها للمحامى أو لوكيل من موكله فتراعى أيضاً الاحوال المبينة آنفاً

٣٦ — يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر الابانية اذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين فرخاً فاذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم

٣٧ — يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التصديق على كل امضاء واذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشاً خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال

٣٨ — كل ترجمة يصير اجراءها بالكتابة بمعرفة مترجمي المحاكم بناء على طلب أحد الاخصام يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره عشرون قرشا باعتبار الكتابة العربية

٣٩ — اذا اودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو تقود أو اوراق أعصدها المودع لان تقوم مقامها أو مجوهرات أو مصوغات فيؤخذ رسم نسبي على الايداع باعتبار واحد من كل مائة وبحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في السوق في يوم الايداع وفيما يتعلق بالمجوهرات والمصوغات باعتبار قيمتها حسب التثمين ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي :
أولا — ما يودعه وكلاء الديانة على ذمة التفليسة .

ثانياً — ما يودعه المزايدون للتأمين على ثمن العقارات
ثالثاً — ما يودع من المبالغ والاوراق والاشياء ذات القيمة
رالتى تضبط في مواد الجنائيات والجنح والمخالفات

رابعا — ما يودع على سبيل الضمان للافراج مؤقتاً
خامساً — ما يودع من ثمن المنقولات أو العقارات التي بيعت
على يد المحكمة أو على يد أحد المحضرين اذا حصل الايداع بسبب
غياب من يستحق ذلك الثمن أو بسبب توقيع حجز عليه

٤٠ — تحتسب على الحكومة المصاريف الآتية بيانها
أولاً — مصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة العمومية
والكتابة والمحضرين والمترجمين ورجال الضبط والربط المساعدين
أو المصاحبين لمن ذكروا وكذلك ما يستحقونه من التعويض في
مقابلة الانتقال

ثانياً — مصاريف التحريات واجر التلغرافات
ثالثاً — مصاريف نقل الاوراق المتعلقة باجرائات الدعوى
أو نقل الاشياء المضبوطة في مادة جنائية
رابعاً — مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة
لمؤنتهم

وتصرف عند الاقتضاء المصاريف المبينة في الوجهين الثالث
والرابع من مصلحة الضبط والربط وعلى نفقتها

٤١ — لا يجوز لكتابة المحاكم اعطاء أى صورة أو ملخص
أو شهادة من اوراق أى دعوى مدنية أو جنائية أو من أى ورقة
قضائية الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية.
أو على اصل الاوراق المطلوب منها ماذكر

ولا تسلم صورة حكم بيع العقار للمدعى الذى قبلت معاقاته.
ورمى عليه المزداد الا بعد قيامه باداء مصاريف البيع مع الرسوم.

النسبية المستحقة على مرمى المزاد

٤٢ — لا يسوغ للمحضرين اعلان ورقة أو تنفيذ حكم أو عقد الا بعد دفع الرسوم التي تستحق على ذلك

٤٣ — لا يجوز للقضاة أو الكتبة أو المحضرين مباشرة أى عمل كان بناء على محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم الا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك المحضر أو الحكم أو على الورقة المذكورة

٤٤ — مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهائم المضبوطة بالمواد الجنائية وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للتجريح عن الجرائم واثباتها تدفع مقدما من طرف كاتب المحكمة من نقود الخزينة بمد تقديرها بمعرفة من أمر بها سواء كان القاضى او المحكمة أو النيابة العمومية

٤٥ — يبين ما يؤخذ من الرسوم وغيرها على هامش أصل الاوراق وهامش الصور التي تعطى منها ويكون بيان المبلغ المتحصل بالكتابة ويذكر تاريخ وغمرة الوصل الذي حرر باستلامه

٤٦ — يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة ثم يحرر بها قاعة ويستصدر عليها أمرا من رئيس المحكمة أو قاضى

الامور الجزئية بتنفيذها

٤٧ — البيانات المذكورة في المادتين السابقتين يلزم أن تكتب بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

٤٨ — يجوز لدى الشأن أن يعارض في الامر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف وتكون المعارضة باقرار يكتب من قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان الامر المذكور وترفع المعارضة لاودة المشورة والحكم الذي يصدر منها في ذلك يكون انتهائياً غير قابل للطعن فيه

٤٩ — تحصيل الرسوم والمصاريف والمغارمات في المواد المدنية والتجارية والجنائية يكون بمعرفة كتبة المحاكم بطريق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات ما لم يوجد نص يخالف ذلك ويكون تحرير قائمة المصاريف المذكورة في المادة (٤٦) في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الحكم على الاكثر ويعتبر اعلان هذه القائمة بمثابة اعلان بالنسبة للرسوم والمصاريف

٥٠ — القعارات والاشياء المحكوم بها تكون ضامنة

للسوم والمصاريف التي تستحق عليها

٥١ — اذا اودعنا بالخزينة مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤقتا أو مبالغ أخرى تعلق المحكوم عليه في جناية أو جنحة أو مخالفة

فتؤخذ منها قيمة الغرامة والرسوم والمصاريف المحكوم بها عليه
٥٢ — المدعى ملزم بإداء كامل الرسوم المستحقة بمقتضى
نصوص هذه التعريفية ويجب عليه أن يدفع الباقي منها فوراً إلى
الخزينة عقب صدور الحكم ولا يوقف ذلك استئناف الحكم
وفي حالة تأخير عن السداد يتخذ كاتب المحكمة ضده طرق
التحصيل القانونية المدونة في مادتي ٤٦ و ٤٩ من هذه التعريفية
٥٣ — تجوز معافاة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا
مدعين أو مدعى عليهم ويترتب على هذه المعافاة الاقالة من رسوم
كافة الاوراق القضائية والادارية ومن أجر نشر الاعلانات
القضائية في الجرائد المعدة لذلك ويترتب عليها أيضاً انه اذا اقتضى
الحال انتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود فمصاريف الانتقال
تدفع اليهم من الخزينة مقدما وكذلك يعطى للشهود التعويض
الذي يستحقونه

٥٤ — المعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من رسوم تنفيذ
الحكم ما لم يظهر ما يدل على أن المعافى أصبح موسراً

٥٥ — يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة
للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة
على فقر مقدمها كالمبين في المادة (٦١)

٥٦ — تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة الى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ومن احد أعضاء النيابة العمومية

٥٧ — تحكم اللجنة في جواز قبول طلب المعافاة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع أقوال طالب المعافاة وسماع ملحوظات خصمه ان كانت

٥٨ — اذا كانت الدعوة التي طلبت المعافاة من رسونها من خصائص قاضى الامور الجزئية فيحكم القاضى المذكور في جواز قبول الطلب بمراعاة ما هو مقرر في المادة السابقة بعد سماع رأى النيابة

٥٩ — اذا طلبت المعافاة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة أن يشعر الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المعين للحكم في الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم أن يبدى ملحوظاته عن هذا الطلب اذا أراد سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة

٦٠ — لا يقبل طلب المعافاة من رسوم الا اذا وجد حصر طان وها

أولاً — حالة الفقر

ثانياً — احتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم

الملتمس معاقته

٦١ — المراد بالفقر هنا حالة تقوم بطلب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من جهات الادارة المحلية دالة على فقره

٦٢ — اذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم فى أثناء النظر فى الدعوى يجوز لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ابطال المعافاة ويجوز ذلك أيضاً للنيابة العمومية

٦٣ — يجوز للحكومة فى حالة المعافاة من الرسوم أن ترجع بها على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم الذى سبقت معافاته منها اذا زالت حالة فقره بسبب النجاح فى الدعوى او بسبب آخر

٦٤ — الحسابات وادارة التحصيل والصرف تتبع المحاكم فيها اللوائح والتعليمات التى تضعها نظارة المالية بالاتحاد مع نظارة الحفائية

٦٥ — ألغيت بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٨ الرقيم ٢٨ مايو

سنة ١٩٠٨

٦٦ — كل من خالف أحكام هذه التعميمة يحكم عليه بالعقوبات

التأديبية

قانون تشكيل محاكم الاخطاء

(نمرة ١١ لسنة ١٩١٢)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى القوانين المعمول بها أمام المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

في تشكيل محاكم الاخطاء ودوائر اختصاصها

١ — تشكيل محاكم تسمى محاكم الاخطاء بمقتضى قرار أو

قرارات يصدرها ناظر الحقانية

٢ — تعيين دوائر اختصاص هذه المحاكم بقرار يصدره

ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديریات الى خطين قضائيين أو اكثر

في تأليف محاكم الاخطاء

٣ — تؤلف محكمة الخط من خمسة من الاعيان يكون احدهم

وئيساً ويكون تعيينهم بقرار من ناظر الحقانية وانتخابهم بالكيفية

المبينة في المادة السادسة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس

٤ — لا يجوز نذب أحد عضواً بمحكمة الخطط ما لم يكن حائزاً للشروط الآتية :

١ — أن يكون بالغاً من العمر خمس وعشرين سنة كاملة على الأقل

٢ — أن يحسن القراءة والكتابة

٣ — أن تكون له أملاك في الخطط

٤ — أن يكون معروفاً في الخطط بالنزاهة والوجاهة

٥ — أن لا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً في الجيش

العامل ولا مأذوناً ويجوز بصفة استثنائية ادراج اسماء العمدة والمشايخ في القوائم المنصوص عليها في المادة التالية

٦ — أن لا يكون محكوماً عليه بمقوبة لجناية أو سرقة أو

تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تقالس

٥ — يحجر سنوياً كل من النائب العمومي والمدير ورئيس

المحكمة الابتدائية قائمة لكل خط شاملة أسماء عشرة على الأكثر

وستة على الأقل من أعيان تكون متوفرة فيهم الشروط المبينة

في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة الحفانية الى نظارة

الداخلية لابتداء ما يكون لديها من الملاحظات واذا تمذر وجود

العدد المطلوب من أهالي الخطط نفسه يكل العدد المذكور من

أهالى المركز

٦ — يصدر ناظر الحقانية فى كل سنة قراراً بتعيين الاعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكمة الخط ويكون اختيارهم من بين الاعيان المبينة فى القوائم المذكورة بالمادة السابقة

ويعين ذلك القرار الاعيان الثلاثة المندوبين للحكم
٧ — اذا غاب أحد اعضاء محكمة الخط يندب القاضى الجزئى بدله أحد الاثنين الباقيين من الخمسة فان كان النائب هو الرئيس يبين القاضى فى قرار الندب من يقوم مقامه

٨ — اذا خلا محل أحد الاعضاء الخمسة المنتخبين طبقاً للمادة السادسة انتخب من يحل فيه من بين الاعيان المذكورة أسماهم فى القوائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة بقرار من ناظر الحقانية

٩ (ق ١٩ سنة ١٩١٣) — مدة اشتغال الاعيان تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديد نديهم

فى الاختصاص

١٠ — تختص محكمة الخط بالحكم النهائى فى جميع المواد المدنية والتجارية الآتية :

أولاً — الدعاوى الخاصة بأموال منقولة اذا كان المدعى به

فيها لا يزيد عن خمسمائة قرش

ثانياً — الدعاوى المتعلقة بطلب أجره الأتقار والصناع اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش

ثالثاً — الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في الثمار أو في الحاصلات سواء كان بفعل انسان أو حيوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن ألف قرش

رابعاً — الدعاوى المتضمنة طلب أجره المساكن والاراضى اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش وكانت الاجرة السنوية لا تزيد عن ألفى قرش

خامساً الدعاوى المتعلقة بملكية أو إيجار أو استعمال المواشى التى لا تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف قرش

سادساً — الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ثلاثة آلاف قرش

سابعاً — كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكماً انتهايياً

١١ — تحكم محكمة الخط حكماً انتهايياً في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساقى الري والمصاريف الخصوصية بإعادة الشيء الى أصله وتحيل النظر في الموضوع الى الجهة المختصة

١٢ — تحكم محكمة المخط حكماً قابلاً للاستئناف أمام القاضي الجزئي في المسائل الآتية :

أولاً — الدعاوى العينية التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش
ثانياً — الدعاوى المتعلقة بملكية السواقي أو الانتفاع بها
مهما كانت قيمة المدعى به فيها

. ثالثاً — الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

رابعاً — الدعاوى المتعلقة بإعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى

١٣ — لرئيس محكمة المخط أن يأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية

١٤ — لا تكون محكمة المخط مختصة بالنظر في الدعوى الا اذا كان المدعى والمدعى عليه متوطنين أو مقيمين في دائرة اختصاص محكمة من محاكم الاخطاط

١٥ — تحكم محكمة المخط في جميع المخالفات التي لا يعاقب عليها بغير الغرامة التي لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً وتختص أيضاً بالحكم بهذه العقوبة أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة

أولاً — على من وقعت منه مشاجرات بسيطة أو إيذاء أو قسوة خفيفة إذا لم ينشأ عن ذلك جرح

ثانياً — على كل من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه الممثلة من الاعمال أو الخدم أو المساعدات التي يسوغ تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح

ويجوز استئناف الاحكام الصادرة بالحبس أمام القاضي الجزئي.

١٦ — يكون لمحكمة الخط ولرئيسها في المسائل التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي لكن لا يجوز الحكم بالحبس لأكثر من أربع وعشرين ساعة أو بفرامة تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً

١٧ — تراعى محاكم الاخطاط في تطبيق القوانين العادات المحلية الثابتة التي لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي

في حضور الخصوم وفي الصلح

١٨ — يحضر الخصوم أمام محكمة الخط بأنفسهم ولا يقبل حضور وكلاء عنهم الا في الاحوال التي تبين في لأئحة الاجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين

١٩ — يجب على محكمة الخط أن تحي في الصلح بين الخصوم في جميع القضايا المدنية والتجارية حتى التي تدخل ضمن اختصاص

القاضي الجزئي فإذا لم يتم الصلح نظرت المحكمة المذكورة في القضايا التي من اختصاصها واحالت الاخرى الى المحكمة الجزئية في المرافعات

٢٠ — الادلة التي تقبل أمام محاكم الاخطاط هي :

أولاً — الاقرار

ثانياً — الاوراق الرسمية أو العرفية

ثالثاً — الشهود

رابعاً — القرائن القاطعة

خامساً — اليمين

٢١ — يجوز لمحكمة الخط من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تكلف الخصم المراد تحليفه يمين مخصوصة مع احترام عقيدته الدينية متى رأت أن ذلك أكد في الاثبات

٢٢ — يجوز لمحكمة الخط أن تمهل المدين في اداء الدين الى آجال لا يتجاوز مجموعها ثلاثة أشهر وذلك مع الكفالة أو بدونها ويجوز أن تكون المهلة الى المحصول المقبل وذلك في الاحوال الاستثنائية

٢٣ — تعمل المحاكم الجزئية بنصوص المادة السابعة عشرة والمواد من عشرين الى اثنين وعشرين من هذا القانون عند النظر

في الاستئنافات التي ترفع اليها ضد الاحكام الصادرة ابتداءً من
محاكم الاخطاط

٢٤ — يضع ناظر الحقانية لائحة لاجراءات المرافعات
والتنفيذ في القضايا التي من اختصاص محاكم الاخطاط النظر فيها
يصدر بها أمر حال بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين ويصدرها
الآن ناظر الحقانية مؤقّتاً بموافقة مجلس النظر الى وقت الشروع
في توسيع نشر تلك المحاكم ويضع أيضاً تعريفه للرسوم القضائية
أمام تلك المحاكم بالطريقة عينها وتقدر الرسوم بحيث لا تزيد مما
ينبغي بالمصاريف اللازمة لسير محاكم الاخطاط

في احكام متنوعة

٢٥ (ق ١٩ سنة ١٩١٣) — للقاضي الجزئي دائماً أن يرأس
جلسات أي محكمة من محاكم الاخطاط التي في دائرة اختصاصه
وحيث أن يتنحى أحد عضوي المحكمة بالدور والاحكام التي تصدر
من محكمة الخط وهي مؤلفة بهذه الصفة تكون غير قابلة للاستئناف
٢٦ — يلغى القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ المتعلق بمحاكم
المراكز في كل مركز أنشئت فيه محاكم أخطاط ويبطل كذلك سريان
المادتين التاسعة والعاشره والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة
المتعلقة باختصاص الممعد في المواد الجنائية من الامر العالي الصادر

في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وكذا الامر العالي الرقم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ المتعلق باختصاصهم في المواد المدنية

٢٧ — اذا لم يجدد القرار المنصوص عليه في المادة الثالثة يبطل سريان هذا القانون ويقوم القاضى الجزئى بجميع الاعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص العمدة المذكور في المادة السابقة كما كان

٢٨ — لا يعمل بهذا القانون في عواصم المديرية ولا في المحافظات

٢٩ — يجب على قاضى المحكمة الجزئية أن يقيم في المركز الذى فيه محكمته

٣٠ — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجب العمل به من أول يولييه ١٩١٢
صدر بالاسكندرية في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (٨ يولييه سنة ١٩١٢)

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣

قانون صادر بلائحة الاجراآت فى المواد المدنية والمخالفات
أمام محاكم الاخطا

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الصادر بتشكيل
محاكم الاخطا

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
وعلى قانون تحقيق الجنايات

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — يعمل بلائحة الاجراآت الموقع عليها من
ناظر حقانية حكومتنا والملحقة بهذا القانون من سنة ١٩١٣
المادة الثانية — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمرأى رأس التين فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١
(١٥ مايو سنة ١٩١٣) عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحقانية

حسين رشدى

لائحة

الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاء
الكتاب الاول

في المرافعات في المواد المدنية

الباب الاول — في رفع الدعوى أمام المحكمة

١ — رفع الدعوى أمام محاكم الاخطاء يكون بتكليف
الخصم بالحضور اليها أو بحضور الخصوم أنفسهم بغير اعلان سابق
بناء على اتفاق بينهم

٢ — تحرر طلبات الحضور من أصل واحد وصور بقدر
عدد الاشخاص المطلوب اعلانهم وذلك على النموذج الذي يقره
ناظر الحقانية

وتكفي صورة واحدة اذا كان المعلن اليهم أقارب غديدين
مقيمين مع بعضهم في معيشة واحدة
ويكون تسليم الصورة الى شخص المعلن اليه أو أحد أقاربه
أو أحد خدمه الساكنين معه

واذا لم يوجد الشخص المقتضى اعلانه بالبلد ولم يوجد أحد
من أقاربه أو خدمه المقيمين معه أو وجد ولكنه امتنع عن
استلام صورة طلب الحضور يدون كل ذلك في أصل الطلب وتسلم

الصورة لشيخ البلد التابع اليه الشخص المراد اعلانه وعلى الشيخ المذكور أن يوقع على أصل الاعلان بالاستلام

٣ — يقوم بتحرير طلبات الحضور نفس الطالب أو العمدة أو المحكمة باملاء الطالب

٤ — ميعاد التكليف بالحضور هو ثلاثة أيام على الأقل ويبتدىء هذا الميعاد من اليوم التالي ليوم الاعلان

ويجوز الاعلان لمدة أقل من ذلك ولو من ساعة الى ساعة بأمر من رئيس المحكمة أو من القاضى الجزئى

ويجب مراعاة الاحكام الواردة فى المادة الثانية وفى هذه المادة والا كان الاعلان باطلا وذلك مع عدم الاخلال بما قضت به المادة الحادية والعشرون

٥ — اعلانات أوراق الحضور أو أية ورقة أخرى يكون بمعرفة المحضر أو العمدة أو أى شخص يندبه العمدة لذلك

الباب الثانى — فى اختصاص المحكمة

٦ — المنازعات المنصوص عنها فى المادة الحادية عشرة وفى الفقرات الاولى والثانية والرابعة من المادة الثانية عشرة من قانون محاكم الاخطا . وكذلك جميع الاجراآت التحفظية الخاصة بهذه المنازعات تكون من اختصاص محكمة الخط الواقع فى دائرة

اختصاصها العين المتنازع بشأنها . وفيما عدا ذلك من الاحوال تكون الدعوى من اختصاص المحكمة التى بدائرة اختصاصها محل توطن المدعى عليه أو المحكمة التى وقعت المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى فى دائرة اختصاصها ما دام الخصمان موجودين فعلا بدائرتها وقت رفع الدعوى

واذا تعدد المدعى عليهم جاز رفع الدعوى أمام أية محكمة بدائرة اختصاصها محل توطن أحد المدعى عليهم

ومحل التوطن هو البلد الذى يقطن فيه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة سواء كان ساكنا فيه بالفعل أم لا

٧ — اذا كان عدم الاختصاص مبنيًا على عدم توطن المدعى عليه فى دائرة المحكمة أو عدم وقوع المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى فى دائرتها فلا تحكم به محكمة الخط الا اذا طلب ذلك منها المدعى عليه المذكور قبل أن يتكلم فى الموضوع

أما فى حالة غياب المدعى عليه فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها من نفسها اذا تبين لها أنه لا يقيم فى دائرتها أو أن المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى لم تقع فى تلك الدائرة

٨ — اذا كان محل توطن المدعى أو المدعى عليه خارجا عن دائرة اختصاص محاكم الاخطاء فتحكم المحكمة من نفسها بعدم الاختصاص

الباب الثالث

في حضور الخصوم وفي الاجراءات التي تحصل في الجلسة
٩ — يحضر الخصوم بأنفسهم أمام محكمة الخط وتجوز ائابة
الأقارب أو الأزواج أو الأتباع والمخدرات اللاتي ليس هن
من ينبنه ممن ذكروا أن ينبن من يرون من غير المحامين
وتكون الائابة بتوكيل رمعى أو بتوكيل يصدق عليه من
العمدة وتجوز الائابة الشفهية في الجلسة

١٠ — يجب على المحكمة أن تسمى في الصلح بين الخصوم
في أول جلسة يحضرون فيها ولو تبين لها أن القضية ليست من
اختصاصها . واذا تم الصلح يحمر بذلك محضر واذا لم يتم الصلح
وكانت القضية من اختصاصها تنظر فيها

١١ — اذا تبين للمحكمة أنها غير مختصة بنظر القضية بالنسبة
لموضوعها فعليها أن تلفت نظر الخصوم الى التراضى على حكمها في
خصومتهم وأنهم بقبولهم ذلك يكون حكمها في الخصومة نهائياً
فاذا قبلوا ذلك فصلت في النزاع والا تحكم بعدم اختصاصها

١٢ — اذا لم يحضر المدعى عليه تؤجل القضية مرة ويعلن
مرة أخرى بالحضور فاذا لم يحضر يحكم في غيبته ولا تقبل المعارضة
فى هذه الحالة فى الحكم الصادر

ومع ذلك يجب على المحكمة تأجيل الفصل في الدعوى مرة ثانية ولأجل واسع اذا ثبت لديها أن المدعى عليه غائب في سفر بعيد ولم يصله الاعلان شخصيا مالم يكن في هذا التأجيل ضرر ظاهر للمدعى

١٣ — اذا أقيمت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم دون البعض الآخر تؤجل القضية لجلسة أخرى ويعلن المدعى عليهم الغائبون للحضور اليها . والحكم الصادر بعد ذلك يعتبر حضوريا في حق الجميع

١٤ — اذا غاب المدعى تحكم المحكمة اما بابطال المرافعة واما في موضوع الدعوى على حسب طلب المدعى عليه وفي هذه الحالة يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة

واذا غاب المدعى والمدعى عليه تحكم المحكمة بشطب الدعوى،
١٥ — اذا غاب أحد الخصمين ونظرت المحكمة في موضوع الدعوى فلا تعلن له اجراآت التحقيق التي تأمر بها المحكمة في غيبته
الا في الاحوال المذكورة بعد في الباب الخامس

١٦ — لا يقبل من الخصوم تقديم مذكرات بالكتابة
١٧ — يكون سماع الدعاوي والحكم فيها في جلسة علنية
الا اذا اقتضت الاداب أو النظام جعلها سرية ولرئيس الجلسة أن

يأمر باخراج كل من يحصل منه تشويش يخل بالنظام ويجوز للمحكمة عند اللزوم أن تحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وينفذ الحكم فوراً
١٨ — يحرم محضر بكل ما يجري أمام المحكمة من المرافعات يوقع عليه من الرئيس

١٩ — اذا وقعت جناية أو جنحة في الجلسة يحرم محضر بما حصل ويرسل الى العمدة لاجراء اللازم
واذا اقتضت الحال القبض على المتهم يأمر الرئيس بذلك ويرسله مع المحضر كما تقدم

٢٠ — اذا ثبت لدى المحكمة أن أحد الشهود شهد زورا يحرم محضر بذلك ويرسل الى نيابة المحكمة الجزئية

الباب الرابع

في دعوى بطلان ورقة الحضور

وفي دعوى الضمان وادخال الورثة والخصم الثالث

٢١ — لا يجوز الطعن ببطلان ورقة الحضور من الخصم

الذى حضر بناء عليها

٢٢ — لكل من المدعى والمدعى عليه أن يطلب تأجيل

نظر الدعوى لادخال ضامن له فيها وفي هذه الحالة للمحكمة اجابة

طلبه في ذلك ولا يسوغ تأجيل القضية لاكثر من الوقت اللازم
لتكليف هذا الضامن بالحضور

٢٣ — اذا مات أحد الخصمين في الدعوى وجب تأجيلها
لأدخال ورثة المتوفى فيها بدلاً منه

٢٤ — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن ان يعود عليه ضرر
من الحكم في الدعوى أن يدخل فيها أمام المحكمة في أى وقت كان
قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يترتب على دخوله فيها تأخير الفصل
في الدعوى ويكون دخوله اما بتقديم طلبه في الجلسة أثناء انعقادها
واما بتكليف يرسل للخصوم قبلها

الباب الخامس

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

الفصل الاول

في الشهود

٢٥ — يجوز للمدعى حين تحرير ورقة الاعلان أن يطلب

تحرير طلب للشهود الذين يريد الاستشهاد بهم

ويحرر الطلب المذكور على نموذج تضعه نظارة الحفائية لذلك
وللمدعى عليه أيضاً أن يطلب مثل ذلك متى ورد اليه طلب حضور

٢٦ — اذا طلب أحد الخصوم في الجلسة احضار شهود جاز

للمحكمة اذا رأت فائدة من سماعهم ان تؤجل الدعوى وتكلف
العمدة باعلانهم ويكون الاعلان على النموذج المذكور في المادة
السابقة وعلى الخصم الذى يطلب احضار الشهود أن يودع في هذه
الحالة في خزينة المحكمة مبلغا يقدره رئيسها على ذمة التعويض
المنصوص عليه في المادة الخامسة والثلاثين .

فاذا كان الشهود مقيمين بدائرة المحكمة جاز لها أن تأمر باستحضارهم
في الحال

٢٧ — للمحكمة أن تستحضر في الحال من تلقاء نفسها أى
شاهد ترى فائدة في سماع شهادته متى كان مقيما في دائرة اختصاصها
والا فتأمر بتكليفه بالحضور

٢٨ — اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور جاز للمحكمة
أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وتأمر باحضاره
فورا ان كان مقيما في دائرة اختصاص المحكمة والا فتأمر باعادة
اعلانه فاذا لم يحضر في هذه المرة تحكم عليه باحضاره بالقوة
اذا حضر الشاهد الذى تأخر أولا عن الحضور وابدأ أعذارا
مأبته أوجبت تأخيرها يعفى من الغرامة

٢٩ — تحكم المحكمة بالغرامة المنصوص عنها في المادة السابقة
اذا حضر الشاهد وامتنع عن اداء الشهادة

- ٣٠ - اذا كان لدى الشاهد عذر يمنعه عن الحضور جاز للمحكمة ان تندب اعضائها للانتقال اليه واخذ شهادته
- ٣١ - تسمع الشهود أمام المحكمة بانفراد
- ٣٢ - يحلف الشاهد بأية يمين تقررهما المحكمة قبل اداء شهادته على اداها بالذمة والصدق ولا يجوز الاستحلاف بالطلاق
- ٣٣ - يدون في المحضر أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل اقامة كل منهم وشهادتهم بتمامها
- ٣٤ - لا تنقيد المحكمة بشهادة الشهود اذا رأت من نفسها عدم ارتياح لقبول شهادتهم

٣٥ - لا يعطى للشاهد تعويض الا اذا كان محل اقامته خارجا عن دائرة المحكمة وفي هذه الحالة لا يتجاوز التعويض الذى يقدر له خمسة قروش مصرية عن اليوم الواحد وذلك بخلاف مصاريف الانتقال ويلزم بالتعويض الخصم الذى طلب اعلان الشاهد

الفصل الثانى

فى اليمين

- ٣٦ - يجوز لكل من الخصوم ان يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفى هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين أن يردّها على الطالب
- ٣٧ - اذا أدى الخصم اليمين الموجهة اليه لا يجوز لخصمه

١٠ إقامة أى دليل آخر على دعواه وكذلك الحال لو نكل عنها من وجهها عند ردها عليه

وأما اذا نكل الخصم الموجهة اليه اليمين ولم يردها أو ردها على موجبها خلفها كسب موجه اليمين دعواه

٣٨ — اذا كان الخصم الموجهة اليه اليمين غائبا فيعلن بذلك ويكلف بالحضور الى الجلسة التالية فان لم يحضر يعان ثانيا مع مراعاة ما جاء في المادتين الثانية والثانية عشرة فان لم يحضر بعد ذلك يعتبر ناكلا

٣٩ — يجوز الاستحلاف بأية عين توجه الا بالطلاق

٤٠ — اذا كان لدى الخصم المطلوب تحليفه ما يمنعه من الحضور جاز للمحكمة أن تندب أحد اعضائها للانتقال لاستحلافه

٤١ — تثبت في محضر الجلسة صيغة اليمين

الفصل الثالث

في انتقال المحكمة للمعانة

٤٢ — اذا رأت المحكمة ضرورة الانتقال للمحل الواقع بشأنه النزاع جاز لها ان تنتقل اليه في الحال لاجراء المعانة اللازمة ولها أن تستعين بمن تريد الاستعانة به من المساحين أو الدلائين وأن تسمع في محل النزاع شهادة أى شاهد ترى فائدة شهادته وللمحكمة ان لم تر ضرورة للانتقال في الحال ان تعين يوما آخر له

وفي هذه الحالة اذا كان أحد الخصمين غائبا يوم التقرير بهذه
الاتقال يخبر باليوم المحدد

٤٣ — للمحكمة ان تندب من تريد ندبه من أهل الفن لاجراء
أى عمل ترى لزوم اجرائه للفصل فى الخصومة ولا يجوز ان تندب
لذلك أحد الخبراء المقررين أمام المحاكم الاهلية وتقدر المحكمة
مبلغا على ذمة الخبير يدفعه أحد الخصوم ومتى دفع هذا المبلغ
يستحضر رئيس المحكمة الخبير لتحليفه اليمين وتحديد اليوم الذى
يجري فيه العمل دون ان يتجاوز الميعاد الايام الثلاثة التالية لتاريخ
الايداع ويخطر بذلك اليوم كلا من الخصوم فى الدعوى بورقة
ترسل اليه من المحكمة

ويجب على الخبير المنتدب اتمام المأمورية وتقديم تقرير عنها
فى ظرف ثلاثة أيام من اليوم الذى عينه لمباشرة العمل
وأما اذا دفع المبلغ فى الجلسة التى تقرر فيها ندب الخبير
فلمحكمة أن تأمر باستحضاره فوراً وتكلفه بالمأمورية مع تحديد
اليوم الذى يجب اجراء الاعمال فيه ويجب أن لا يتجاوز ذلك اليوم
الثلاثة الايام التالية ليوم الجلسة واذا كان أحد الخصوم غائبا فيخطر
من المحكمة بهذا اليوم

٤٤ — يجوز ان يكون التقرير عن نتيجة المأمورية شفهيًا

حسب ما تقرره المحكمة وفي هذه الحالة يكتب كل ما يقرره الخبير في محضر الجلسة

٤٥ — تقدر اتعاب الخبير بعد قيامه بالمأمورية بواسطة المحكمة أو رئيسها بناء على طلبه ويكون هذا التقدير نافذ المفعول على من يحكم عليه

الفصل الرابع

في انكار الختم أو الخط

٤٦ — اذا أنكر أحد الخصمين امضاء أو ختما منسوباً اليه أو ادعى تزويره فان كان العقد عرفياً فعلى الخصم المتمسك به اثبات ان هذا الامضاء أو الختم هو امضاء خصمه أو ختمه فاذا ثبت صحة الختم أو الامضاء حكم على الخصم المنكر بغرامة قدرها مائة قرش وان لم يثبت فيحكم باستبعاد العقد فقط دون الحكم بتزويره أما اذا كان العقد المتمسك به رسمياً فعلى من انكر الختم أو الامضاء أو ادعى تزويرها أن يثبت ذلك فان ثبت حكم باستبعاد العقد والا فيحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش وليس للمحكمة تحقيق شيء من ذلك بواسطة الخبراء الا اذا كانت القضية منظورة أمام القاضي وحده بمحكمة الخط الذي به محل المركز

ولا ينظر القاضى الجزئى ابتداءً مع غيره فى القضايا التى يطلب فيها الحكم باستبعاد الاوراق

٤٧ — كل عقد طعن فيه بانكار ختم أو امضاء أو ادعى تزويرها يجب التأشير عليه من المحكمة بما يفيد ذلك

الفصل الخامس

استجواب الخصوم

٤٨ — اذا رأت المحكمة ضرورة استجواب خصم شخصياً فلها أن تأمر باستحضاره فى الحال ان كان مقياً فى دائرة المحكمة والا فتكلفه بالحضور وان لم يحضر فلها أن تأمر باستحضاره واذا حضر وامتنع عن الاجابة على ما وجه اليه من الاسئلة فللمحكمة أن تقدر امتناعه عن الاجابة بما تراه ويجوز لها أن تكلف أحد أعضائها للانتقال لسؤاله عما تريد سؤاله فيه ان كان لديه ما يمنعه عن الحضور

الفصل السادس

سلطة المحكمة فى انتداب أحد أعضائها لاجراء تحقيق
٤٩ — كل ما يجوز للمحكمة اجراؤه من التحقيق بنفسها : يجوز أن تندب لاجرائه أحد أعضائها أو أحد أعضاء أية محكمة خط أخرى أو قاضياً جزئياً

الباب السادس — في الاحكام

٥٠ — تحكم المحكمة في الدعوى عقب انتهاء المرافعة فيها وبصفة استثنائية يجوز تأجيل الحكم لاسبوع على الاكثر

٥١ — يشترط في الاعضاء الذين يحكمون في الدعوى أن يكونوا حضروا المرافعة فيها

٥٢ — تصدر الاحكام بالاتحاد أو باغلبية الآراء بعد المداولة فيها سرىا وينطق بها رئيس الجلسة ويمضى الحكم أو يختم من الرئيس والاعضاء

٥٣ — من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تجعل بعضها على المدعي والبعض الآخر على المدعي عليه حسب ما يترآى لها من ظروف الدعوى وتقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان أمكن والا تقدر بعد الحكم ويعتبر التقدير جزءاً منه

الباب السابع — في الاستئناف

٥٤ — يجوز للخصم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الاخطا في الاحوال المبينة بقانون هذه المحاكم وكذا الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وفي الدعوى التي حكم فيها باستبعاد الاوراق

٥٥ — لا يصح استئناف الاحكام التمهيدية ولكن استئناف الحكم في الموضوع يشملها

٥٦ — ميعاد الاستئناف ثمانية أيام من اليوم التالى ليوم صدور الحكم ان كان حضورياً ومن اليوم التالى لاعلانه ان كان غيبياً

٥٧ — يترتب على الاستئناف ايقاف التنفيذ الا اذا كان النفاذ المؤقت واجباً للحكم تطبيقاً للمادة السابعة والستين

٥٨ — يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعوى
٥٩ — يتبع أمام القاضى الجزئى فيما يختص بنظر الدعوى استئنافياً وتحقيقها جميع الاجراءات المقررة آنفاً . أما الدعاوى التى يدعى فيها بالانكار أو التزوير فانه يجوز التحقيق فيها بواسطة المضاهاة بالتطبيق للقواعد المبينة لقانون المرافعات الاهلى

٦٠ — لا يقبل الطعن بطريق المعارضة فيما يصدر غيبياً من الاحكام الاستئنافية

٦١ — اذا حكم برفض الاستئناف جاز للقاضى أن يحكم على المستأنف بفرامة لا تتجاوز مائة قرش

الباب الثامن

فى رد رؤساء وأعضاء محاكم الاخطاء عن الحكم
٦٢ — يجوز رد رئيس وأعضاء محكمة الخط لاحد الاسباب

الآتية :

أولاً — اذا كان له أو لزوجته قرابة أو مصاهرة مع أحد
الخصوم لغاية الدرجة الرابعة

ثانياً — اذا كان له أو لها أو لاحد أقاربها أو أصهارها لغاية
الدرجة عينها خصومة قضائية أو ادارية قائمة أو سابقة مع أحد
الخصوم أو وزوجه

ثالثاً — اذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة استخدام أو
توكيل أو مشاركة

رابعاً — اذا تداخل في الدعوى لمصلحة أحد الطرفين

خامساً — اذا أدى أحد المذكورين شهادة في الدعوى

سادساً — اذا قبل هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع

في الدعوى

سابعاً — اذا كان هنالك أسباب أخرى قوية يستبعد معها

أن يكون حكمه فيها خالياً من الغرض

٦٣ — يجب على الرئيس أو العضو الذي يعلم أنه متصف

بأحد أسباب الرد المذكورة أن يمتنع من نفسه عن نظر الدعوى

٦٤ — يسقط الحق في الرد اذا لم يقدم قبل المرافعة الا اذا

كان السبب في الرد حادثاً بعدها

٦٥ — يتداول العضوان الآخران في طلب الرد فان اتفقا،
قررا بقبوله ويخطر القاضي الجزئي بهذا القرار لندب أحد العضوين..
الاحتياطيين ليقوم مقام العضو المردود وان اختلفا يرسل الطلب..
للقاضي الجزئي للفصل فيه فاذا قرر قبول الرد ندب أحد العضوين..
الاحتياطيين

واذا كان الرد موجهاً الى اثنين من الاعضاء فيرسل كذلك..
للقاضي الجزئي للنظر فيه أما اذا كانت المحكمة مشكلة برئاسة القاضي
الجزئي فيقدم الطعن الى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها
وفي جميع الاحوال اذا رفض طلب الرد جاز الحكم على مقدمه..
بنرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا يجوز الطعن في هذا القرار

الباب التاسع — في التنفيذ

الفصل الاول

قواعد عامة للتنفيذ

٦٦ — التنفيذ واجب لكل حكم أو أمر أو قرار عليه..
الصيغة التنفيذية والصيغة التنفيذية هي (هذا الحكم أو الامر
أو القرار واجب التنفيذ) — ولا يجوز تنفيذ الحكم أو الامر..
أو القرار الا بعد اعلانه

ويكون الاعلان المذكور بالصيغة التي تضعها لذلك نظارة
الحقانية

٦٧ — النفاذ المؤقت واجب لكل حكم مبنى على اعتراف
المدعى عليه

٦٨ — لا تعطى نسخة الحكم التي عليها الصيغة التنفيذية
الا لمن تعود عليه منفعة من تنفيذه ويجب تسليم تلك النسخة في
ظرف ثمانية وأربعين ساعة من طلبها على الاكثر

٦٩ — يكون التنفيذ بمعرفة عمدة البلد المقتضى اجراء التنفيذ
فيه أو من يندبه لذلك ويجوز أن يحصل بواسطة أحد المحضرين
٧٠ — لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة والصناع
وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات ارباب المعاشات
الا بقدر الخمس على مبلغ الثمانمائة قرش مصري الاولى فاقل وبقدر
الرابع على مبلغ الالفى قرش مصري التالية لها وبقدر الثلث على
ما زاد على ذلك

٧١ — لا يجوز حجز النفقات المقررة ولا المبالغ الموهوبة
ولا الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها
ويجوز الحجز على المبالغ المقررة للنفقة لوفاء دين النفقة
والمبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز

عليها يجوز أن يحجز عليها الدائنون المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية

٧٢ - المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص

وفي هاتين الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربع المرتبات الاضافية

ويشمل حكم هذه المادة المعاشات التي تصرف للارامل والايتام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش

٧٣ - لا يجوز الحجز على الفراش اللازم للمدين وعائلته المقيمة معه ولا على ملابسهم ولا يجوز الحجز على ما يأتي الا لدفع الايجار أو النفقة :

أولاً - الكتب الضرورية لحرفة المدين

ثانيا — الآلات والعدد اللازمة للصناع في أعمال صناعتهم
ثالثا — الفلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر
رابعا — بقرة واحدة أو ثلاث من المعز أو النعاج بحسب
اختيار المدين

خامسا — ما يلزم من التقاوى لزراعة المدين لغاية خمسة أفدنة
سادسا — ما ينص القانون على عدم جواز حجزه

الفصل الثاني

في التنفيذ على ما للمدين لدى الغير

٧٤ — يجوز للمحكوم له أن يطلب حجز ما يكون لمدينه
لدى الغير من النقود أو المواشى أو غيرها من المنقولات ومع
ذلك فالتنفيذ بطريق حجز ما للمدين لدى الغير بالاضاع المنصوص
عليها في هذا الفصل لا يكون الا للاحكام الصادرة من محاكم
الاخطاء فيما هو داخل في حدود اختصاصها العادى وفي هذه
الحالة يعلن الغير بالحكم الصادر وينبه عليه بعدم التصرف فيما
تحت يده للمدين الاصلى ويخطر المدين الاصلى بذلك

وله أن يطلب الحجز طبقا لما هو مدون في قانون المرافعات

٧٥ — اذا كان الدين الذى على الغير معترفا به ومستحقا
وجب عليه أن يسدد منه للحاجز بقدر ما له وذلك في مدة ثلاثة

أيام من يوم اخطاره بمحصول اعلان المدين الاصلى بالحجز فاذا لم يدفع جاز التنفيذ على منقولاته بمقدار الدين المحجوز من أجله انه كان مافى ذمته للمدين المحجوز عليه اكثر من الدين المحجوز من أجله والا فبمقدار ما عليه ويكون الحال كذلك اذا لم يدفع في ميعاد الاستحقاق الدين المعترف به الذى كان مؤجلا ويستعمل فى اجراءات الحجز لدى الغير الصيغة التى تقررها لذلك نظارة الحفانية

٧٦ — اذا أنكر المحجوز لديه الدين جاز تكليفه بالحضور أمام المحكمة المختصة لازامه بالدفع وعلى المحكمة المذكورة اعتبار الاجراءات السابقة لهذا التكليف

٧٧ — كل حجز على ما للمدين لدى الغير مضى عليه ستة أشهر من غير أن يجزى يسقط

الفصل الثالث

فى التنفيذ على المنقولات والمزروعات

٧٨ — يكون التنفيذ على المنقولات بواسطة حجزها واقامة

حارس عليها ويحصل الحجز فوراً بعد التنبيه بالدفع على المحكوم عليه

٧٩ — لا يجوز حجز المزروعات قبل نضجها بأكثر من

خمسة وخمسين يوماً

٨٠ — يجب جرد الاشياء المحجوزة واقامة حارس عليها مع إعطائه نسخة من محضر الجرد

٨١ — بعد الحجز بثلاثة أيام يعلن عن البيع بمعرفة المكلف بالتنفيذ بواسطة اعلانات تقرر نموذجها نظارة الحقانية ويلصق الاعلان على باب العمدة

٨٢ — ميعاد حصول البيع سبعة أيام من تاريخ الحجز الا اذا كانت الاشياء المحجوز عليها مما يخشى عليها التلف فيجوز تجديد أى وقت للبيع ولو كان يوم الحجز نفسه

اما اذا كانت الاشياء المحجوز عليها غير ناضجة فيجوز تأخير ميعاد البيع الى أن تنضج وفى كلتا الحالتين يجب التصريح بذلك من رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى على حسب الاحوال

٨٣ — اذا كان للبلد سوق يعاق الاعلان أيضاً فى السوق المذكور ويكون البيع فى يوم اجتماعه

٨٤ — يحصل البيع بالزاد العمومى بحضور المكلف به ويجب على المشتري دفع الثمن فوراً الى من يباشر البيع ويأخذ منه ايصالاً بذلك

وعلى من يستلم الثمن المذكور أن يرسله فى الحال الى المحكوم له بايصال على الحكم نفسه ثم يرسله الى المحكمة ليحفظ مع أوراق

القضية وان بقي من الثمن شيء يدفعه الى المالك في الحال أيضاً؛
بايصال منه ويذكر ذلك في الحكم قبل ارساله الى المحكمة

٨٥ — متى تحصل مبلغ كاف لاداء الدين المطلوب والرسوم.
وجب على من يباشر التنفيذ أن يكف عن بيع الباقي ويرده لصاحبه

٨٦ — اذا لم يدفع الرامى عليه المزداد الثمن فوراً يباع المبيع
ثانياً على ذمته في الحال ان أمكن بأي ثمن كان ويكون مسؤولاً
عن الفرق فاذا لم يتيسر البيع فوراً يؤجل الى ميعاد لا يزيد على
اسبوع

٨٧ — اذا حصل تعرض من أحد لاجراآت التنفيذ فلا
يوقف التنفيذ الا اذا رفع المتعرض فوراً دعوى أمام محكمة الخط
بما يدعيه من الحقوق على الاشياء المطلوب التنفيذ عليها
ويجوز رفع دعوى الاسترداد بمجرد طلب ذلك وقت التنفيذ
وابتائه في محضر التنفيذ

٨٨ — لا ترفع دعوى الاسترداد الا بعد ايداع الرسوم.
ومبلغ الضمان في المحكمة أو عند مباشر التنفيذ أو بعد تقديم
الكفيل طبقاً لاحكام المادة الحادية والتسعين وتعفى النساء المتزوجات
من القيام بذلك وقت رفع دعوى الاسترداد اذا كان طلب الاسترداد.
واقفاً على الامتعة الموجودة بمنزل الزوجية الا أن للمحكمة

تكاليفهن بذلك فيما بعد اذا رأت لزوما له

٨٩ — وعلى مباشر التنفيذ الذى يقدم اليه طلب الاسترداد أن يحدد لنظره أقرب جلسة ويعلمن طالب التنفيذ والمحكوم عليه وطالب الاسترداد بالحضور فيها ثم يرد الاوراق الى المحكمة

٩٠ — اذا رغب أحد الخصوم استحضار شهود جاز له أن يطلب اعلانهم بواسطة العمدة أو المحكمة -

٩١ — يجب أن يكون مبلغ الضمان مساويا لقيمة الشيء المطلوب استرداده والمصاريف ويجوز للتمرض أن يقدم به كفيلا مقتدرا فاذا حكم برفض الدعوى سلم المبلغ المودع بالخزينة الى الى طالب التنفيذ ابقاء لحقوقه أو تمذ الحكم على الكفيل الا اذا رأى الدائن استمرار التنفيذ على أموال مدينه الاصيلي

٩٢ — اذا وقع على الاشياء المحجوزة حجز آخر بمعرفة أحد المحضرين تنفيذا لحكم صادر من محكمة اخرى فير محكمة خط فعلى المحضر أن يضم الحجزين في محضره ويبقى الحارس المعين من قبل أو يستبدله بغيره اذا اقتضى الحال ذلك

وتتم اجراءات التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة فى قانون المرافعات الاهلى

الفصل الرابع

في التنفيذ على العقار

٩٣ — يحصل التنفيذ على العقار بواسطة المحضرين طبقا
لاحكام قانون المرافعات في المواد المدنية التجارية

الكتاب الثاني

في المرافعات في مواد المخالفات

الباب الاول — في رفع الدعوى

٩٤ — يكون رفع الدعوى العمومية أمام محكمة الخط
بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها اما من العمدة أو من بنوب
عنه أو أى مأمور آخر من مأمورى الضبطية القضائية واما من
المدعى بالحق المدنى الذى وقعت عليه المخالفة
ولا يجوز أن يدعى بحق مدنى أمام محكمة خط بأكثر من
مخساية قرش

٩٥ — يحرم التكليف بالحضور على النموذج الذى تضعه
لذلك نظارة الحفانية

٩٦ — ميعاد التكليف بالحضور هو ٢٤ ساعة ومع ذلك
يجوز التكليف بالحضور من ساعة لاخرى ويجوز أن يكون
التكليف بالحضور شفها من العمدة وغيره من مأمورى الضبطية

القضائية وذلك بارسال المتهم والشهود الى الجلسة اذا كانت منعقدة وكذلك اذا حضر الشاكي والمشكو منه من تلقاء أنفسهم في الجلسة تسمع الدعوى

٩٧ — اذا وقعت جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة خط يتحقق المدة أو غيره ممن ذكروا من ثبوتها على المتهم وفي هذه الحالة يكلفه بالحضور مع شهود الاثبات بلا حاجة لتحرير محضر

٩٨ — يسقط حق اقامة الدعوى عن الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة الخط بمرور شهر من تاريخ وقوعها

الباب الثانى — فى اجراءات الجلسة والاحكام

٩٩ — اذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور تحكم المحكمة فى الدعوى بعد سماعها ولها أن تأمر باحضاره ان كان مقبلا فى دائرة اختصاصها ولا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر

١٠٠ — اذا تخلف أحد الشهود عن الحضور ورأت المحكمة ضرورة لسامع شهادته فلها أن تعامله بمقتضى المواد ٢٨ يوما بعدها

١٠١ — يحضر المتهم المكلف بالحضور شخصا الا اذا وجد لديه مانع فله أن ينيب عنه من يطلب التأجيل واذا تحققت المحكمة من عذر المتهم فى عدم الحضور فى الجلسة تؤجل القضية

الجلسة اخرى

١٠٢ — يحلف الشاهد يمينا أنه يؤدي شهادته بالذمة والصدق.
ويجوز استخلافه بأية يمين تقررها المحكمة خلاف يمين الطلاق
١٠٣ — يحضر محضر في جميع القضايا تبين فيه اجراءات
الجلسة وشهادة الشهود ويكتفى في الحكم فيها باثبات منطوقه في
محضر الجلسة

١٠٤ — اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب
عليها القانون يحكم ببراءة المتهم ويجوز لها مع ذلك أن تحكم
بالتعويض الذي يطلبه بعض الخصوم من بعض
اما اذا رأت أن الواقعة من الجرائم غير الداخلة في اختصاصها
فتحكم بعدم الاختصاص وتحويل الاوراق على النيابة
الباب الثالث — في الاستئناف

١٠٥ — لا يجوز استئناف الاحكام الا ما كان منها صادرا
بالحبس ويكون الاستئناف من المحكوم عليه فقط
ويقدم الاستئناف على النموذج الذي تضعه لذلك نظارة.
الحقانية وقت صدور الحكم ان كان حضوريا أو في ظرف الاربع
والعشرين ساعة التالية لاعلانه ان كان غيابيا واعلن للمحكوم.
عليه شخصيا والا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان ان كان.
الحكم قد اعلن لنير المحكوم عليه

١٠٦ — تعلن الاحكام على النموذج الذى يوضع لذلك بمعرفة
نظارة الحقانية

١٠٧ — اذا حصل استئناف الحكم في سل بأوراق الدعوى الى
القاضى الجزئى الداخلة فى دائرة اختصاصه القضية وهو يحكم فى القضية
بعد اطلاعه على أوراقها بغير حاجة لتكليف المتهم بالحضور أمامه الا
اذا رأى القاضى ثوماً لذلك وبعد الحكم فى القضية منه تعاد الاوراق
الابتدائية بعد التأشير على الحكم الابتدائى بمنطوق قرار القاضى
١٠٨ — الاحكام الصادرة بالفرامة تكون واجبة التنفيذ
فوراً والاحكام الصادرة بالحبس تنفذ بعد مضي مواعيد الاستئناف
المذكورة فى المادة الخامسة بعد المائة الا اذا استأنفها المحكوم عليه

الباب الرابع — فى التنفيذ

١٠٩ — أوامر التنفيذ تحرر على الصيغة التى تضعها لذلك.
نظارة الحقانية

١١٠ — اذا لم يدفع المتهم الفرامة المحكوم بها فستبدل.
بالاكره البدنى طبقاً للمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنائيات

الكتاب الثالث — فى حلف اليمين

١١١ (ق ١٦ سنة ١٩١٧) — يجب أن يحلف الاعيان الذين

تشكل منهم محاكم الاخطا يميناً بأنهم يؤدون وظائفهم بالصدق.
والامانة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الاهلية الداخلة فى دائرة
اختصاصها محكمة الخط

قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٣

قانون بجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة محاكم الاخطاء
نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على ترتيب لألحة المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ
١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١١ سنة
١٩١٣ الخاص بإنشاء محاكم الاخطاء وبناء على ما عرضه علينا ناظر
الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ — كل عقد عرفي يجوز تقديمه الى محكمة الخط لاجل تحقيقه
على الوجه المبين في المادة الثانية الآتية . فان كان التعاقد على
منقول كان تقديم العقد الى محكمة الخط التي حصل في دائرتها التعاقد
وان كان على عقار كان تقديمه للمحكمة التي في دائرتها العقار
فان كانت العقارات المتعاقد عليها واقعة في دائرة اختصاص
محكمتين أو أكثر من محاكم الاخطاء جاز تقديم العقد الى احدها
ولا يسري نص هذه المادة على العقود التي تتضمن اعترافا
بدين ولا على الالتزامات التي يكون محلها مبلغا من النقود

قانون بجمل بعض عقود عرفيه تحت مراقبة محاكم الاخطاط ٢ — ٤.

٢ — تتحقق محكمة الخط من شخصية العاقدین أو النائبین عنهم شرعا أو وكلائهم ويجب أن يكون بيد هؤلاء الوكلاء تمویض رسمي أو مصدق على امضائه ويجوز لمحكمة الخط اجراء ذلك التصديق واذا احتاجت المحكمة في ذلك الى شهادة الشهود وجب أن يوقع هؤلاء الشهود بامضائهم أو ختمهم أو طابع ابهامهم في ذيل العقد وفي الدفتر المنصوص عنه في المادة الرابعة

وتتحقق المحكمة من وقوف العاقدین على حقيقة ما اشتمل عليه العقد ومن كون الامضاء أو الختم أو طابع الابهام الموقف به عليه هو للعاقدین أنفسهم

ويجب أن يذكر في ذيل الورقة ما يؤذن بمحصل هذه الاجراآت كلها وأن يوقع على ذلك من الرئيس ويختم المحكمة
٣ — اذا كان احد العاقدین لا يستطيع الحضور أمام المحكمة لمنايع أدبي أو جسماني كأثوثة أو سن أو عاهة أو مرض انتقلت المحكمة الى محل اقامته لاجراء ما نص عليه في المواد السابقة أو انتدبت لذلك أحد أعضائها

٤ — يتخذ بكل محكمة خط دفتر خاص منمر الصفحات موقف عليه من رئيس المحكمة تقييد فيه العقود التي تقدم اليها للغرض المذكور بالمواد السابقة بترتيب تقديمها ويوقع العاقدون أو وكلاؤهم

أو النائبون عنهم شرعاً والشهود عند وجودهم في ذيل كل عقد
تقيد بامضاءهم أو بختمهم أو بطابع ابهامهم وكذلك يوقع
رئيس المحكمة

٥ - متى وضع على العقد ختم المحكمة واسارة موقع عليها
من الرئيس باستيفاء كل الاجراءات المنصوص عنها في هذا القانون
اعتبر الامضاء أو الختم أو طابع الابهام الموقع به على العقد صحيحاً
حتى يثبت المنازع غير ذلك

٦ - لا يؤخذ رسم مطلقاً على العقود التي تقدم لاستيفاء
الاجراءات السابقة ولا على أى تصديق تجريه محكمة الخط على امضاء
أو ختم أو طابع ابهام طبقاً للمادة الثانية

٧ - على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
مضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
صدر بسرأى رأس التين في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١
(١٥ مايو ١٩١٣)

عباس حاسى
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
محمد سعيد

ناظر الحقاينة
حسين رشدى

قانون نمرة ١٨ لسنة ١٩١٣ .

قانون بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم امام محاكم الاخطا
نحن خديو مصر .

بعد الاطلاع على المادة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١
سنة ١٩١٢ القاضى بتشكيل محاكم الاخطا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
النظار . وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — قد تصدق على لائحة تعريف الرسوم امام
محاكم الاخطا المرفقة بأمرنا هذا والمكونة من ثمانية وعشرين مادة
وتسرى هذه اللائحة على جميع الاعمال التى تباشرها المحاكم
المذكورة من يوم أول يوليو سنة ١٩١٣

المادة الثانية — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون
صدر بسرائى رأس التين فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١
(١٥ مايو سنة ١٩١٣)

عباس حلمى

لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الأخطاء

الباب الاول

في مقدار الرسوم

١ (ق ٢٤ سنة ١٩١٩) — يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في

المائة في المواد المدنية والتجارية التي يمكن تقدير قيمتها

٢ — يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في المائة على ما يأتي :-

أولاً — القضايا التي يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة

الخط لتحكم فيها حكماً نهائياً طبقاً لنص الفقرة السابعة من المادة

العاشر من قانون محاكم الأخطاء دون أن يتجاوز الرسم في هذه

الحالة مبلغ ألف قرش

ثانياً — استئناف الدعاوى أمام القاضي الجزئي

٣ — يؤخذ رسم مقرر قدره عشرون قرشاً في المواد التي

لا يمكن تقدير قيمة المدعى به فيها

أما اذا كانت القضية مما اتفق الخصوم على تقديمه الى محكمة

الخط لتحكم فيه حكماً نهائياً وكانت قيمتها لا تقبل التقدير فيكون

رسمها مائة قرش

٤ — تنقص بقدر النصف الرسوم المنصوص عليها في المواد

السابقة نسبية كانت أو مقررة في الرجوع الى الدعوى بعد شطبها
أو بعد الحكم بىطلان المرافعة فيها

٥ — الطلبات الاضافية التى لا تحصل من المدعى أثناء المرافعة
تضم على طلباته الاصلية ويحتسب الرسم على المجموع

٦ — يشمل رسم الدعوى جميع الاعمال التى يستلزمها سيرها
أمام المحكمة واجراءات التنفيذ المتعلقة بها لغاية انتهائها

٧ — لا يؤخذ فى أى حال من الاحوال رسم نسبى أقل من
خمسة قروش

٨ — لا تؤخذ رسوم فى الاحوال الآتية :

(١) (حذفت بالقانون ٢٤ سنة ١٩١٩)

(ب) ادخال شخص فى الدعوى بصفة ضامن أو دخوله
بصفة خصم ثالث

(ج) الطلبات الاحتياطية والطلبات الخاصة باخلاء العين المؤجرة
وطلب حفظ الحق فى المطالبة بالربع أو التعويض وغيرها مما يرد
ذكره فى عريضة الدعوى أو يثبت فى محضر الجلسة

(د) المخالفات التى من اختصاص محكمة الخط

(هـ) الاوامر الصادرة من رئيس محكمة الخط لاتخاذ اجراءات

تحفظية وغيرها

(و) انتقال محكمة الخط أو احد اعضائها
 (ز) ايداع المبالغ التي حصلت المطالبة بها أمام محكمة الخط.
 أما المبالغ المتعلقة بمنازعات ليست من اختصاص المحاكم المذكورة
 فيجب ايداعها بالمحاكم المختصة
 (ح) جميع الاجراءات الخاصة بالقضايا الجزئية التي ليست
 من اختصاص محاكم الاخطا وانما قدمت لها للسعي في الصلح
 عملاً بنص المادة (١٩) من قانون محاكم الاخطا وبغير اتفاق
 الخصوم على تحويلها حق الحكم النهائي ومع ذلك فيجب أن يحصل
 في هذه القضايا الرسم المستحق عليها عند الاعلان الواجب حصوله
 بواسطة قلم المحضرين وذلك طبقاً لاحكام لائحة الرسوم المقررة
 أمام المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ (١٥)
 جمادى الاولى سنة ١٣١٥)

٩ — رسم الصور والملخصات والشهادات خمسة قروش
 وتعتبر صور عرائض الدواوى ومحاضر الجلسات والاحكام أوراقاً
 منفصلة ولا يؤخذ على كل منها رسم واحد وان تعددت أوراقه
 انما لا تؤخذ رسوم على :

(١) الصور التنفيذية التي تعطى للمحكوم له للتنفيذ بمقتضاها
 والصور التي تعطى لاحد الخصوم وتكون من مستلزمات
 سير الدعوى أو من مستلزمات تنفيذ الحكم الصادر فيها وضور

الاحكام الصادرة بالرفض أو بالشطب

(ب) الصور والملخصات والشهادات في مواد المخالفات اذا كان الطالب صاحب شأن

١٠ — اذا اصطلح الخصوم فلا تؤخذ الرسوم على الدعوة بل ترد الرسوم التي أخذت

١١ — اذا لم يتم الصلح أمام محكمة الخط وأحيلت الدعوى على المحكمة الجزئية قدرت رسومها بالمحكمة الاخيرة بمقتضى أحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الاهلية وذلك بصرف النظر عن اجراءات الصلح الحاصلة أمام محكمة الخط

الباب الثانى — فى تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها

١٢ — يحتسب الرسم على القيمة المطلوب الحكم بها فاذا لم يبين المدعى القيمة وكانت الدعوى مما تقبل تقدير قيمة لها قدرت المحكمة قيمتها وأخذت الرسم عنها فاذا عارض أحد الخصوم فى تقدير الرسم فصلت المحكمة فى ذلك عند نظر الدعوى ويكون حكمها فيه غير قابل للطعن

١٣ — يدفع الرسم بتمامه قبل نظر القضية ولو فى يوم الجلسة فاذا تأخر المدعى عن دفع الرسم وجب على المحكمة أن تمتنع عن نظر القضية

١٤ — لا يجوز لمحاكم الاخطاط اعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة أو أى ورقة أخرى الا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الاوراق المطلوب منها ما ذكر

١٥ — لا يجوز لمحاكم الاخطاط مباشرة أى عمل مقرر عليه رسوم الا بعد تأدية الرسوم المستحقة

١٦ — لا يرد ما يدفع من الرسوم اذا حكم بشطب الدعوى أو بابطال المرافعة فيها أو برفضها أو بقيمة أقل من القيمة المدعى بها

١٧ — كل ما كان فى قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنياً اذا تجاوز الخمسين قرشاً ولا يؤخذ عليه رسم اذا كان أقل من ذلك

الباب الثالث — فى تحصيل الرسوم المستحقة للخزينة

١٨ — يكون المدعى مسؤولاً عن الرسوم المستحقة على دعواه للخزينة فى جميع الاحوال وذلك بغير اخلال بالاحكام المنصوص عليها فى الباب الرابع الاسفى بعد

١٩ — يجب على محكمة الخط أن تكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم المستحقة للخزينة وما تحصل منها والباقي وتاريخ وغرة الايصال المحرر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

الباب الرابع — في تحصيل الاعفاء من الرسوم

٢٠ — يجوز اعفاء المدعى الفقير من الرسوم القضائية ويترتب على هذا الاعفاء الاقالة من رسوم كافة الاوراق القضائية أو الادارية اللازمة لسير القضية

٢١ — يلزم للحصول على الاعفاء من الرسوم أن يقدم لمحكمة الخط في اليوم المحدد للجلسة شهادة من العمدة والصراف دالة على فقر مقدمها

٢٢ — على محكمة الخط أن تفصل في طلب الاعفاء من الرسوم قبل نظر القضية المطلوب الاعفاء من دفع رسومها بعد سماعها ملحوظات الخصم الآخر ان كان موجوداً

٢٣ — فاذا تبين أن المدعى فقير تقرر بإعفائه من الرسوم وتثبت ذلك في محضر جلسة القضية الاصلية وترفق بأوراق القضية شهادة الفقر المقدمة للمحكمة

٢٤ — تحصل الرسوم في حالة الاعفاء منها أما من الخصم المحكوم عليه بها أو من المدعي المعفى اذا نجح في دعواه وكانت قيمتها تزيد عن ٥٠٠ قرش

ولا يجوز في أى حال من الاحوال نزع ملكية المنازل المعدة لسكن الخصوم

- ٢٥ — اذا امتنع الخصم المطلوب منه الرسم في الحالين المنصوص عليهما في المادة السابقة عن الدفع وجب ارسال القضية لكاتب المحكمة الجزئية ليتخذ اللازم لتحصيل الرسم بالطريقة المقررة لتحصيل الرسوم المستحقة للمحاكم الجزئية
- ٢٦ — يقيد رسم الدعوي التي تقام بطريق الاعفاء من الرسوم في دفتر مخصوص

الباب الخامس — أحكام عمومية

- ٢٧ — تتبع محاكم الاخطاط في سير الاعمال الحسابية التعليمات التي تضعها نظارة الحقانية بالاتفاق مع نظارة المالية
- ٢٨ — التعليمات التي تلزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التي يقتضيها العمل بموجبها تبين في قرار يصدره ناظر الحقانية ويرجع للنظارة في تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة عند الزوم



فَانْزِلْ

الْمُؤَادَّاتُ الْأَكْلِيَّةُ

مع الإشارة إلى القوانين الأصلية والمختلطة والفرنسية

بعد ادخال التعديلات لغاية سنة ١٩٢٤

وضمنه قانون الخبراء وقانون قاضي
التحقيق وقانون بدم جواز توقيع الحجز
على الاملاك الزراعية الصغيرة وتعريف
الرسوم القضائية وقانون تشكيل محاكم
الاخطاط ولائحة الاجراءات المدنية
والخالفات أمام محاكم الاخطاط وقانون
يجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة
محاكم الاخطاط ولائحة تعريف الرسوم
القضائية أمام محاكم الاخطاط .

محمّد جعفر الهمداني

أستاذ في الحقوق من جامعة باريس

المطبعة النجفية الكبرى
طابق رقم ١٠٠ بالنجف

الطبعة ١٠٠ ملية



Bibliotheca Alexandrina



0653607